الشيخ محمد حسين النائيني

منظّر الحركة الدستورية

ماجد الغرباوي





منظّر الحركة الدستورية

الشيخ محمد حسين النائيني..

منظّر الحركة الدستورية

روّاد الإصلاح

سلسلة كتاب تعنى بدراسة مشاريع الإصلاح
التي نهض بها الروّاد المسلمون،
وتطمح إلى رقي وعي الفرد والأمة
إلى مستوى المسؤولية الرسالية

سلسلة روّاد الإصلاح

الشيخ محمد حسين النائيني

منظّر الحركة الدستورية

ماجد الغرباوي





الشيخ محمد حسين النائيني

منظّر الحركة الدستورية

ماجد الغرباوي

الطبعة الأولى

كانون الثاني/يناير 2012

القياس: 15 × 22

عدد الصفحات: 200

الإخراج: مؤسسة المنتدى ـ تصميم الغلاف: ا.د.مصدق الحبيب

ISBN 978-9953-574-18-9

إصـــدار



مؤسسة المثقف العربي/سيدني ـ أستراليا

توزيـــع

شركـة العـارف للأعمـال ش.م.م

بيروت ـ لبنان 00961 1 452077

العراق ـ النجف الأشرف 00964 7801327828

Website: www.alaref.net

توطئة

لا خلاف أن التحيز فخ يستدرج الباحث لمجافاة الحقيقة، وتزوير الواقع. والموضوعية شرط أساس لمصداقية أي دراسة، رغم تأثر الباحث بقبلياته وخلفيته الثقافية ولو بنسبة ضئيلة. لأنها سلطة لا شعورية تفرض نفسها عليه، وتستمد وجودها من تراكمات الذاكرة، وما تخزنه من انطباعات وتصورات ومعلومات أولية. وهذا يختلف عن التحيز، لأن الثاني إرادي ومقصود من قبل الباحث، أما الأول فتفرضه آلية عمل العقل، وطبيعة علاقته بالذاكرة. وهو سر التباين في وجهات النظر حول موضوع واحد (باستثناء الأبحاث التجريبية). فالدين والعادات والتقاليد والأسطورة والخرافة والحالة النفسية والانتماء و.. و..، كلها تؤثر لا شعوريا في التفكير وتفرض سلطتها عليه. من هنا يختلف الباحث الإسلامي - مثلاً - عن غيره في تفسير بعض الظواهر لاختلاف زاوية النظر والثقافة، وما يملي عيله إيمانه، وعقيدته عن الخالق وقدرته وإرادته. بينما الباحث غير الإسلامي، يقدّم تفسيراً آخر لنفس الظواهر من زاوية نظر مغايرة، لا علاقة لها بالدين والغيب والأسطورة، وهذا لا يمنع أن يلتقيا حول بعض النقاط، إلا أن زاوية النظر مختلفة. وبالتالي فإن أي قراءة أو تفسير لظاهرة أو حدث يتأثر بقبليات الباحث وبيئته. وهذا قانون عام يشمل البشرية جمعاء. بل إن العقل لدى بعضهم ليس إلا هذه التراكمات البيئية والثقافية، أي مجموع ما لدى الإنسان من قبليات متراكمة عبر حياته. بها يقرأ

الأشياء، يفسرها، أو يتخذ موقفاً منها. فالشيء في نفسه وفي الواقع - كما يقول الفيلسوف كانت- غيره عندنا وفي تصورنا، وهذا الاختلاف سببه تباين زوايا النظر من شخص إلى آخر.

تأسيساً على ما تقدم، لا نشك أن الباحث في مجال التاريخ، أو التاريخ السياسي تحديداً يتأثر بقبلياته، بغض النظر عن كونه موضوعياً أو لا، لأنها مسألة أخرى. ويتأكد ذلك عندما يتصدى لتفسير ظاهرة معينة، لتوقف تفسير أي ظاهرة على تحليل مكوناتها، ودراسة حيثياتها، ورصد عللها ثم ربط نتائج البحث بالأهداف والغايات النهائية. وهذا عمل وان كان يتطلب عدة معرفية، إلا أنه يتأثر بخلفية ثقافية قابعة في لا وعيه، وهي تؤثر لا شعوريا في تفسيراته وفهمه للأشياء والظواهر، باستثناء التجارب العلمية.

وفي حياة الشيخ محمد حسين النائيني كثير من المواقف والظواهر المفتوحة على أكثر من تفسير ورأي، لكن تجد كل باحث يختص برؤية مستقلة. وعندما كتبت كتاب الشيخ محمد حسين النائيني منظّر الحركة الدستورية (أي هذا الكتاب)، اعتمدت كغيري من الباحثين على مصادر تاريخية، وما كتب عن ثورة المشروطة في إيران، وأحداث العراق وما رافقها من دخول الاستعمار وثورة العشرين، ودور علماء الدين فيهما. ومن الطبيعي أن أعتمد على نفس المعلومة الواردة في تلك المصادر والكتب، غير أني تحريت الموضوعية والتجرد. وأحسب أني نجحت في تقديم قراءة جديدة لأغلب الأحداث والمواقف، وبيان أسبابها ونتائجها، ارتكازاً إلى خلفيتي الثقافية والمعرفية. وبالفعل تضمن الكتاب قناعات أخرى، رغم تحفظي استجابة للظرف السياسي الذي كنت أعيشه. حيث كان الرصد يلاحق كل صغيرة وكبيرة في إيران، وليس ثمة من يجازف بالإفصاح عن قناعاته، والأحكام تصدر

ضده باسم الدين والإسلام. وهو سيف قاطع بلا رحمة. وهو أخطر أنواع الاستبداد. ومع هذا قدّم الكتاب عرضاً لمشروع النائيني الاصلاحي، انسجاماً مع أهداف سلسلة روّاد الإصلاح. وقدم الباحث تفسيراً لأغلب علامات الاستفهام التي تستوقف مسيرة وحياة الشيخ النائيني، سيما أحداث المشروطة، وموقفه من الشاه والملك، رغم أن تداعيات موقفه منهما ما زالت بحاجة إلى تقصي أكثر، فربما كان خذلان الوعي وراءهما، أو هناك أسباب خافية لم نتمكن من اكتشافها لنقص الوثائق والأدلة.

وشاء الله عزوجل أن يعيش مؤلف الكتاب أحداثاً مشابهة لأحداث الشيخ النائيني، وفّرت رؤية جديدة، يمكن أن تقدم تفسيرات أخرى لكثير من الظواهر والسلوكيات والمواقف التي مرت بنا في الكتاب. وبالتالي، وهذا هو المهم، أن المعاصرة غير الاعتماد على البحوث والدراسات، لأنها معايشة عن قرب. وهذا ما كنت أقصده بالمقدمة. وبما أني قررت عدم مراجعة الكتاب، وإبقاءه كما هو، لأنه يمثل مرحلة من تفكيري وأفقي المعرفي[١]، لذا استوجب التنويه[٢]. وكان بودي إجراء مقارنة بين المرحلتين، للتعرّف على مواقف رجل الدين

---

(١) لا شك خلال اثنتي عشرة سنة حصلت تطورات فكرية ومعرفية كثيرة، تبلورت في ضوئها آراء ورؤى جديد لكاتب السطور، يمكنكم الاطلاع عليها ومقارنتها من خلال ما صدر له في هذه الفترة مثل كتاب: التسامح ومنابع اللاتسامح .. فرص التعايش بين الأديان والثقافات، وكتاب: تحديات العنف، وكتاب الضد النوعي للاستبداد .. استفهامات حول جدوى المشروع السياسي الديني، التي صدرت عن دار العارف - بيروت. وما كتبه المؤلف من مقالات وأبحاث في صحف ومجلات ومواقع إلكترونية. لذا ما جاء في تضاعيف هذا الكتاب يمثل مرحلة محددة من عمر الكاتب.

(٢) أي إضافة في هذه الطبعة، تم التنبيه لها في هامش الصفحة.

بشكل عام، ومواقفه في إطار ظرفه الزماني والمكاني، إلا أن التطرق لذلك، سيخرج الكتاب عن موضوعه، ويتحول إلى كتاب آخر. لهذا من الأفضل استئناف بحث مستقل، لرصد حركة رجل الدين في العقود الثلاثة الأخيرة.

كتاب: الشيخ محمد حسين النائيني .. منظّر الحركة الدستورية، صدر عام **١٩٩٩**م، وكان الكتاب الرابع ضمن سلسلة روّاد الاصلاح. وهي سلسلة دورية تعنى بدراسة مشاريع الإصلاح التي نهض بها الروّاد المسلمون، وهي سلسلة كتب صدرت على نفقتي الخاصة، وكنت أرأس تحريرها، وكانت نتاج وعي يحاول أن يشق طريقه وسط الأجواء الملبدة بالمقدسات والخرافات، وكنا مجموعة من الأصدقاء نتهامس بضرورة الإصلاح والتجديد، واقتحام الممنوع والمحرم من الأفكار والعقائد، وكنا نعيد النظر بغير المفكر به، وندعو للمراجعة والنقد، سيما في أصول الفقه، والاجتهاد، والعقائد، وعلم الكلام و... وكنا نخشى أي وشاية، قد تطيح بمشاريعنا، فكان الحذر، والصمت، والسير وسط الألغام، لكن جهود الأخوة أسفرت عن أعمال مهمة، أذكر منها مشروع الأستاذ الدكتور عبد الجبار الرفاعي، في إصدار مجلة قضايا إسلامية، ثم مجلة قضايا إسلامية معاصرة، التي ما زالت تصدر بكفاءة عالية، وأسس بعدها الأخ العزيز مركز دراسات فلسفة الدين، ثم أصدر المركز عدة سلسلات كتب، منها، سلسلة كتاب قضايا إسلامية، وسلسلة كتاب التسامح، وعلم الكلام، وغير ذلك. إضافة إلى جملة نشاطات فكرية وثقافية أخرى لمجموعة من الأخوة والأصدقاء، اتصفت بجرأتها في اقتحام الممنوع، وساهمت جميعها في تنشيط الوعي في بلاد المهجر، حتى امتدت إلى دول أخرى.

وفي تلك الفترة بالذات، كنت رئيس تحرير مجلة التوحيد، وقد أصدرت سلسلة روّاد الإصلاح قبل أن ترك إيران عام **٢٠٠١**.

وشارك في تأليف السلسلة مجموعة من الباحثين القديرين، وأصدرت الكتب التالية، غير أن هجرتي من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى حال دون الاستمرار بصدورها:

١ ـ منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي .. د. عبد الجبار الرفاعي.

٢ ـ الإمام الخميني والمشروع الحضاري الإسلامي.. د. سمير سليمان.

٣ ـ الشيخ محمد رضا المظفر وتطور الحركة الإصلاحية في النجف.. الشيخ محمد مهدي الآصفي.

٤ ـ الشيخ محمد حسين النائيني منظّر الحركة الدستورية .. ماجد الغرباوي.

٥ ـ عبد الرحمن الكواكبي .. جدلية الاستبداد والدين ... حسن السعيد.

******

تتلخص فكرة مشروع رواد الإصلاح، في تلمس معالم المشروع الإصلاحي لكل رمز من الرموز للتواصل معه، والبحث عن نقاط الضعف لتداركها، وتأسيس وعي جديد، يرتكز إلى العقل، ضد الخرافة والقداسة، وضد الاستبداد بنوعيه السياسي والديني. وكنا نجد تجاوباً كبيراً مع مشاريعنا وما نطرحه من أفكار، رغم جرأتها، وكانت الكتب توزع في جميع أنحاء العالم. ومن المخطط الكتابة عن كل المشاريع، بما فيها مشروع السيد جمال الدين الأفغاني، وغيره من

المصلحين. كما ساهمت مجلة التوحيد في تلك الفترة في نشر عدد كبير من مقالات الوعي التنويري، وأصدرت ملفات، منها ملف عن الشعائر الحسينية وضروة تهذيبها، الذي أحدث لغطاً في صفوف الطفيليين ممن أدمنوا العيش الرغيد على فتات الوعي المتردي والتخلف المقيت. فكان همهم ولا يزال بقاء الطيبين من الناس تحت تأثير خطابهم التضليلي، وربطهم إلى مفاهيم تدر عليهم بأرباح خيالية، من خلال الهدايا التي يقدمها الناس حباً بآل بيت الرسول، فيستولي عليها مجموعة من الخطباء، والمنتفعين، بينما يبقى الوعي حبيس شعائر لا تمت للدين الحنيف بصلة. لقد طبعت على نفقتي من العدد الخاص بالشعائر الحسينية كمية إضافية، وقمنا بتوزيعها مجاناً، وبعثناها مع كثير من الخطباء والمبلغين، بعضهم حملها بوعي وإخلاص للمهمة الإصلاحية، والآخر نقلها وهو لا يعلم عن محتواها أي شيء فساهم من حيث لا يدري بوصولها إلى أوساط مهمة من الناس. كانت مجازفة ساهمت الخبرة الإعلامية في تمرير كل ما كتب عن الظاهرة الخطأ، وقد تعرض بعض من شارك في الملف إلى مضايقات نفسية واجتماعية. وأثارت الكتابات جدلاً في الوسط الديني في مدينة قم الإيرانية حيث مركز الحوزة العلمية. حتى نقل لنا الدكتور الصديق محمود البستاني رحمه الله، ان شخصاً انتقده، لأننا كنا نمشي معا في شوارع المدينة، قائلاً له: كيف تمشي مع كافر منحرف (ويقصد رئيس تحرير مجلة التوحيد)، ألم تقرأ العدد الجديد من مجلة التوحيد، عن الشعائر الحسينية ودعوته لتهذيبها ووصفها بالتخلف والجهل؟

في الجانب الآخر تجد كثيراً من التقليديين يطلقون كلمات، ودعايات واتهامات، في كل مناسبة، ويسمعوننا بطريقة ما أنواعاً من

التهم، ويحاولون تصعيد الموقف داخل المجالس العامة. وأحد الأيام كنت طريح الفراش بسبب آلام شديدة في فقرات الظهر، فهاتفني شخص غريب، قال انه من (دفتر رهبري)، أي مكتب القيادة، وانه يروم مقابلتي، فاستجبت، وحذرت الأهل بأن القادم أكيداً من (الاطلاعات) المخابرات الإيرانية، وبالفعل وصل رجل طويل، كان مصاباً بالجدري، أسمر اللون، لم أستطع القيام لاستقباله، فجلس مؤدباً بجانبي، تجرأت فطالبته بهويته، برز هويته، لكن دون أن أرى سمته، أو الجهة التي يعمل بها، فقط اسمه الأول، وكلمة (دفتر رهبري)، بينما وضع يده على كثير من المعلومات، قلت له تفضل: قال: (إنك لا تؤمن بعلماء الدين، ومتهم بمعاداتهم، والاستخفاف بهم!!!، ونريد التحقق من ذلك..).

إذن التهمة خطيرة، والمحقق مخابرات، وأي خطأ يودي بي إلى السجن فوراً، كما ان الإنكار غير ممكن، ولا شك أن معلوماته موثقة. قلت له: صحيح. قال: صحيح؟ قلت: نعم صحيح. قال أين؟ قلت: في مجلة التوحيد، وكانت بجانبي، سحبت العدد، فظهر نفس المقال، قلت: في هذا المقال، واستدركت فوراً، لكن هذا ليس كلامي، (وكنت دائماً استشهد بكلام للإمام الخميني أو المرشد خامنئي)، وإنما كلام الإمام وأنا نقلته ضمن مقالي. نظر طويلاً بالنص، ترجمته له بالفارسية، قال: صحيح هذا كلام الإمام. واستمر استجوابي، عن مدى ايماني بالعلماء، وما هو المائز بين العالم الجيد وغير الجيد، لمدة ساعتين أو يزيد، وسألني عن: موقفي من الأحزاب الدينية العراقية، رأيي ببعض رجال الدين، علاقتي ببعض الناس، الأمكنة التي أرودها، أصدقائي، معارفي، أقربائي، كيفية وصولي إلى رئاسة تحرير مجلة التوحيد، وغيرها

من الأسئلة الكثيرة، وأخبرني بتصريحات، عرفت من خلالها أني كنت مراقبا بدقة، ومن بين بعض العاملين معي في المجلة للأسف الشديد. وبعد خروجه، وجدت زوجتي وأطفالي يكاد أن يغشى عليهم وهم ينصتون لحديثنا خلف الباب المغلق. وكانوا يحمدون الله على سرعة أجوبتي.

ومرة استجوبوني في طهران عن أفكار الدكتور علي شريعتي، وما هو رأيي بها، ومدى تأثري بمشروعه الإصلاحي، واستمر الأمر، حتى استدعاني يوماً المشرف العام على المجلة، ووجه لي عدة تهم، سألته عن المصدر، وكان رجلاً طيباً أباً مثقفاً، فقال بطلب من المخابرات الإيرانية، وعليه يجب أن تغير سلوكك .. تجادلنا، اضطر لمصارحتي أخيراً، بأن الاتهامات وجهت من قبل المخابرات قبل يومين، لكن أمس اتصل الرمز العراقي الكبير (رحمه الله الآن) فوجّه نفس الاتهامات مضيفاً لها: (إن رئيس تحرير مجلة التوحيد لا يهتم بآرائي، ولا ينشرها، ولديه موقف سلبي، بسبب انتمائه لحزب الدعوة!!!...) ثم أباح لي المشرف المسؤول بأن الرمز العراقي كان وراء تحرك الاطلاعات!!! (رحمه الله وأدخله فسيح جناته)!!!!.

هكذا كانت الأجواء غير السليمة، وهكذا كان العمل الثقافي والإصلاحي شاقاً، صعباً. وليس الأمر أفضل هنا في أستراليا، حيث تعرّض الكاتب إلى أبشع حملة تشويه، من قبل أحد المراكز الدينية، ومن على منابر المسلمين، بعد نشري لمجموعة مقالات في موقع إيلاف الشهير. بل عمدوا إلى حرماني من إلقاء المحاضرات، التي كان يحضرها عدد جيد من الناس. وتعهد بعض الأصدقاء ممن ينتمي إلى أعرق حزب ديني مثّل الوعي في الوسط العراقي، تعهدوا بعرقلة انعقاد

المحاضرة، وأبدوا استعداهم، لمواجهتي ولو بالقوة (يا للهول)!!. وراح آخرون يوزعون المقالات في كل مكان ولعدة سنوات للتحريض ضدي، وما التقيت بقادم إلى سيدني إلا وكان يحمل أحد المقالات وأنا أعرف مصدر توزيعها. ثم تأزم الموقف أكثر بعد صدور كتابي: (التسامح ومنابع اللاتسامح .. فرص التعايش بين الأديان والثقافات)، إذ اشتمل الكتاب على آراء مخالفة للمشهور، أثارت حفيظة بعضهم، وصار مادة للتشهير بالكاتب من جديد.

وكانت الغوغاء حاضرة لترديد شبهة الانحراف التي كانت تلقن لهم، دون معرفة حقيقتها. يرددونها وهم لا يعرفون ما المقصود من الانحراف؟ إنه الانحراف عن آرائهم وما يحملونه من وجهات نظر متخلفه حول الدين والمذهب، لكنهم لا يدركون الحقيقة، ويحاربون كل من خالفهم بالرأي، غير أن موقفهم ترك بصماته القاسية، وصاروا يصدون النظر عني فضلاً عن مصافحتي أو رد التحية بأحسن منها. واليوم بعد مرور خمس سنوات، لا شك أنهم نسوا كل شيء، ولا يتذكرون ما هي حيثيات موقفهم، هكذا دائماً سلوكيات البسطاء من الناس، ولست غاضباً على أحد، وأعتبرها ردة فعل عادية، ومتوقعة. وإنما أردت الإشارة إلى الأجواء التي رافقت مشاريعنا الإصلاحية. ويجب أن أشير هنا إلى ثلة طيبة من الأصدقاء ظلت وفية لمبادئها، واحترام الرأي الآخر، ودخلت بسببي معارك كلامية طويلة. والغريب أن بعض مقالاتي التي نشرت في إيلاف كانت تطبع وتوزع في دول عديدة، كما ذكر لي عدد من الأصدقاء، لكن لم أسمع موقفاً سلبياً، مما يعني أن نضوج الوعي في تلك الدول أرقى، أو ربما وجودي هو الذي اجج الموقف هنا. ولا أنسى أن بعض الأصدقاء كان عدوانياً

معي إلى حد الحقد، في ظاهرة غريبة جداً، عفى الله عنهم جميعاً وهدانا إلى سواء السبيل.

واتصل بعضهم بالسيد محمد حسين فضل الله رحمه الله للحصول على رأي أو موقف أو فتوى ضدها، وقرأوا له المقالات هاتفياً دون ذكر اسمي (هكذا نقل بعض الاصدقاء). ولا أدري بالضبط ماذا قرأوا له، حتى صدر عنه رأياً سلبياً شفوياً (كما نقلوا، والعهدة عليهم)، وما زلت أشكك بصحة الرواية، أو أنها جرت بطريقة أخرى، إذ ليس من المعقول أن ينسى السيد فضل الله رحمه الله كيف مر هو بنفس الموقف، وكيف دافعنا عنه، ودفعنا ضريبة الدفاع عن أفكاره، وما تحملناه نحن الواعين من العراقيين بسببه، وفي إيران خاصة. ولم أتابع السيد فضل الله في حينه، ولم أفتح معه الموضوع، وقام أحد الأصدقاء[1] بشرح موقف بعض المتدينين السلبي مني خلال لقائه بفضل الله بموسم الحج. ونقل لي الاخ أن السيد رحمه الله قد تأثر لذلك، وقال هكذا حال جميع المصلحين في العالم، وبعث بتحياته الحارة لي، وكان يسأل عني، ويتابع نشاطي، في كل مكالمة هاتفية مع أستراليا. بل أحدهم تجهم بوجه أخي في بغداد بسببي!!!، وكنا ننتظر ان يتوسط له كي يعود لعمله وينقذ عائلته من الفقر وهو في موقع المسؤولية وصديق عزيز، لكن أبى إلا أن يثأر لنفسه مني، لأنه رجل دين وموتور من كلامي وآرائي. انظر كيف يؤلبون الناس ضدنا، ويصورننا نحارب رجال الدين بشكل مطلق، بينما نحن ضد الفاسدين

(١) امتنع عن التصريح بالأسماء حفاظاً على حيثية الأصدقاء والأحبة ولكي أجنّبهم مشاكل هم في غنى عنها، وكلهم ما زالوا أحياء متّعهم الله بالصحة والعافية ويمكن الاستفسار منهم عن كل هذه المعلومات.

والمفسدين من رجال الدين، ولسنا ضد علماء الدين، ممن أعطوا كل شيء من أجل الرسالة.

ولم أتأثر بموقف أحد رغم المقاطعة الاجتماعية، وعكفت على التواصل مع العالم عبر الإنترنيت، وعبر موقعي: صحيفة المثقف الإلكترونية www.almothaqaf.com وواصلت الكتابة حسب قناعتي وما تمليه علي مسؤوليتي، وتطور العمل، وأسست مؤسسة المثقف العربي في سيدني، وصدرت عنها عدة كتب، والحمد لله ما زلت أعمل من وحي موقفي الشرعي والرسالي والأخلاقي رغم متاعبي الجسدية.

وكل جريرة المقالات، التي نشرت في إيلاف وتسببت بهذه الضجة، انها طرحت رأياً خلال كتابة مسودة الدستور العراقي بأن لا تعلو سلطة فوق سلطته، بما فيها سلطة المراجع الدينيين من أي دين أو مذهب، لكن يمكن منحهم سلطة دستورياً، فتكون سلطتهم ضمن سلطة الدستور وليس فوقه، هذه مسألة، والمسألة الثانية، كتبت صراحة: ان لا علاقة للدين بالسياسية، ولا يوجد في المصادر الدينية (القرآن والصحيح من السنة) ما يوفر لنا نظرية أو نظاماً سياسياً. وان النظم السياسية تراكمات خبرة بشرية. كما كتبت تعليقاً على المسودة الأولى للدستور: ان هذه المسودة تطالب بدولة دينية، لكن لم تصرح بها، وكان الأفضل التصريح بها، لا بمواصفاتها.

هذه الأحداث تكشف لك صعوبة المهمة الإصلاحية، وحجم التداعيات، ومن يقرر تحمل أعباء المسؤولية، عليه الاستعداد لكل طارئ، اجتماعي أو سياسي، وأن يضع نصب عينيه أسوأ الاحتمالات، فليس هناك أخطر على المتكسبين بالدين من مشاريع الإصلاح والتجديد.

الشعور بمسؤولية الإصلاح مرحلة متطورة من الوعي، تتأتى بعد مخاض صعب، وصراع مرير مع الأفكار والمفاهيم والمعتقدات، لكن آفاق الإصلاح تبقى مغلقة حتى يتخلى المصلح عن حمولة ماضيه ومقدساته، ويتحرر من أسر قبلياته، حينئذٍ فقط تنفتح له نوافذ الوعي، وينظر بمنظار آخر لجميع الظواهر والسلوكيات، ثم يتبنى بصدق مشاريع الإصلاح والتجديد، ويقف صامداً بوجه الكذب والخطأ والتزوير.

الإصلاح مسؤولية تاريخية ودينية صعبة، تداعياته كثيرة ومتنوعة وخطيرة، وآفاقه واسعة رحبة، والأمل كبير في حصول تحول جذري في وعي الناس بفضل وسائل الإعلام الحديثة، وكثافة المعلومات المتاحة للناس. فما على المصلح إلا الإيمان بمشروعه، والصبر على تداعياته، ستنفتح أبواب التغير مشرعة أمامه، وهذا ما مرت به شعوب العالم المتحضرة. لا بد إذن من الصراع مع العادات والتقاليد والمصالح الشخصية الضيقة، والوقوف بوجه كل من يتاجر بالدين.

ومن الله نستمد العون والسداد

ماجد الغرباوي

سيدني / أستراليا

٢٣/ رمضان/ ١٤٣٢هـ

٢٣/ ٨/ ٢٠١١ م

تقديم

لا يخفى ان الشيخ محمد حسين النائيني هو أحد منظري الحركة الدستورية، وأحد قادة المواجهة ضد الاستعمار الاجنبي، إضافة إلى موقفه المتشدد من الاستبداد بشتى أنواعه. وقد كتب رسالته "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" في سياق شرعنة الدولة الدستورية، رغم إصراره على "غصبية السلطة" في حال غياب المعصوم أو نائبه عن الحكم. وقد نجح الشيخ النائيني فعلاً في حل تلك الإشكالية المستعصية ـ أعني إشكالية تقسيم السلطة قسمة ثنائية لا ثالثة لها، فهي إما سلطة شرعية تكرر التجربة الأولى بزعامة إمام معصوم أو من ينوب عنه، أو لا شرعية ـ عندما انتهى إلى حل توفيقي استطاع أن يقيد به سلطة الحاكم المستبد وفق دستور ينتمي إلى الشريعة الإسلامية، ويعترف للأمة والفرد بحق المشاركة في السلطة مع اطلاق سراح مبادئ الحكم (الحرية، المساواة، والشورى) وتفعيلها داخل الوسط الاجتماعي من أجل تكوين دولة تتحرك في إطار الإسلام ولا تخرج عليه، وتحد من سلطة السلطان المطلقة.

ولم يبادر أحد قبل الشيخ النائيني إلى التفكير بحل إشكالية

السلطة الراهنة في البلاد الإسلامية قبل الحكم عليها باللاشرعية، بل ظل الموقف واحداً منها على طول التاريخ تخوفاً من تهمة التواطؤ أو المناورة السياسية، حتى فاتت فرص، في بعض الحالات، ربما حققت مكاسب أكبر من النتائج المتوقعة من العنف.

فليس مشروع النائيني عقد مصالحة بين الحق والباطل أو صيغة للتعايش مع الطاغية، وإنما هو انتزاع الحقوق المغتصبة للأمة، وتقييد المستبد ليمارس سلطته في إطار القانون.

قد لايكون الحل مرضياً، أو ربما يتقاطع مع بعض الآراء الفقهية في مسألة الحكم، لكنه يبقى، مع عدم التوصل إلى صيغة أفضل، حلاً يقضي على عقدة التخلف، أي الاستبداد، ويمد المجتمع بنظرية إسلامية في الحكم والدولة، تسمح للفرد أن يمارس السلطة في ظل قيادة لا شرعية ـ كم يعتقد ـ دون أن تعطل القابليات، وتضيع الحقوق، وترزح الأمة تحت نير الاستبداد الجائر.

ثمة حقيقة، أن خصوبة حياة الشيخ محمد حسين النائيني، وتعدد أدواره السياسية تساعد على رصد مواقف مختلفة، تدعو إلى التأني في قراءتها بغية تحليلها وفرز عناصرها حتى لا نبتعد عن الحقيقة أو نعتمد التبرير، فنخسر النتيجة المنتظرة من دراسة مشاريع الإصلاح، وهي التواصل مع الأبعاد الإيجابية فيها، ونقد الظواهر السلبية وتقويمها بغية التعرف على أسبابها، كي لا يتكرر الخطأ في حياتنا ونحن نخوض معركة التحدي على طريق التجديد والإصلاح.

وبهذا الكتاب تقدم سلسلة رواد الإصلاح[١] أحد المشاريع التي نهض بها رجل انهى حياته محارباً للاستعمار، مناهضاً للاستبداد، وقدم اطروحة جديدة في إرساء دعائم الحياة الدستورية، وسعى إلى نقل السلطة من الاستبداد إلى الدولة الدستورية. نرجو ان نكون قد وفقنا لعرض مقومات المشروع الإصلاحي للشيخ محمد حسين النائيني في جميع جوانبه، وان كانت القراءة مكثفة، لكنها تتناسب مع حجم المساحة المقررة لها.

ومن الله نستمد العون والسداد.

ماجد الغرباوي

الطبعة الأولى

٢١/ صفر/ ١٤٢٠ هـ

٦/ ٦/ ١٩٩٩م

---

(١) رواد الإصلاح، سلسلة كتاب اصدرها ورأس تحريرها الكاتب والباحث ماجد الغرباوي، وهي سلسلة دورية تعنى بدراسة مشاريع الإصلاح التي نهض بها الرواد المسلمون، وقد صدر عنها ٥ كتب، غير ان الظروف حالت دون مواصلة صدورها بسبب هجرة الكاتب إلى أستراليا، أما الكتب فهي:
منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي: د. عبد الجبار الرفاعي
الإمام الخميني والمشروع الحضاري الإسلامي: د. سمير سليمان
الشيخ محمد رضا المظفر وتطوير الحركة الإصلاحية في النجف: محمد مهدي الآصفي
الشيخ محمد حسين النائيني منظر الحركة الدستورية: ماجد الغرباوي
عبد الرحمن الكواكبي.. جدلية الاستداد والدين: حسن السعيد

الفصل الأول

الوعي في المنطقة الإسلامية

دخلت المنطقة الإسلامية مرحلة التخلف الحضاري في أعقاب أفول دولة الخلافة وتسلط الدولة الأموية التي استخدمت القوة في انتزاع الشرعية، ومارست أول فصول الاستبداد متحدية بذلك إرادة الأمة ومبادئها في السياسة والحكم. فحل الاستبداد محل الشورى، واستبدلت الإرادة العامة بإرادة الحاكم، واختفت الحياة القانونية وتراجع الوعي تحت ضغط الأساليب القمعية والعمل الإعلامي الحكومي المكثف، الذي استهدف عقل الفرد وقيمه وسلوكه.

ثم جاءت الدولة العباسية لتستكمل الشوط الأموي وتمهد السبيل لتدافع موجات المغول واحتلال بغداد بقيادة هولاكو عام **٦٥٧** هـ / **١٢٥٨**م. وبعدها بقرنين زحف تيمورلنك على دمشق ليكرر الدور الهولاكي فيها، ولتعيش دمشق ثانية وطأة الاستبداد والاضطهاد بعد أن واجهت قرنين من الزمان في ظل الحروب الصليبية المعتدية على بلاد الشام[(١)]. هذا إلى جانب ما لحق الأندلس من جراء الغارات المعادية منذ **١٠٦٠**م حتى سقوطها عام **١٤٩٢**م[(٢)]

---

(١) المحافظة، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، لبنان، بيروت، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١٩٨٣، ص١١.

(٢) سليمان، سمير، الإسلام والغرب. . إشكالية التعايش والصراع، إيران، مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي، كتاب التوحيد (٢)، ط١٩٩٥، ص١٩ وما بعدها.

واتسم الحكم العثماني بتكريس فقهاء السلطة، وبلورة الفقه السلطاني، المكلف بشرعنة ممارسات السلطان، والإبقاء على فقيه السلطة ليمارس تزييف الوعي ويقوم بدور المصالحة بين الطاغية والشريعة، التي ترفض روحها ومبادئها كل أنواع الظلم والاستبداد وتعتبر العدل هدفاً مقدساً لحماية حقوق الفرد والأمة.

وفي الطرف الآخر من العالم الإسلامي (إيران) هناك الدولة الصفوية التي كرّست الطائفية واستنبتت روح العداء بين المذاهب الإسلامية، وحولت، بمعية الدولة العثمانية، الود الإسلامي إلى عداء متجذر، خلف حالة من الكراهية ظلت تسري في دماء المسلمين إلى الوقت الحاضر. ثم تلتها الدولة القاجارية لتكون مثالاً للاستبداد والاضطهاد والتفرد في السلطة والتحكم برقاب المسلمين.

تلك الأحداث لم تمنع الوعي الرسالي وهمّ التغيير والإصلاح ان يراود ـ ولو خلسة ـ عقول شريحة من الأمة ظلت يقظة رغم الملابسات والتعقيدات الطاغية على الحياة العامة، بل من يتحرّ الموضوعية يستطع ان يحصي جملة ظواهر تكشف عن الرفض المستمر لدى هؤلاء، وقد عبر هذا الرفض عن نفسه عبر انتفاضات وثورات شعبية، أو أفكار تبث في الكتب، أو حديث يدور همساً بين الأفراد، أو مواقف تحدٍ بطولية، أو مواجهات، أو تحرك سياسي متوشح بسرية كاملة، أو حركة علمية تنمو في منأى غير بعيد عن الحدث. لكن كل ذلك لم يتحول إلى تيار متصاعد إلا بعد التماس الإسلامي الغربي، حينما وطأت حملة نابليون أرض مصر

حاملة معها رقي الحضارة الغربية، المدينة للحضارة الإسلامية في تطورها[١]. حينها اكتشف المسلمون الحقيقة، وتبصروا واقعهم المتردي، وقدروا عبء المسؤولية، فطرحوا أول مرة سؤال النهضة: (لماذا تقدم الغرب وتخلف المسلمون؟) وأخذوا يفتشون عن أسباب النهوض الحضاري فتعددت الاجوبة، وتعددت تبعاً لها الاتجاهات الثقافية والسياسية، لكن الاتجاه الإسلامي الواعي كان أوفر حظاً نسبةً إلى التيارات الأخرى، التي خذلها الوعي فألقت بلائمة التخلف على الدين قياساً على النظام الديني المسيحي الكنسي، الذي ساد أوروبا ابان القرون الوسطى، وكان المسؤول المباشر عن تخلف الغرب، متناسية بذلك دور الحضارة الإسلامية في تطور الحضارة الغربية، حيث بدأ الغرب يقتبس من الأولى في أول تماس لهما في الأندلس إبان القرن التاسع[٢]، ثم حوّل الغرب الشرق موضوعاً للدراسة والبحث، فشرع في دراسة مكوناته الثقافية والفكرية دراسة اكاديمية منظمة عبر الجامعات الغربية[٣].

ورغم ان الهدف الأساس وراء الاستشراق هو الاستحواذ على المفاصل الحياتية في الشرق إلا أن ذلك لا يمنع من دراسته أيضاً بغية تفكيك بناه الفكرية لفرز عناصر القوة في الحضارة الإسلامية

---

(١) سليمان، الإسلام والغرب، مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٣.
(٣) سعيد، إدوارد، الاستشراق (المعرفة، السلطة، الانشاء). ترجمة: كمال أبو ديب، إيران، قم، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ص٨٠.

وتوظيفها في بناء حضارتهم المادية. وهذا ما حصل حقيقة، فإن الدعوة إلى الأسلوب الموضوعي واعتماد الدليل والبرهان، واتباع الطرق العلمية للوصول إلى الحقيقة، والحث على طلب العلم والمعرفة، والتأكيد على اليقظة والوعي المستمرين، كلها متبنيات إسلامية أكدتها الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، فتركها المسلمون وتمسك بها الغرب لينال بها أعلى درجات الرقي الحضاري المادي. بل صار الغرب، بانماطه الثقافية والفكرية، يشكل تحدياً حقيقياً يخترق منظوماتنا الأخلاقية والدينية، ويطل علينا كل يوم بجديد يحرك فينا دافع الرغبة في احتذائه. ومن طرف خفي ينوع اقنعته في استعمارنا واستغلالنا، ونحن في غفلة من امرنا. لهذا صار الإصلاح والتجديد مهمة لا ينهض بها إلا من أوتي همة عالية، وعقلاً يقظاً ووعياً ثاقباً، يحلل ويغور في الظواهر الاجتماعية ليصل إلى الحقيقة، ثم يعلن عنها بجرأة وشجاعة كبيرتين.

عوامل النهضة الإسلامية الحديثة

لم تستقل حملة نابليون بونابيرت على مصر في تكوين الوعي وأحداث النهضة الإسلامية الحديثة وإنما هناك عوامل متعددة ـ أحدها حملة نابليون على مصر ـ تشابكت في إنتاجها وبلورتها. نعرض لها بإيجاز:

١ ـ علماء الدين:

تؤكد البحوث التاريخية الاجتماعية ان الواعين من علماء الدين

هم الأكثر حظاً في تكوين الوعي، وأول المتصدين للاستبداد السياسي والتضليل الفكري، حتى انقادت لهم الأمة واستجابت لنداءاتهم الثورية، رغم ضخامة التبعات والتضحيات.

وإذا أردنا ان نغور قليلاً في عمق التاريخ الإسلامي نجد ان ثورة المدينة ضد الخليفة الثالث هي أول موقف جريء واجه العبث بمقدرات الأمة الإسلامية والاستفراد بالسلطة. ثم تبعتها ثورة الإمام الحسين بن علي لتواجه الاستبداد السياسي بالتضحية والفداء. وقد امتازت الثورة بالتصدي المباشر للسلطان الجائر من جهة واستبطنت فضحاً صارخاً لفقهائه الذين كرّسوا وجودهم لشرعنة ممارساته وأخطائه وتأكيد دكتاتوريته واستبداده وتعاليه على البشرية جمعاء.

واستمر علماء الدين في قيادة حركة الوعي وسط الأمة حتى الوقت الحاضر، وكانت آخر حلقاتها وليس أخيرها قيام الدولة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني. واما قبل هذا التاريخ فيمكن أن نحصي قائمة من العلماء الذين سجلوا مساهمات واضحة في عملية تكوين وعي الأمة وأحداث يقظتها. فبعد الشيخ حسن العطار هناك السيد جمال الدين الحسيني المعروف بـ (الأفغاني) والطنطاوي، خير الدين التونسي، محمد عبده، عبد الحميد ابن باديس، الميرزا الشيرازي، الكواكبي، عمر المختار، شكيب أرسلان، الآخوند الخراساني، علي شريعتي، السيد محمد حسين الطباطبائي، السيد محمد باقر الصدر، السيد محمد حسين بهشتي، الشيخ المطهري،

السيد المدرسي، الشيخ مفتح... وغيرهم، (وقافلة أخرى من الأحياء المتنورين)[١].

وقد جاءت أدوار هؤلاء الثلة الواعية متكاملة رغم التفاوت في نسبة التأثير داخل الوسط الذي احتضن حركتهم. فبعضهم قاتل على صعيد التحرر من الاستعمار، والآخر استمات من أجل حرية أمته وشعبه، وبعض عمل على صعيد إصلاح المناهج الدراسية والتعليمية، وآخر كرّس وقته لتأصيل النظرية الإسلامية، بعد اكتشاف مبانيها وركائزها. واشتركوا جميعاً في القدرة على تشخيص الواقع وقراءة الإسلام قراءة تحفظ له مقاوماته وقدرت على تلبية متطلبات العصر وحاجاته.

ومن الرواد المصلحين الذين لعبوا دوراً كبيراً على صعيد السياسة والفكر، هو الشيخ محمد حسين النائيني، الذي خصصنا له هذا الكتاب من سلسلة رواد الإصلاح.

٢ ـ السيد جمال الدين الحسيني (الأفغاني)

لسنا نغالي عندما نتحدث مستقلاً عن السيد جمال الدين الحسيني المعروف بالأفغاني ضمن عوامل النهضة في الوطن الإسلامي، وإنما يكشف ذلك عن حجم الأثر الذي تركه على الساحة الإسلامية. فقد سجل السيد جمال الدين منعطفاً تاريخياً في حركة الوعي، من خلال مشروعه الإصلاحي الواسع والجاد، الذي

---

(١) بين القوسين اضيف بالطبعة الثانية.

استهدف إحياء الشخصية الإسلامية وأعاد بناءها عبر إصلاح الفكر والمقولات والرؤى التي أصابتها تشوهات كثيرة بفعل عوامل متعددة، أودت بها إلى الانحطاط والتبعية، والاقصاء المتكرر للفرد المسلم كي يغادر موقعه الحضاري الفاعل، ويتخلى عن مسؤوليته تجاه أمته ودينه، ويهمش دوره في صناعة التاريخ، ويعجز عن بناء مستقبل طموح يتناسب وحجم المبادئ والقيم التي آمن بها، فجاء السيد جمال الدين ليعيد لتلك الشخصية المستلبة، المقموعة في داخلها، أو المحاصرة من قبل الاستعمار والاستبداد، قدرتها على النهوض، واتخاذ مواقف تناسب مرحلتها الراهنة. وفعلاً استطاع جمال الدين إيقاظ الأمة، فاندفعت تحطم اغلال العبودية وتواجه التحديات بثقة عالية.

أما الملامح الرئيسية لمشروع السيد جمال الدين فهي[١]:

- محاربة الاستعمار.
- مناهضة الاستبداد.
- اشاعة وتركيز الوعي.
- تنقية الفكر الإسلامي من الشوائب.
- توحيد المسلمين في إطار الجامعة الإسلامية.

(١) راجع: مجلة التوحيد، العدد ٨٩، كلمة التحرير، بقلم رئيس التحرير: ماجد الغرباوي.

٣ ـ التحديات الخارجية:

اتسمت العلاقة بين الإسلام والغرب منذ أول تماس على أرض الأندلس بعدم التكافؤ، حيث كان الإسلام هو المركز والذات المتعالية بعزة تقدمها الحضاري والغرب هو الآخر المستتبع، يعيش على موائد المسلمين العلمية، فيتعلم ويعي ويستفيد ويتطور يوماً بعد آخر. غير انه سرعان ما نشبت النزاعات الداخلية والصراعات السياسية تحصد الدولة الإسلامية، والغرب يحاول بناء نفسه علمياً وعسكرياً لينقضّ بتقدمه الحضاري المادي ـ فيما بعد ـ على الحضارة الإسلامية في الأندلس، ثم يعبر مضيق جبل طارق ليمتد إلى أرض المسلمين في كل مكان. وبهذا انقلبت مصاديق الثنائية المعروفة (الأنا والآخر) فصار الغرب هو الذات المهيمنة والمسلمون هم الآخر المتخلف الذي يدور حول المركز.

هذا التطور لدى الغرب أثار تساؤلات كثيرة وطرح جملة من الاستفهامات طالت كل شيء في الثقافة الإسلامية بحثاً عن الاجوبة المقنعة. منها:

كيف تطور الغرب وتخلف المسلمون؟

هل يمكن أن نرتقي السلم الحضاري ثانية؟

هل الخلل في الفرد أم في الثقافة أم في الفكر؟

بذلك تصاعدت وتيرة الوعي فحصلت مراجعة اتسمت بالعنف في كثير من الأحيان، انتجت فكراً جديداً وثقافة تعيد الثقة للنفس

المحطمة، وتحثها على مسارعة الخطى للحوق بركب الحضارة الجديدة دون التخلي عن الهوية الحضارية للأمة.

٤ ـ الرقي الثقافي المتصاعد:

لما أحس المسلمون بنقطة الضعف قياساً بالغرب انساقوا في طريق العلم وتحصيل المعرفة، فبادر بعض الطلاب للسفر إلى أوروبا لإكمال دراساتهم الاكاديمية والاستفادة من معطيات العلم الحديث واكتشاف حقيقة الحضارة التي غدت تشكل تحدياً سافراً لكل القيم والمبادئ. ثم تطورت السفرات الشخصية إلى بعثات علمية متعددة ومنظمة. فكان لسفر هؤلاء الأثر في نقل معالم الحضارة الحديثة وانماطها الثقافية والمعرفية، مما تسبب في تصاعد مديات الوعي لاسيما في وسط الشبيبة. وأخذت الرغبة في الحصول على العلم تزداد يوماً بعد آخر، فازداد عدد المتعلمين والمثقفين وتلونت تبعاً لذلك الحالة الثقافية وطرحت أفكار جديدة حول الحالة السياسية والثقافية وبدأت تتشكل علامات استفهام عن قيمة التراث والدين.

وفي اثر ذلك ازداد عدد الصحف الصادرة في البلدان الإسلامية لتصبح منبراً اعلامياً تثير سجالاً واسعاً حول القضايا المطروحة. كما قدم بعض المثقفين قراءة جديدة للواقع الإسلامي واصالته وتاريخه وقيمه آثارت حولها شكوكاً مختلفة. وساهم بعض آخر بترجمة الكتب والأفكار الغربية، إلاّ انها ترجمة غير منضبطة جداً فأدت إلى

انتشار بعض الأفكار العلمانية والالحادية، وتعالت إثرها صيحات قومية وتغريبية.

كما ينبغي الإشارة إلى ان تأسيس المطابع في أنحاء العالم الإسلامي في وقت مبكر هو الآخر ساهم في انتشار الكتاب والصحيفة وبالتالي تطور الحالة الثقافية وإشباعها بقدر كبير من الوعي.

الحالة الثقافية في إيران والعراق

لم تكن إيران والعراق منقطعتين عن الساحة الإسلامية، بل ان الحالة العامة لهما اقرب للوعي واليقظة المبكرين. فكل من الدولتين امتازت بوجود مراكز علمية كبير على أراضيها، الحوزة العلمية في مدينة النجف في العراق، والحوزة العلمية في مدينة قم والمدن الأخرى في إيران.

فالانطلاقة العلمية والثقافية كانت تبدأ من تينك المدينتين لتمتد وتغور في عمق الوسط الاجتماعي فتأتي الاستجابة الجماهيرية من خلال الالتفاف حول علماء الدين، وسلب أي شرعية توازي شرعية المركز كما يفهمه الناس. وبذلك تمكن المسلمون من اتباع مدرسة الإسلام لمواجهة التحديات السياسية الصادرة عن السلطان الجائر.

وكان تحدي العلماء الإمامية للسلطان مبكراً، فلم يسجل التاريخ علاقة ودية بين الطرفين الا في دولة البويهيين وبعض مراحل الدولة الصفوية التي كانت بحاجة ماسة في تكوين شرعيتها إلى الفقيه، لكن

حاجتها كانت أكبر لتوظيفه عاملاً مؤثراً في تكوين آيديولوجية مضادة للإيديولوجية السنية الحاكمة في الدولة العثمانية. والثانية أخذت تلاحقها علامات الاستفهام الكثيرة لما خلفته من آثار سلبية على الوعي.

ولم تكن الإيجابية من السلطان آنذاك موقفاً استراتيجياً للطائفة الشيعية بل بعض العلماء استعصى على الانسياق في لعبة السلطان. فبهاء الدين العاملي والاردبيلي والشيرازي والقطيفي ارقام مهمة في المرجعية الشيعية الا انهم حافظوا على استقلاليتهم مدرسياً ومالياً[(١)]. فهم غير مضطرين للسلطان، لاستقلال النظام التعليمي في الحوزات العلمية وعدم ارتباطه بالمؤسسات الاكاديمية الحكومية. وكذا الحال في الأمور المالية، فإن الفقيه ومرجع الطائفة يغطي نفقات المرجعية وتسوية حسابات ميزانيتها عن طريق الضرائب المالية الشرعية (الخمس، الزكاة، وموارد اخرى). فهو مستغن بشكل كامل عن السلطان، بل ان اتباع المذهب يعتقدون بوجوب اعطاء الاموال الشرعية إلى الفقيه فقط. ولايجوز التصرف بها الا باذنه أو اذن وكيله، مما وفر على الفقهاء مؤونة التراجع امام تحديات السلطان واغراءاته.

ولم تختلف الحال ابان الدولة البويهية. ففي تلك الفترة بالذات استطاع المذهب الامامي ان يعيد بناء نفسه ويمتد إلى مديات كانت

(١) كوثراني، د. وجيه، الفقيه والسلطان، لبنان، بيروت، دار الراشد، ط١٩٨٩، ص١٥٣.

محظورة فيما مضى. فكانت فترة وعي وتأسيس للعلوم الدينية وفق مباني وأصول المذهب ذاته.

والذي ساعد على ذلك كثيراً هو هامش الحرية الكبير الذي منحته الدولة البويهية لعلماء الدين، فاستغل العلماء حالة التراخي السياسي لينطلقوا في تعميق الوعي وسط الأمة ويرسموا ملامح المدرسة الإمامية بشكل واضح، فلم يرتبط الانتاج العلمي في جوانبه الأصولية والفقهية والكلامية في العهد البويهي (وهو انتاج تأسيسي في تكوين المذهب على مستوى المقالة)، بمشروعية الامير أو السلطان البويهي أو شرعيته، بل ان أجواء الحرية، ومواقف الدعم التي حظي بها فقهاء الشيعة من قبل السلاطين البويهيين ـ كما قلنا ـ شجعت هذه الاستجابة الفكرية الجديدة وسمحت بها. ولم تفرض هذه العلاقة الإيجابية على فقهاء الشيعة آنذاك اعترافاً صريحاً بشرعية السلطة القائمة. انه نوع من قبول ضمني متبادل وتوزيع للأدوار في اجتماع سياسي إسلامي. فمن ناحية الفقهاء، اكتفى هؤلاء بمجال التدريس الذي دعمت مؤسساته وشجعت، وبمجال القضاء الذي حافظ على استقلاليته في غالب الأحيان[1].

اما العامل الآخر الذي ساعد كثيراً على اتساع رقعة الوعي فهو التحديات المستمرة التي واجهتها الشعوب الإسلامية في كلا البلدين من (الداخل والخارج). فإن الصراع بين الدولتين الصفوية والعثمانية

(١) المصدر نفسه، ص١٤٨ وما بعدها.

تحول إلى صراع طائفي اودى بحياة الكثيرين من كلتا الطائفتين. فكل دولة كانت تعمق الحس الطائفي لدى شعبها وتؤلبه ضد اخيه المسلم من منطلق طائفي عدواني.

هذا الصراع أدى إلى اضطهاد السنة القاطنين تحت سيطرة الدولة الصفوية[١] واضطهاد الشيعة الساكنين في دائرة السيادة العثمانية. والذي ساعد على تمادي الدولة العثمانية في بطشها هو سهولة انتزاع فتوى جواز قتل المخالف، من فقيه السلطة، حتى ان السلطان سليماً عندما أعلن نفسه حامياً لاهل السنة وزعيماً لهم (استحصل من بعض رجال الدين فتوى تجيز له قتل الشيعة، باعتبارهم مارقين عن الإسلام، ثم وضع خطة للقضاء على جميع الشيعة الساكنين في داخل الحدود)[٢].

والعامل الثالث في مسار الوعي هو ظهور طبقة المثقفين المتعلمين في أوروبا أو دول آسيا الوسطى وروسيا. ورغم النزعة التغريبية التي اتصف بها جلهم إلا أن هؤلاء ساهموا بشكل وآخر في تطور الوعي العام، من خلال علامات الاستفهام التي اثاروها حول الثقافة والفكر والسياسة، وتصديهم للكتابة في الصحف الداخلية

---

(١) الوردي، د. علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، قم، انتشارات الشريف الرضي، ١٤١٣هـ، ط١، ص٥٧ ـ ٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١ ص٤٥. وانظر الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٠، ص٤٠. والعلوي، حسن، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، لندن، دار الزوراء، ١٩٨٨.

والخارجية، إضافة إلى تأسيس بعض الصحف من قبلهم. وتكرر لقاءاتهم بالغرب واطلاعهم على الجديد من الأفكار والثقافة الحديثتين من خلال السفر المتواصل إلى هناك. فبادروا إلى نقل تلك الأفكار إلى بلادهم. فدعا فتح علي آخوند زاده **١٨١٢**م ـ أحد النخبة المتغربة في إيران ـ إلى علمنة الدولة ورفض الاستبداد واعتبر الشعب المسؤول الأول عن الاستبداد. غير ان تقاطع الكثير من أفكاره مع ثقافة الأمة وقيمها حال دون استقطاب الأنصار المؤيدين ماعدا ثلة من المثقفين[(١)].

آقا خان كرماني **١٨٥٣**م، دعا أيضاً إلى حاكمية القانون ورفض الاستبداد وتشكيل مجلس نيابي. الا انه هو الآخر حرم من الأنصار والمؤيدين[(٢)].

ومنهم، محمد خان سينكي **١٨٠٩**م، ميرزا حسين خان سبهسالار **١٨٢٦**م. الذي عمل كثيراً في السلك الدبلوماسي، وعرف بتغربه ودعوته المستمرة إلى اللحوق بالغرب.

يوسف خان مستشار الدولة **١٨٩٥**م، الذي قارن بين القانون الإسلامي والفرنسي وكان يصر على تقدم الأخير على الأول[(٣)].

وقد اشترك هؤلاء بالدعوة إلى محاصرة الدين وضرورة فصله عن

---

(١) حائري، د. عبد الهادي، تشيع ومشروطيت در إيران (بالفارسية)، طهران، سبهر، ط٢، ١٩٨٥، ص٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٣١.

الدولة والحياة العامة[١]. فظلوا يدورون في دائرة المثقفين دون التغلغل في وسط الأمة. غير ان تلك الأفكار اثارت جدلاً داخل الوسط الإيراني، رغم محدودية انتشارها، ونبهت الناس إلى مفاهيم لم تطرق اذهانهم من قبل. ورغم دعوة تلك الأفكار للتغريب ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ إلا أن مضامينها كانت جذابة ومشجعة تستهوي المتطلعين للحرية، والرافضين للاستبداد والتسلط.

ثم جاء ملكم خان ١٩٠٨م، ذو الأصل الارمني، الذي عاش أكثر حياته في أوروبا فدعا للإصلاح، ونادى باستبعاد الدين، لاسيما في مجال التعليم، وطالب العلماء المجتهدين بالمشاركة في المجالس النيابية[٢]. كما أسس محفلاً ماسونياً في طهران؟

وتلاه عبد الرحيم طالب اوف ١٩١١م الذي ترعرع وكبر في روسيا، فدعا إلى حرية الهوية والعقيدة والرأي، والصحافة، والتجمعات، والانتخابات[٣]. غير ان أفكاره لم تر النور طويلاً، إذ تصدى لها الشيخ فضل الله النوري وكفّر طالب اوف[٤].

اما في العراق فيمكن ان نذكر نموذجين للمثقفين، الأول تفوح منه رائحة التغريب والدعوة إلى الملكية ومساندة الاستعمار. إلا أن أفكارهم أثارت جدلاً واسعاً في الوسط العراقي. كالشاعر المعروف

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٧ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٥١.

جميل صدقي الزهاوي الذي دعا إلى سفور المرأة والتخلي عن الحجاب مما اثار ضجة كبيرة[١].

والنموذج الآخر تجسدت فيه روح الإسلام وافترق عن جميع المثقفين المتقدمين بدعوته إلى الإصلاح والتجديد من داخل الدين، ودعا إلى إعادة قراءة الدين قراءة صحيحة تنسجم مع الظروف الزمانية والمكانية، وصاحب هذا الاتجاه هو السيد هبة الدين الشهرستاني، الذي صدرت صحيفته (العلم) عام ١٩١٠م. وكان لأفكار السيد الشهرستاني اصداء قوية واثارت جدلاً واسعاً لاسيما داخل الحوزة العلمية في مدينة النجف[٢].

كما اشتهر الشيخ محمد جواد البلاغي في كتابة مجموعة كتب دافع فيها عن الإسلام وحذر من مخاطر الاختراق الثقافي.

والى جانب طبقة المثقفين هناك الصحف والجمعيات السياسية، العلنية والسرية، بمختلف اتجاهاتها والنشاطات الاجتماعية المترشحة عن الوعي الجديد للحالة السياسية والثقافية. فهناك (دار الفنون في طهران المهتمة بتخريج موظفين اكفاء للدولة ودبلوماسيين)[٣] واشرف عليها اساتذة أوربيون.

---

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص١٥ و٥٩.

(٢) الرفاعي، عبد الجبار، جدل التراث والعصر، كتاب قضايا إسلامية معاصرة (٧)، ص٨.

(٣) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٣، ص١٠٥.

ومن الصحف الفارسية الصادرة في تلك الفترة: (اختر) التي كانت تصدر في اسطنبول، و(حبل المتين) في كلكتا، وصحيفة (ثريا) في القاهرة.

وفي العراق هناك مجلة (العلم) التي اصدرها السيد هبة الدين الشهرستاني، (درة النجف) التي تطبع بالفارسية وقد أسسها حسين الصحاف، (الغري) وصدرت بالعربية، وقد أسسها الشيخ آغا محمد المحلاتي، وجريدة (النجف) لمسلم زوين[(١)].

وقد لعبت تلك الصحف دوراً بليغاً في ترويج الفكر الإصلاحي والدعوة إلى التجديد وكانت أكثرها تأثيراً في الوسطين السياسي والثقافي هما العلم والحبل المتين. والأخيرة هي (لسان حال الاحرار في العالم الشرقي الإسلامي فكانت تهاجم الحكومة القاجارية وتاريخ القاجار واثبات معايبهم وظلمهم، كما تطري المجاهدين المصلحين امثال السيد جمال الدين الأفغاني الذي وقف في وجه الاستبداد القاجاري والفوضوية القاجارية.

وكانت (حبل المتين) تأتي بغداد بلا رقابة غير ان وصولها إلى كربلاء والنجف كان عسيراً لوقوف السلطة ضدها وضد الفكرة)[(٢)].

---

(١) كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ـ معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، بغداد ١٩٧٥، ص٥.
(٢) الخاقاني، علي، شعراء الغري، النجف، ١٣٦٥هـ، ج١٠، ص٨٥.

الحركة الدستورية والوعي

اتضح مما تقدم ان الحركة الدستورية والدعوة إلى رفض الاستبداد وحاكمية القانون لم تكن وليدة الصدفة أو مبادرة شخصية، وإنما تكونت الفكرة عبر مخاضات فكرية وتحولات ثقافية متلاحقة، ابتدأت في أوروبا بانطلاق الثورة الفرنسية فالإنجليزية والأمريكية، ثم امتدت اشعاعات تلك الثورات إلى المنطقة الإسلامية فثار حولها جدل واسع حركت كوامن الوعي لدى الفرد المسلم وأخذ يتطلع إلى مستقبل أفضل وعاد إلى التراث والدين ثانية ليعيد قراءتهما وفهمهما من جديد بغية الوصول إلى هدفه من خلال الدين والتراث وليس منفصلاً عنهما.

ولما بادر الشيخ محمد حسين النائيني إلى التنظير للحركة الدستورية في إطار الرؤية الإسلامية والف كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) لقي صدىً واسعاً، وصار وثيقة فكرية ـ فقهية ـ سياسية تساهم في حل الإشكالات والتساؤلات الراهنة في ذهن الفرد المسلم والمتراكمة عبر حقب زمانية متعددة. فصارت الدعوة إلى حاكمية الدستور وضرورة تأسيس المجالس النيابية ومشاركة الأمة في الحكم ورفض الاستبداد مفاهيم حية وفاعلة لأنها تتكئ إلى الدين الحنيف ومبادئه السامية.

والذي شد عضد المسيرة الجديدة تقدم العلماء للدعوة إلى الدستور ووقوفهم مع الشعب ضد الاستبداد والتسلط. لذا شكلت الحركة الدستورية منعطفاً تاريخياً في إيران امتد ليؤثر بشكل وآخر

في أحداث العراق الملتهبة. ويعتقد بعض الباحثين (ان أول حدث نبه أذهان العراقيين إلى السياسة هو مايسمى بحركة المشروطة، أي حركة المطالبة بالدستور، وذلك عام ١٩٠٦م حين وصلت إلى النجف انباء النزاع الذي استفحل في إيران بين أنصار المشروطة وأنصار الاستبداد)[١].

ثمة حقيقة أخرى هي ان ثورة التبغ (التنباكو) كان لها دور بالغ في تعزيز قيادة العلماء للأحداث الكبرى، حيث استطاع الميرزا محمد حسن الشيرازي ان يفشل خطة ناصر الدين شاه في منح الشركات الإنجليزية احتكار امتياز تجارة التبغ في إيران مقابل مبلغ من المال يعده الشاه ضرورة ملحة لانهاء الأزمة الاقتصادية الخانقة. ويصبح من حق الشركة بموجب هذا الاتفاق شراء جميع محصولات التبغ الإيراني وتصديره إلى الخارج أو بيعه، وبعد أن تسرب خبر الاتفاق إلى الجمهور تصدى علماء الدين للمؤامرة وشرعوا بحملة توعية جماهيرية عبأت الرأي العام في البلاد، ثم أصدر الميرزا الشيرازي فتوى التحريم الشهيرة التي ارغمت الشاه على التخلي عن التزاماته تجاه الاتفاقية التجارية التي ابرمها من قبل مع الشركة الاجنبية.

وبهذا استطاع علماء الدين ان يثبتوا مصداقيتهم في قيادة التحرك الجماهيري. وصارت ثورة التبغ نقطة انطلاق لاي تحرك جماهيري

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص٣٠٢.

جديد، وشكلت سابقة تاريخية مشجعة للنهوض والثورة، كانت حاضرة في ذاكرة رجال الحركة الدستورية في ما بعد.

(وكان هذا الانتصار أول انتصار تسجله حركة مطلبية شعبية في تاريخ إيران الحديث، بل في تاريخ العالم الإسلامي الحديث، وكانت هذه هي الخطوة التمهيدية للحركة الدستورية اللاحقة في إيران)[١] بل ان هذه الفتوى هي (إحدى أهم المواقف والنشاطات الفكرية والسياسية للعلماء المسلمين الشيعة في العراق، في اواخر القرن التاسع عشر، وشكلت مظهراً رئيسياً من مظاهر الاتجاه الثقافي الفكري ـ السياسي الإسلامي الذي مهد لقيام الحركة الدستورية في العراق أوائل القرن العشرين)[٢].

(١) الرهيمي، عبد الحليم، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق. . الجذور الفكرية والواقع التاريخي، لبنان، بيروت، دار النبوغ، ط٢، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، ص١٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣١.

الفصل الثاني

جذور الوعي والحركة الدستورية

النشأة الأولى

بدأ المشهد الأول من حياة الشيخ محمد حسين النائيني في مدينة نائين من توابع محافظة أصفهان في إيران، عندما بصر الحياة أول مرة في عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م[١]. فترعرع في حضن ابيه، الذي كان يشغل منصب "شيخ الإسلام" ، وهو منصب سلطاني يمنحه الأخير لمن يشاء من الفقهاء. فيعيّن السلطان الفقيه، ويمنح الفقيه السلطان الشرعية. وفي ظل السلطان يمارس الفقيه أعماله مفتياً دينياً لتلك المنطقة، وفي ظل الفقيه يمارس السلطان ما يشاء من الأفعال والممارسات.

---

(١) قال السيد الأمين: ان مشيخة الإسلام آلت بعد وفاة الاب إلى الابن الاصغر. وقال: "كان ابوه يلقب بشيخ الإسلام في أصفهان وهو لقب سلطاني، وكذلك اباؤه من قبله، وبعد وفاته لقب به أخوه الأصغر، أما هو فكان شيخ الإسلام بحق لا بفرمان سلطان" كما ذكر ان ولادته كانت في سنة ١٢٧٣هـ، انظر: الأمين، السيد محسن، اعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ج٦، ص٥٤.
بينما قال الدكتور حائري ان مشيخة الإسلام كانت لجده ثم انتقلت لأبيه، وانهما كانا شيخي الإسلام في نائين. وذكر في هامش هذه المعلومات عن حياة النائيني انه استقاها عن أحد اخوة النائيني وأحفاده.
انظر: حائري، تشيع ومشروطيت (بالفارسية)، مصدر سابق، ص١٥٣، وانظر أيضاً: ص١٩٨ الهامش الأول.

بدأ النائيني حياته العلمية في نائين ثم انتقل في السنة السابعة عشرة من عمره إلى أصفهان ليلتحق بإحدى المدارس العلمية التابعة للحوزة العلمية هناك. وفي أصفهان تكوّن وعيه الأول وارتسمت ملامح شخصيته، وخرج منها على خلفية رفضه لمطلق الاستبداد. فأول وأطول محطاته الدراسية كانت على يد الشيخ محمد باقر الأصفهاني، الذي رافقه سبع سنوات متواصلة خرج بعدها بانطباع سيّئ عن الممارسات الاستبدادية المتمثلة بهذا الشيخ.

فالشيخ الأصفهاني كان ينتمي إلى أسرة علمية مهمة وكان أبرز المجتهدين في اصفهان، فمنحه انتماؤه الاسري ثقة عالية بالنفس وتعالياً شعر معهما بالاستقلالية عن الدولة حتى أخذ ينفذ الأحكام ويقيم الحدود في أصفهان بمعزل عن السلطات القضائية فيها، بل تجاوز إلى قتل بعض المنحرفين عقائدياً.

وقد تعرض الشيخ إلى انتقاد شديد من قبل مؤلف كتاب الرؤية الصادقة، لمشاركة الأول في أحداث أصفهان عام ١٨٧٨م، والتي كان فيها الشيخ يواجه المحتكرين للاطعمة فالتف الناس من حوله الا انه سرعان ما تواطأ مع سلطان أصفهان مما افقده شعبيته.

وكان مجيء الشيخ النائيني في آواخر تلك الأحداث، فاطلع عن قرب على تفاصيل تلك المواجهات الدامية، وتعرّف على أسبابها الحقيقية واكتشف من كان وراءها(١).

---

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٣.

والى جانب الشيخ محمد باقر كان ولده الشيخ محمد تقي المعروف بالنجفي، وهو أيضاً من الروحانيين ذوي النفوذ والثراء، وقد سيق مرتين إلى طهران بتهمة قتل مجموعة من الناس، إضافة إلى اتهامه بفساد العقيدة. وحينما عاشت أصفهان فترة القحط والعوز في الاغذية كانت اصابع الاتهام تشير إلى الشيخ محمد تقي، وانه وراء غلاء الأسعار واحتكار المواد[١].

هذا هو المحيط الذي احتضن النائيني في أصفهان وكان مضطراً إليه بسبب العلاقة العائلية بينه وبين الشيخ محمد تقي من جهة، وحداثة خبرته الحياتية من جهة أخرى. غير ان ذلك الجو القاتم لم يؤثر على الشيخ باتجاه الاستبداد وممارسة الظلم باسم الدين وإنما كانت ردة الفعل انه احتفظ بصورة سيئة عن الاستبداد، وعن الاستبداد الديني بشكل خاص، لهذا ضمّن كتابه اشارات وتصريحات واضحة اعتبر فيها الاستبداد واحداً في جميع أنواعه، بل ان الاستبداد الديني أشد من الاستبداد السياسي، لقدرته على التلبس بالدين وارتداء الشرعية واخفاء الحقيقة، فيمارس صاحبه الاستبداد باسم الدين والشريعة.

هذه الاطلالة السريعة على حياة الشيخ في أصفهان ستضعنا في سياق الرؤى الصحيحة لتفسير عدد من مواقفه وسلوكه تجاه الممارسات الاستبدادية، ولايمكن ان نفهم دوافع الشيخ النائيني في

(١) المصدر نفسه، ص١٥٤.

مناهضة الاستبداد وخروجه على المألوف من حياة عائلته العلمائية وحياة غيرها من الأسر العلمية بمعزل عن هذه الفترة الحساسة من حياته.

ورغم الحياة القاسية في أصفهان لكنه استطاع ان ينهي عدداً من المناهج الدراسية المقررة في الحوزات العلمية آنذاك. ودرس الأصول على يد الشيخ أبي المعالي الكلباسي، والشيخ جهانكيري ومحمد حسن هزار جريبي. والكلام والفلسفة عند الشيخ محمد تقي نجفي الأصفهاني، والفقه عند الشيخ محمد باقر الأصفهاني[(١)].

فتطلعت نفسه إلى مزيد من العلم والمعرفة والتزود من الحقائق العلمية فتوجه صوب مدينة النجف في العراق لينتظم في جامعاتها العلمية ويواصل حياته الدراسية على يد اكابر المجتهدين والفقهاء آنذاك.

وقبل ان نتطرق إلى حياة الشيخ في العراق نشير إلى وجود معلومة تؤكد علاقته بالسيد جمال الدين الأسد آبادي المعروف بالأفغاني[(٢)]. فاذا صح ذلك فهذا يعني ان الشيخ قد تأثر بأفكار السيد جمال الدين، لقدرة الأخير على التأثير البالغ في مخاطبيه.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٤.

(٢) انظر: مجلة "حوزه"، السنة الخامسة، العدد: ٣٠. في مقابلة اجرتها المجلة مع أحد الشخصيات العلمية المعاصرة للشيخ النائيني وهو السيد حسيني همداني (نجفي)، ص٤١، وقد دار الحوار حول علاقة السيد حسين همداني بالشيخ النائيني.

غير ان الفترة التي قضاها النائيني في أصفهان هي من عام ١٨٧٧م إلى عام ١٨٨٤م ووصل العراق عام ١٨٨٥م[١]. وفي هذه الفترة بالذات كان السيد جمال الدين متنقلاً بين عدد من عواصم العالم ولم يصل إيران الا في عام ١٨٩٦م[٢]. وغادرها إلى بطرسبرج عام ١٩٨٨م. فمتى تم اللقاء واين وكيف؟

تبقى علامات استفهام حائرة لولا ان الناقل رجل مسن وعالم دين وقد عاصر الشيخ النائيني وينقل عنه مباشرة، ويدعي انه رأى إحدى رسائل السيد جمال الدين الموجهة إلى الشيخ النائيني.

وربما كان النائيني يعرف السيد جمال الدين من خلال مطالعاته للصحف الصادرة والمقالات التي كان يكتبها بيده في العروة الوثقى وغيرها، وكان متأثراً به وبمواقفه الشجاعة ضد الاستبداد، فعرف الشيخ النائيني بولائه للسيد جمال الدين، لذلك أرسل الأخير رسالته عن طريق الشيخ النائيني. لكن هذا يبقى مجرد احتمال وتكهن لاتدعمه الوثائق العلمية.

ويتضح أيضاً ان الشيخ لم يغادر إيران متوجهاً إلى العراق حتى وعى عقدة التخلف في المجتمع الإسلامي وشخّص نقاط الضعف المتولدة عن الاستبداد.

---

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٥.
(٢) انظر: امين، احمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، بيروت، دار الكتاب العربي، ص٩٥، وانظر أيضاً الرفاعي، عبد الجبار، موقظ الشرق...قراءة في المشروع الاحيائي لجمال الدين، مجلة التوحيد، العدد ٨٩، ص٢٢.

في مدينة سامراء

لم يمض النائيني وقتاً طويلاً في مدينة النجف بل سرعان ما غادرها متوجهاً إلى سامراء للانضمام إلى درس الميرزا محمد حسن الشيرازي، وهناك ظهرت عليه علامات النبوغ فاستأثر باهتمام الأستاذ ولم يغادر سامراء حتى وفاة الشيرازي عام **١٨٩٦**م.

وفي سامراء بدأ أول نشاط سياسي للشيخ النائيني من خلال استجابته للوساطة، حول أمر ما، بين السيد جمال الدين والميرزا محمد حسن الشيرازي، وتوسطه بين الاثنين في نقل بعض الرسائل.

ومفاد تلك الأحداث ان السيد جمال الدين بدأ يحرض العلماء والجماهير ضد الشاه، وفي سياق تلك الأحداث توجه إلى سامراء فحط رحاله عند النائيني، وطلب إليه ان يلتقي الميرزا محمد حسن الشيرازي على انفراد لمدة نصف ساعة. فاعتذر الأخير عن ذلك ووعد السيد خيراً. وجاء في اعتذار الميرزا الشيرازي ـ كما نقل النائيني ـ انه لايستطيع ان يستجيب لكل تطلعات السيد جمال الدين. لكنه وعد بمساعدته بقدر مناسب[(١)].

ان متانة العلاقة بين النائيني والسيد جمال الدين (على مستوى المراسلة بينهما، وزيارة السيد جمال الدين لمقر اقامة النائيني في سامراء)[(٢)] تكشف عن وجود قواسم مشتركة في قناعاتهما الفكرية

(١) المصدر نفسه، ص٤١.

(٢) المصدر نفسه، من الممكن ان يكون السيد جمال الدين قد اتخذ من الشيخ=

والثقافية وتؤكد توحدهما على هدف مشترك هو محاربة الاستبداد. فاستجابة النائيني للسفارة بين السيد جمال الدين والميرزا الشيرازي تأتي في سياق تنشيط التحرك المضاد لاستبداد الشاه، الذي عاشاه معاً. وربما لم يتوقف دور النائيني هنا بل ان الأحداث المتلاحقة بعد ذلك التاريخ تشي بوجود دور خفي له[(١)]، لاسيما في صدور فتوى تحريم التبغ (التنباكو)، من قبل السيد محمد حسن الشيرازي عام ١٨٩٠م. وما لعبته تلك الأدوار في تفجير ثورة شعبية عمت جميع إيران وارغمت ناصر الدين شاه على التراجع عن اتفاقية امتياز بيع التبغ إلى الشركات الاجنبية.

ثمة حقيقة هي ان العلاقة بين الطرفين (أياً كان حجمها وطبيعتها) ساهمت في صياغة عقل النائيني ودخلت عاملاً أساساً في تشكيل شخصيته، وانتجت مواقف سياسية متواصلة، فشارك النائيني في الحركة الدستورية وحركة الجهاد في شمال إيران وثورة العشرين والاستقلال في العراق. بل ان فاعليته في هذا الاتجاه ساقته للتنظير للحركة الدستورية وتأصيل نظرية إسلامية في الحكم والسياسة صدرت في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة).

=النائيني وسيطاً لنقل الرسالة إلى السيد الشيرازي لقرب النائيني من السيد الشيرازي.

وانظر: حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٥.

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٥. الفقيه والسلطان، مصدر سابق، ص١٧٦.

في مدينة النجف

بعد وفاة السيد محمد حسن الشيرازي قفل النائيني راجعاً من سامراء قاصداً كربلاء عام ١٨٩٦م، أي بعد وفاة استاذه بسنتين، وبعد كربلاء حط رحاله في مقره الأخير في مدينة النجف، مركز الحوزة العلمية، فانضم حال وصوله إلى درس الآخوند كاظم الخراساني، الذي استقطب درسه صفوة العلماء.

وفي النجف بدأ الشيخ النائيني نشاطه السياسي الفعلي من خلال مشاركته في توجيه الحركة الدستورية في إيران.

دوافع الحركة الدستورية

لا يمكن أن نقدم تفسيراً صحيحاً لدوافع الحركة الدستورية وتحولاتها السياسية مالم نضعها في إطارها التاريخي ونكشف عن السياقات التي أفضت إليها. وهذا يتطلب عودة إلى الوراء تسمح بقراءة الأحداث التي سبقت التحرك الشعبي الواسع وافضت إلى اقرار الدستور.

لقد توالى على الحكم في إيران عدد من ملوك الدولة القاجارية عرفوا بالاستبداد والتهور والإسراف بالملذات والاكثار من السفر خارج البلاد. فانهكت تلك الممارسات خزينة الدولة مما اضطر هؤلاء الملوك إلى اعتماد القروض الخارجية لسد العجز الحاصل في ميزانيتها. وفي كل مرة تقدم فيها الدول الأوروبية أو روسيا قرضاً إلى إيران تفرض عليه شروطاً تجارية أو تطالب بتسهيلات كمركية أو

امتيازات كبيرة لصالح الشركات الاجنبية، وكان الشاه يستجيب لكل تلك الالتزامات حتى اثقلت الدولة بالديون المتراكمة عبر السياسة الاقتصادية الخاطئة[١].

فتفاقم الوضع الاقتصادي إلى حد أنذر بسقوط الدولة القاجارية بين حين وآخر. وحينما نضيف إلى العامل الاقتصادي التعسف السلطاني والاستبداد في السلطة واضطهاد الحريات واخماد الدعوات الإصلاحية الداعية لتشكيل المجالس النيابية ووضع دستور عام للبلاد يقيّد صلاحيات الملك، سنعي حينئذ عوامل انبثاق الحركة الدستورية جيداً.

بداية التحرك

في ظل تفاقم الحالة الاقتصادية والامنية اصبح الشارع الإيراني مرشحاً للانفجار في كل وقت، وباتت السيطرة عليه صعبة للغاية، لاسيما وان هناك جهوداً حثيثة للسيد جمال الدين وغيره باتجاه الثورة ضد الشاه، ففي كل يوم نجد الخطباء والصحف تطل على الجماهير بخطاب تحريضي يؤجج الوضع القائم ويصعد الموقف ضد الحكم القاجاري[٢]. فأول بوادر الرفض للاستبداد القائم تجلى في ثورة التبغ (التنباكو)، ثم تلتها حادثة اغتيال الشاه ناصر الدين عام ١٨٩٦م، فاعتلى العرش مظفر الدين شاه، وكان على سر أبيه

(١) كوثراني، الفقيه والسلطان، مصدر سابق، ص١٨٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٨١.

مولعاً بالسفر إلى أوروبا حتى اضطر للاقتراض من روسيا لتغطية نفقات سياحته وتجواله في البلدان الأوروبية، ولسد العجز الشديد الحاصل في ميزانية الدولة، مع الانخفاض الحاد في عائدات البلاد.

ومما صعّد الموقف أكثر هو ان الشاه خوّل شؤون الحكم إلى صهره (عين الدولة). وكان هذا الأخير مكروهاً لدى الشعب الإيراني لشدة جهله وتعسفه، فاخذ يتمادى في ممارساته العدوانية ضد الشعب، فكان أحد أسباب التوتر في علاقة الدولة مع رجال السوق (البازار).

والبازار كان إحدى القوى الثلاثة المسيطرة على الساحة الإيرانية، لامتلاكه الاموال، وقدرته على شل الحياة الاقتصادية فيما إذا قرر اغلاق محلاته، وعلاقته القوية بعلماء الدين. وكان رجال البازار ساخطين على الشاه بسبب الامتيازات الكبيرة التي منحها لروسيا مقابل قرض مالي كان مضطراً إليه ـ كما المحنا لذلك ـ والتي اضرت بالسوق الإيرانية كثيراً، فظل رجال البازار يتحينون الفرصة المناسبة لينقضوا على الشاه وحكمه[١].

وقد حانت الفرصة المناسبة عندما تعرض بعض رجال البازار للضرب من قبل رجال الشرطة عام ١٩٠٥م، لمخالفتهم بعض الاوامر الحكومية، فاستشاط رجال البازار غضباً وانضم اليهم عدد

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٣، ص١٠٦.

من علماء الدين ومجموعة من الشعب، والتجأ الجميع إلى مسجد الشاه قرب البازار ليعلنوا عن استنكارهم لما وقع على يد اعوان السلطة، غير ان امام المسجد، المتواطئ مع السلطة، اخرجهم من المسجد، فالتجأوا إلى مرقد الشاه عبد العظيم في منطقة الري قريباً من طهران، وهو مرقد مقدس لدى الناس. حيث انضم إلى المعتصمين عدد كبير من الاهالي وعلماء الدين، كان من بينهم السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني. وخلال وجود المتظاهرين في مسجد شاه عبد العظيم استغل الخطباء فرصة التشهير بالملك وحكومته التعسفية، وكان للميرزا نصر الله المعروف بملك المتكلمين (خطيب الثورة) والواعظ المشهور السيد جمال الدين دور كبير في هذا الصدد.

وأما بالنسبة لكبار العلماء فإنه ينبغي التمييز بين علماء المؤسسة الدينية الرسمية المعينة من قبل السلطان، وعلماء الحوزات العلمية في قم وغيرها من المراكز. فالمؤسسة التي ضمت شيوخ الإسلام وأئمة الجمعة، وقفت ضد الحركة الدستورية وأيدت الشاه في كل شيء، حتى ان بعضهم كفّر وفسّق المطالبين بالدستور. أما الفئة الثانية فقد برز فيها فقهاء كالسيد عبد الله البهبهاني والسيد محمد الطباطبائي، الذين وقفوا بحزم مع الثورة الدستورية، إلا أن الوقفة التي كان لها تأثيرها الكبير في اتساع نطاق الثورة وانجاحها جاءت من مراجع النجف ولاسيما من الشيخين المجتهدين: الملا كاظم

الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني. ومن مجموعة من العلماء أبرزهم الشيخ حسين النائيني[(١)].

ولما خاف الشاه تفاقم الموقف واشتداد الأزمة بينه وبين علماء الدين المعتصمين في مرقد شاه عبد العظيم الحسني، أرسل رسوله الخاص بغية العدول عن الاضراب الجماهيري، إلا أن المعتصمين جفوا الرسول وارجعوه خائباً، مما اضطر الشاه ان يستجيب لمطالبهم عبر تعهد خطي مكتوب بخط يده، فوافقوا على العودة إلى طهران فاستقبلتهم الجماهير استقبالاً حافلاً. وكان الموكب المنتصر يسير في شوارع طهران، وقد ركب وجهاؤه عربات ملكية كان الشاه قد ارسلها تكريماً لهم[(٢)].

وهذا الحدث بالذات رفع من شأن السيدين، الطباطبائي والمازندراني، وعمق ثقة الجماهير بعلماء الدين الواعين أكثر. لأن الجماهير تميز بين العالم الواعي الشجاع وفقيه السلطان المتواطئ مع الشاه، الذي رفض استقبالهم في مسجد الشاه الكبير قرب البازار. فالأخير لا يمكن ان يكون قائداً للأمة، مادامت القيادة تشترط التضحية والفداء والوعي الثاقب، وتطالب بتنازل عن الانا لصالح الجماهير، وامتلاك القدرة على التمييز بين الدين وغيره من مظاهر التلبس بالدين. لذلك انضمت الجماهير إلى من يتقدم المسيرة من العلماء الواعين، الذين لايستبطنون النزعة الاستبدادية القائمة

(١) كوثراني، الفقيه والسلطان، مصدر سابق، ص١٨٢.
(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ص١٠٨.

على اضطهاد الآخر وقمعه ومصادرة حقه في التعبير عن رأيه بحرية كاملة.

تفاقم الأزمة

لم يدم الوضع طويلاً، لتخلف الشاه عن الوفاء بالتزاماته، ولم تجر أي إصلاحات حقيقية خلال تلك الفترة، لأن الشاه كان واقعاً تحت تأثير صهره عين الدولة، الموتور من الجماهير.

والذي عمق الأزمة واثار سخط الناس من جديد هو استفراد عين الدولة بالسلطة على إثر إصابة الشاه بالشلل، حيث أخذ يمارس الاضطهاد علناً، واصدر اوامره بالقاء القبض على السيد محمد الطباطبائي، فتصاعدت حدة المواجهات بين الشرطة وأفراد الشعب، واشتد الموقف حتى خرج العلماء من طهران إلى قم احتجاجاً على الوضع السائد، وتعاطف البازار مع الحدث فاغلق محلاته. ومن ثم أصدر العلماء بياناً هددوا فيه بالخروج من إيران إلى النجف إذا لم يوضع حد للتصرفات الطائشة.

وتفاقمت الأزمة وأصيب الناس بالذعر فالتجأ بعضهم إلى المساجد وآخرون التجأوا إلى السفارة البريطانية، ونصبوا الخيام في الباحة الخارجية للسفارة، وأعلنوا عن عدم رجوعهم حتى تسوّى الاوضاع لصالح الشعب[١].

وهنا حاول السيد هبة الدين الشهرستاني قراءة الحدث الأخير

(١) المصدر نفسه، ص١٠٩.

منقطعاً عن سياقه التاريخي. فقال: ان التجاء التجار إلى المفوضية البريطانية أحدث فيهم تطوراً فكرياً ووعياً سياسياً جديداً، فهم كانوا قبلئذ يطالبون بتأسيس مجلس الـ "عدالت خانه" ولكن زوجة المفوض البريطاني أخذت تفهمهم بأن طلبهم هذا لاقيمة له وان هدفهم يجب أن يكون أوسع من ذلك واهم، وهو الحرية والمساواة والشورى. وقد كانت تلك السيدة مثقفة فاستطاعت أن تحدث فيهم التأثير المطلوب"[١].

والحقيقة ان تلك الأهداف وان كانت انسانية إلا أن خطاب المفوض البريطاني ليس منقطعاً عن سياقه التاريخي، أي قضية الصراع بين بريطانيا وروسيا على مناطق النفوذ الإيراني. فروسيا كانت تشجع الشعب الإيراني ضد البريطانيين في ثورة التنباكو، فأراد هؤلاء ان يثأروا لأنفسهم في الحركة الدستورية. والا فبريطانيا تعلم جيداً ان انتصار الحركة الدستورية سيضر بمصالحها، وان أهداف تلك الحركة تتقاطع مع سياستها المتبعة في المستعمرات البريطانية. لذا سيبقى الحدث في سياقه التاريخي. وسيكون الخطاب حينئذ تحريضاً تعبوياً وليس مجرد خطاب تثقيفي غير مؤدلج.

المجلس النيابي

وأخيراً رضخ مظفر الدين شاه لمطالب العلماء والجماهير والبازار فعزل عين الدولة ونصب خلفه رجلاً من أنصار المشروطة،

---

(١) الخاقاني، شعراء الغري، مصدر سابق، ص٨٥.

هو "نصر الله خان"، كما استطاع الشعب الإيراني ان يفرض على الشاه دستوراً يقره مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب. وقد اطلق على المجلس البرلماني الذي افتتح في تشرين الأول عام **١٩٠٦**م، اسم "المجلس الشوروي الملي". وقد حضر حفل الافتتاح مظفر الدين شاه رغم شدة مرضه، ثم انبثقت عن المجلس لجنة اعداد مسودة الدستور، وبعد صياغة مواده قانونياً تمت الموافقة عليه سنة **١٩٠٧**م.

وقد حقق الدستور طموح الشعب، وحد من صلاحيات الشاه، وفرض الدين الإسلامي ديناً للدولة، والمذهب الامامي الاثني عشري مذهباً رسمياً. كما تقرر ان لايصدر عن المجلس قانون مخالف للشريعة الإسلامية[١]. وكانت معظم مواد الدستور مستمدة من الدستور البلجيكي الصادر عام **١٨٣٠**[٢].

لكن الحياة الدستورية لم تدم طويلاً، بل أخذت تتراجع بعد ممات الشاه مظفر الدين ومجيء ولده محمد علي. وكان هذا الأخير سيّئ الصيت لقسوته. وكان يكيد للمجلس منذ وطأت قدماه عرش البلاد. وسعى لتعميق الخلاف بين أنصار المشروطة والمستبدة.

والمستبدة (او اللادستورية): تعنى الغاء الدستور والمجلس النيابي، وإبقاء السلطان مطلق الإرادة في الحكم، على أن يلتزم بالشريعة الإسلامية، في مقابل المشروطة (او الدستورية): التي تعني

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٣، ص١١٢.
(٢) المصدر نفسه.

تقييد صلاحيات الشاه المطلقة، ومنع الاستبداد من خلال دستور يحظى بتأييد مجلس برلماني منتخب عن طريق الشعب.

لكن الأزمة تفاقمت، وساد التذمر أرجاء البلاد، وازداد الاستياء من الحكومة الجديدة، وأصبح الوضع مهيأً للانفجار في أي لحظة، لاسيما بعد أن عقد الشاه المعاهدة الروسية البريطانية، حيث اقتسمت الدولتان النفوذ في إيران، فحصلت روسيا على القسم الشمالي الذي يشمل العاصمة طهران ومناطق إيران الشمالي، بينما وقعت المناطق الجنوبية منه تحت نفوذ السيطرة البريطانية، حينئذ استأسد الشاه على الشعب وصار يدير دفة الحكم بطريقة تعسفية ومستبدة، وأحاط به مستشارون روس، واتكأ على القوة الروسية لضرب أنصار المشروطة وتعطيل الدستور.

واخذ الشاه يستقطب بعض المؤيدين من ابناء الشعب عن طريق بذل الاموال السخية، كما رفع شعار مخالفة الدستور للشريعة الإسلامية فانطلى ذلك على بعض البسطاء من الناس. لكن الكارثة حلت عندما انحاز الشيخ فضل الله النوري، وهو مجتهد معروف وكان من أنصار الدستور، انحاز إلى تأييد الشعار المرفوع ثم تبناه علناً وأخذ يقود تيار مايسمى بـ (المستبدة) في مقابل تيار (المشروطة) الذي يقوده في طهران السيد محمد الطباطبائي، والسيد عبد الله البهبهاني[١]. وكان كل تيار يتحرك من منطلق الشرعية ولا يشعر بالتقصير تجاه الطرف الآخر.

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٤.

وامتد الخلاف ليشمل جميع المدن الإيرانية، وصار كل طرف من الاطراف المتناحرة يكفّر الآخر. وأخذ الصراع يزداد حدة بين الشاه والمجلس النيابي، فقرر الأخير ضرب أنصار المشروطة، عندما أعلن الأحكام العرفية، ثم طوق المجلس بقوات روسية بقيادة الكولونيل لياخوف، الذي قصف بناية المجلس بقذائف المدفعية، منهياً بذلك الحياة الدستورية في البلاد.

واخذت قوات الامن تطارد تيار الإصلاح وتلقي القبض على رجاله، كما صدرت أحكام الإعدام بحق بعض الشخصيات كملك المتكلمين خطيب الثورة، والميرزا جهانكيرخان صاحب جريدة صور اسرافيل[١].

دور علماء النجف في الحركة الدستورية

ليست النجف بمنأى عما يحدث في إيران، بل انها كانت تمد الشارع الإيراني بالزخم الثوري عبر فتاوى وخطابات المجتهدين الكبار المفعمة بالشرعية، فيمتثل الشعب اوامر علماء الدين دون تردد أو خوف.

وكانت النجف آنذاك يتقاسمها شخصيتان علميتان هما الآخوند كاظم الخراساني، وكان مجتهداً بارزاً علمياً. وإلى جواره السيد كاظم اليزدي الذي امتد إلى الأمة عبر مرجعيته الدينية للطائفة، وكان الناس موزعين على كليهما.

---

(١) المصدر نفسه.

كانت المشروطة في أول الأمر تحظى بتأييد كلا المرجعين، وكان جواب جميع العلماء ان المشروطة موافقة للشريعة الإسلامية. لكن حينما دب الخلاف في طهران امتد إلى النجف ليشطر الساحة إلى شقين. احدهما مندفع في تأييد المشروطة، يقوده الآخوند كاظم الخراساني مع لفيف كبير من المجتهدين واصحاب المقامات العلمية، امثال السيد عبد الله المازندراني، والشيخ محمد حسين النائيني، والسيد هبة الدين الشهرستاني، وآخرين.

وأما تيار المحافظين المؤيدين للمستبدة (باصطلاح عامة الناس، أو المشروطة المشروعة كما هو الواقع) فقد تزعمه السيد كاظم اليزدي. وقد اشتد النزاع وطال الجدال بين الطرفين حتى انسحب ذلك على الشارع العراقي[١].

وكان بداية التحرك في النجف اثر رسالة وردت من إيران تستفتي العلماء حول المشروطة والمجلس، ومدى موافقتهما للشريعة الإسلامية. فاجاب الآخوند الخراساني عليها كما يلي:

جواب الاستفتاء: هذا ما قرره المجتهدون الأعلام: بسمه تعالى وبه نستعين. بسم الله الرحمن الرحيم: صلى الله على محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على القوم الظالمين إلى يوم القيامة. أما بعد. فبالتأكيدات الإلهية والمراحم السماوية وتحت توجيهات الهادي العالي الشأن حضرة صاحب الزمان (ارواحنا فداه) ان قوانين

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٥.

المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة، وهي فرض على جميع المسلمين ان يقبلوا هذه القوانين وينفذوها. وعليه نكرر قولنا: ان الاقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الاقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف، فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس.

التوقيع: كاظم الخراساني

وقد وقع الرسالة عدد من كبار علماء النجف (باستثناء السيد كاظم اليزدي) وهم: محمد تقي الشيرازي، عبد الله المازندراني، حسين الشيخ خليل، شيخ الشريعة، السيد مصطفى الكاشاني، السيد علي الداماد، عبد الهادي شليلة، حسين النائيني، محمد حسين القمشي، مصطفى النقشواني"[١].

ظل الآخوند الخراساني وفياً للمشروطة فتواصل مع دعاتها ودعم مؤيديها ورمى بثقله إلى جانبها. وظل يحرض ضد الشاه ودعاة الاستبداد.

ففي جواب على رسالة من اهالي تبريز، قال: "وصلتنا برقيتكم التي تشكون فيها من الخونة اعداء الحرية وقد اسفنا كثيراً لهذا الخبر. واننا على يقين ان هؤلاء الاشخاص غير مأذونين من قبل الشاه في أعمالهم هذه، لأن الأمة اليوم متحدة الكلمة على وجوب

(١) كمال الدين، محمد علي، التطور الفكري في العراق، بغداد، ١٩٦٠، ص٧٠.

افتتاح المجلس، ولان هذا المجلس يساعد على محو الاستبداد وازالة العادات الرذيلة ونشر القانون في البلاد.

وهكذا فإن المجلس يسند المذهب الجعفري الشريف ويحافظ على اخبار الأئمة.

والخلاصة: المسلمون ملزمون ان يتبعوا الأصول الجديدة في الحكم. وعلى الشاه ان يبادر لاتمام هذا الأمر بطرد الخائنين واعداء المجلس المحترم، لأن ذلك من وظائفه الخاصة.

كاظم الخراساني(١)

فالكتاب يؤكد وعي الآخوند الخراساني بالمشكلة الاجتماعية والسياسية وقدرته على تشخيص نقاط ضعفها. فعندما يصر على افتتاح المجلس النيابي، لأنه يريد ان يحطم بذلك عرى الاستبداد، باعتبار ان عقدة التخلف ـ كما يفهمها الآخوند ـ تكمن في الاستبداد، وان التطور الحضاري يتوقف على محو الاستبداد اولاً. كما تترتب على ازالة الاستبداد نتائج مهمة، كحفظ الشريعة، ورسالة الدين، والمحافظة على كرامة الناس وعزتهم.

فاندفاع الآخوند باتجاه المشروطة والإصلاح السياسي كان عن وعي كامل، وينطلق من مرجعية قد استكملت منظومتها المعرفية، وباتت تتجسد عبر مواقف جريئة وشجاعة، واجه فيها الشاه محمد

---

(١) الاسدي، حسن، ثورة النجف ضد الإنجليز، بغداد، ١٩٧٤، ص٢٤.

علي. وهذا نموذج لكتاب ارسله الآخوند يحذر فيه الشاه من محاولة الغاء الدستور، ويفضح نواياه تجاه المشروطة:

يا منكر الدين ويا ايها الضال، والذي لا نستطيع ان نخاطبك بلقب شاه. كان المرحوم ابوك قد اعطى الدستور ليرفع الظلم والتصرفات غير القانونية عن الشعب الذي كان في ظلام دامس قروناً عديدة، حيث انه لا يوجد في المشروطة شيء يخالف الدين. وكنا ننتظر شجرة الدستور ان تثمر السعادة للشعب المظلوم، وان يحفظ هذا الدستور بعد جلوسك على العرش، وعلى هذا الأساس اعترفنا لك بولاية العهد الدستورية. ولكنك منذ اليوم الأول الذي تبوأت فيه عرش السلطة وضعت تحت أقدامك جميع الوعود والإيمان وعملت بجميع الحيل ضد المشروطة. وقد تجلى خطؤنا فيك، حيث سعيت ان تجعلنا آلة بيدك ضد المجلس، وحاولت ان ترشونا بقانون أساس تافه نظمته أنت والذي كان فيه ضرر للناس، واردت ان نصادق عليه، وارسلت إلينا أحد رجالك المقربين لشراء ذممنا بالذهب، ولست عالماً بأن سعادة الشعب اثمن كثيراً من ذهبك. اننا نظن ان البيان الذي نشرته لإحباط مساعي المشروطة كان بتأثير الاجانب، وكان كاتبه أحد المجتهدين المعادين للاسلام، فقد باع دينه وإيمانه ووجدانه بالمال. فهو من اتباع الشيطان، وان تذرّع بالدين والشريعة. ونحن بأمر الله وارادة الشعب، وباسم الشيعة المدافعين عن كرامتهم، نقول له: ان ذكرك للدين والشريعة كذب وهراء، اردت بهما اغفال البسطاء المتمسكين بالدين لتمنع الدستور، وتجعل الناس في ذل وفقر. فعلى هذا أنت عدو للدين

المقدس وخائن للوطن، وتشبه السارق الذي يسرق الناس باسم الدين والشريعة.

وأما أنت أيها الضال، فإننا نحن الروحانيين نبلغك ونطلب اليك ان تنظر بدقة وان تفكر صادقاً بسعادة الشعب، والا فسوف يرميك الشعب بالخيانة وبعمل المنكر ويلعنك إلى الأبد.

اعمل معروفاً ولو مرة في حياتك، بأن تعطي الحرية للشعب المظلوم انك أنت ومعك المجتهدون المرتزقة، عندما تدعون مخالفة المشروطة للشرع الشريف إنما تتجاهلون الحقيقة الدينية الأساس، التي تقضي بأن تكون العدالة واجبة حتى في الجزئية، ونحن نقول بكل صراحة، ليس في المشروطة أية نقطة تخالف الدين الإسلامي، بل انها تتفق مع أحكام الدين وأوامر الأنبياء بخصوص العدالة ورفع الظلم عن الناس. فاترك سند الشيطان وانشر بياناً آخر فيه حرية للناس. وإذا حصل تأخر منك عما نطلب، فاننا سوف نحضر جميعاً إلى إيران ونعلن الجهاد ضدك، فلنا في إيران اتباع كثيرون، والمسلمون كثيرون أيضاً. اننا اقسمنا على ذلك.

كاظم الخراساني(١)

النائيني والحركة الدستورية

واكب الشيخ النائيني أحداث الحركة الدستورية من مقر اقامته في النجف، وعاش امتداداتها على جميع الاصعدة، فلم تختلط لديه

(١) المصدر نفسه، ص٢٦ ـ ٢٧.

الأوراق رغم ضبابية الموقف وتشابكه، حيث ساعده وعيه المبكر على تشخيص الموقف الصحيح، وازالة الالتباس المتمخض عن شرعية كلا التيارين المتصارعين. فتبدو الحقيقة غامضة لغير الواعين من الناس لاسيما مع وجود أكثر من عالم ومجتهد على رأس كل تيار. لكن الشيخ النائيني انحاز صوب الآخوند الخراساني ليكون ساعده في ادارة عمليات المعركة القائمة في إيران، والتي القت بظلالها على مدينة النجف في العراق، وقد احتمل بعض الباحثين قوياً ان المراد من (محمد) الوارد اسمه في عدد من الوثائق التاريخية كسكرتير للاخوند الخراساني ومحرر بيانات الثورة، هو الشيخ محمد حسين النائيني[١]، الذي كان ملتصقاً بالآخوند الخراساني ومن مستشاريه في أحداث الحركة الدستورية، وكان أحد اعضاء الوفد الذي ارسله علماء النجف لاجراء محادثات مع السفير البريطاني في بغداد حول أوضاع الحركة الدستورية[٢]. وكان نشطاً فيها إلى الحد الذي اثار حنق اعدائه من أنصار المستبدة.

جاء ذلك في رسالة للسيد عبد الله المازندراني، كتبها في ٦ سبتمر / ١٩١٠م ـ رمضان / ١٣٢٨ هـ، شكى فيها من الجمعيات السرية المتكونة من (الملحدين المعاندين)، وشكى أيضاً من الأفراد المرتبطين بالاجانب الروس. وأكد ان هدف هؤلاء هو محو الإسلام والغاء استقلال إيران. ويتمركز هؤلاء في مدينة النجف، وكان

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٦.
(٢) الطهراني، آقابزرك، طبقات اعلام الشيعة، ج١، ص٥٩٤.

عدوهم الأول المازندراني والخراساني ومن ثم النائيني، لكن عداءهم وحسدهم كان أشد للنائيني بشكل خاص.

فاستنقذت جريدة (حبل المتين) الموقف ودعت الإيرانيين إلى اليقظة والحذر، وعدم الاستماع لما تبثه الجمعيات السرية المعادية عن النائيني المعروف بنشاطه وولائه الكامل للمشروطة[1].

وظل الشيخ النائيني وفياً لأهداف الثورة، متواصلاً معها حتى اشواطها الأخيرة. فالمشروطة كانت تمثل مشروعاً سياسياً لعلماء الشيعة في مقابل المشروع الاستبدادي القائم. فليس دعم المشروطة مجرد موقف تكتيكي يستنفذ اغراضه بتحقيق الأهداف المرسومة له، وإنما هو مشروع واضح المعالم، قد نظّر له الشيخ النائيني بقوة ـ كما سيأتي في الفصل الثالث من الكتاب. فالحركة الدستورية تعد نقلة نوعية في التفكير السياسي الشيعي ليس لها مثيل، ونقطة انطلاق أحدثت منعطفاً تاريخياً في الحياة السياسية. فمن يراجع كتاب النائيني يلاحظ صراحة الكاتب وجرأته عندما يتعرض لحل الإشكالات الراهنة في عقل الفرد المسلم، الذي يعاني تراكمات حقبة طويلة من الاستبداد، عاشها في ظل حكومات تسحق الإنسان وترفض حقه في التعبير عن رأيه، وتتجاهل وجهة نظره تجاه الأحداث والتطورات التي تعصف بالساحة السياسية الإسلامية. ولأول مرة يبصر الإنسان النور من خلال هذا الكتاب، فيشاهد دوره

---

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٦.

واضحاً في تقرير مصيره. وهي حالة لم يسبق لها مثيل باستثناء بعض مشاهد الخلافة الراشدة.

الثورة مجدداً

ما إن تسرب خبر ضرب المجلس حتى عمت الاضطرابات جميع البلاد، وتعالت الصيحات ضد الشاه، وتعبأ الشعب لمواجهة التحديات، وصمم على خلع الشاه المستبد رغم الصعوبات.

أول تحرك بدأ في تبريز بقيادة ستار خان، الذي أعلن حمايته للمشروطة ورفضه للاستبداد، فاضطرت الحكومة لمحاصرة تبريز، وبعد عشرة اشهر من الحصار المرير تمكن الثوار من فك الحصار والتحرك باتجاه طهران.

ورافق حركة اهالي تبريز تمرد واسع في كيلان قاده أحد إقطاعيّي منطقة (تنكابن)، الـ(سبهدار اعظم) ولي خان تنكابني، وهو رجل وصولي، كان مناصراً قوياً للاستبداد، الا انه مال لحماية الحركة الدستورية رضوخاً لإرادة الجماهير، كما اعتبرها فرصة جيدة لاستباق الأحداث والتسلق إلى الحكم من جديد، في خطوة لاحقة لتحقيق مآربه واطماعه.

ولما ترامت اصداء الحركتين (حركة تبريز وكيلان) إلى اسماع اهالي أصفهان دبت حركة جماهيرية قادها الـ (سردار) اسعد بختياري. وكان اسعد يدرس في فرنسا، ويصنف على طبقة

المثقفين، وحينما سمع بانباء التحرك عاد من توه إلى أصفهان ليقود الحركة الشعبية.

لقد زحفت التيارات الثلاثة صوب طهران وطوقتها، وحاول جنود الحرس الملكي عبثاً ان يصدوا الهجوم الكاسح لكنهم فشلوا في ذلك بعد مقاومة دامت يومين.

ودخل جنود الثورة العاصمة طهران وسيطروا على مقاليد الأمور فيه. وذلك في ١٢/ تموز/ ١٩٠٩م. فهرب الشاه لاجئاً إلى السفارة الروسية، واعلن الثوار عزله وتتويج ابنه احمد، البالغ من العمر اثنتي عشرة سنة[١].

الاستعمار والحركة الدستورية

رغم شدة الصراع على مناطق النفوذ في إيران بين روسيا وبريطانيا، إلا أن كلتا الدولتين تعلمان جيداً ان استتباب الحركة الدستورية وسيطرة العلماء الواعين من ابناء الشعب على المجلس النيابي ومن ثم التحكم بمفاصل الدولة المهمة يعني انهاء المصالح الاستعمارية في إيران. فحاول كلا الطرفين الحيلولة دون حدوث اضطرابات واسعة تنهي حكم الشاه محمد علي، الا انها اخفقت تحت إرادة الأمة وإصرارها على إسقاط الشاه، فسارعتا للتسلل إلى حريم الثورة عبر عناصر موالية للاستعمار، كان في مقدمتهم السردار اسعد البختياري والاقطاعي (سبهدار اعظم) محمد ولي خان

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٣، ص١١٥.

تنكابني. ثم توالى الاختراق الأجنبي تحت غطاء الولاء الوطني، فدخل المجلس مجموعة من المثقفين المتغربين، وعدد آخر من العلمانيين فحرفوا الحركة عن مسارها الذي قاتلت من اجله الأمة وعلماؤها[١].

أخطاء الحركة الدستورية

١ ـ استحواذ بعض الشخصيات الاقطاعية على قيادة الحركة، كما هو الحال بالنسبة لتحرك اهالي كيلان بقيادة محمد ولي خان تنكابني، وهو من الاقطاعيين الجشعين المتهمين، الذين لا تهمهم مصالح الشعب وإرادة الأمة، وإنما يقتاتون على سحق الطبقات المستضعفة، ويعيشون على جهود الآخرين، ويستغلون دماءهم الطاهرة ونياتهم الطيبة لحماية مصالحهم والدفاع عن سيادتهم.

فالتنكابني يستبطن الروح الاقطاعية المتعالية، ولا يتخلى عن مصالحه الشخصية وان تظاهر بالولاء للحركة الدستورية. وإنما تولى قيادتها ليتخلص من محكمة الجماهير الغاضبة، ويحافظ على مصالحه مستقبلاً. فهو بهذا الخداع احكم السيطرة على تذمر الأمة بطريقة ملتوية، واجّل المواجهة معها إلى فرصة أخرى.

وكان ينبغي ان لا ينخدع اهالي كيلان بذلك غير ان سطحية وعي الجماهيري ساهم في تمرير المؤامرة بسلام. وهذا لا يعني ان الأمة كانت تفتقر إلى وعي الوضع السياسي الراهن في البلاد أو لا تعي

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٨.

خطورة استمرار الشاه محمد علي في السلطة، غير ان وعيها قاصر عن تشخيص الموقف الصحيح من هؤلاء الرجال المندسين، أو ان الأمة كانت تتشبث بأي وسيلة لإسقاط الشاه.

لذا ينبغي على الأمة ورجالها وهي تخطو خطوات إصلاحية وتدعو إلى التجديد ان تكون يقظة بمستوى لا تسمح لذوي الـ (انا) العميقة بالتصدي لشؤونها، مهما بالغ الآخرون بالتأكيد على مصالحها ومستقبلها، لأنهم سيسرقون جهودها باسم الدين أو باسم الوطنية أو تحت أي لافتة براقة أخرى.

٢ ـ تسلل المثقفين المتغربين وجملة من العلمانيين إلى المجلس النيابي وبعض مرافق الدولة المهمة، كالسردار اسعد بختياري، وهو ـ كما المحنا ـ رجل عاش حياته التعليمية في فرنسا. أو تصدي بعضهم الآخر للشأن الثقافي إضافة إلى ما سبق كتقي زاده وملكم خان وطالب اوف... وغيرهم.

والمتغربون تطاردهم ـ عادة ـ عقدة الغرب، والشعور بالدونية، والانسحاق امام الحضارة الأخرى، فتراهم يدعون دائماً إلى التخلي عن التراث، ويحاربون الدين ويصرون على علمانية الدولة، وبعضهم يتمادى فيتبنى فكرة التخلي عن كل مايمت بصلة إلى حضارته ووطنه، ويدعو من دون مواربة للحاق بالغرب متخلياً عن تراثه وتقاليده واصالته. وهو يرضى ان يكون (الآخر) في مقابل الغرب الذي يصف نفسه بالذات والمركز، ويتعالى عليه من هذا المنطلق، ويصر على سحقه وتهميشه.

لقد كان لطبقة المثقفين المتغربين أو الـ (روشن فكر = المثقف المتنور) في إيران دور سلبي مما حدى بجلال آل احمد (الكاتب الإيراني المعروف) ان يكتب أكثر من كتاب يفضح فيه المثقفين المتغربين ككتاب: (غرب زدكي = التغرب) وكتاب: (خدمات المثقفين وخياناتهم). ومن المؤاخذات المسجلة على هؤلاء هو سرعة التواطؤ مع الغرب ضد مصالح الأمة، وهذا ماسنشير له آتياً.

٣ ـ اطلاق صراح الشاه محمد علي والسماح له بمغادرة إيران دون أن ينال جزاء محكمة الشعب العادلة. وذلك نزولاً عند رغبة روسيا، التي أرادت أن تستبعد الشاه على أمل العودة إلى السلطة ثانية، لما بينهم من صلات حميمة، قد تقدمت الإشارة إليها. فالموقف الصحيح هو ان يقدم الشاه لمحكمة تقتص من جرائمه الكبيرة وتنتصر للعدالة والحق المستلب.

٤ ـ تنصيب الشاه احمد الذي لم يبلغ الحلم. وهي نقطة ضعف لامثيل لها. فعقدة السلالات البشرية المتفوقة تكمن في اللاشعور عند بعض الشعوب.

فهناك من يعتقد باصالة بعض السلالات الملكية وحقها في ممارسة السلطة دون غيرها، وان كان الملك المنصب طفلاً صغيراً. وهي فكرة قديمة قال بها ارسطو عندما قسم الناس إلى سادة وعبيد. فجعل حق الحكم والسيادة بيد السادة دون غيرهم.

فجهود الأمة ودماء شهدائها راح سدا ولصالح الاستبداد القاجاري ثانية، ولهذه الحالة شبيه في العراق، حيث قدم العراقيون

آلاف الضحايا على طريق الحرية والاستقلال ولما نالوا الاستقلال قدموه على طبق من ذهب هدية لرجل لا يمت إلى الوطن بصلة وهو الملك فيصل. والتوجيه المقدم لتبرير هذا الفعل (باعتبار انتماء فيصل إلى السلالة الهاشمية واشتراط القرشية في الحكم على بعض مباني المذاهب الإسلامية) لا مسوّغ له.

ولم تتمكن الشعوب من استئصال حالة الانسحاق أمام (العنصر المتفوق) حتى أقرّ الإمام الخميني الراحل هذه الفكرة وإلى الأبد بإقامة حكومة إسلامية في إيران، تنظر إلى أفراد الشعب نظرة واحدة، وتكون الأفضلية للكفاءة المشخصة بالانتخابات العامة وليست للولاء أو الانتماء لسلالة ملكية معينة(١).

٥ ـ طغيان حالة الفوضى على جلسات المجلس حتى اضطر الآخوند الخراساني والمازندراني ان يبرقا إلى ناصر الملك (الذي كان وصياً على العرش آنذاك) عبّرا فيها عن انزعاجهما من ممارسات أنصار المشروطة وما يجري في جلسات المجلس من مهاترات كلامية. كما شكا عالمان كبيران من الرقابة على الصحف وعلمانية الشخصيات السياسية، وثقل الضرائب المفروضة على الشعب(٢).

---

(١) ننبّه في هذه الطبعة أن تطوراً كبيراً طرأ على إيران بعد وفاة الإمام، يراجع كتاب: الضد النوعي للاستبداد... استفهامات حول جدوى المشروع السياسي الديني، لماجد الغرباوي، إصدار: دار العارف، بيروت، لبنان.

(٢) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٩.

ولابد ان نذكر هنا إلى ان حداثة التجربة البرلمانية والممارسات الديموقراطية في البلاد كان لهما الأثر الكبير، بالإضافة إلى وجود المتغربين والعلمانيين بين الاعضاء، في حدوث الفوضى داخل المجلس النيابي.

٦ ـ مقتل الشيخ فضل الله النوري. وهو من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها بعض المتهورين. حينما اقدم على محاكمة الشيخ محاكمة صورية، ارسله بعدها إلى مقصلة الاعدام.

الشيخ فضل الله النوري

كان الشيخ فضل الله النوري من أنصار المشروطة وكان إلى جانب الطباطبائي والبهبهاني في مقارعة السلطة الجائرة، وانضم إلى العلماء المهاجرين إلى قم، وقدم اقتراحات إيجابية لضبط مسيرة الحركة الدستورية في المجلس وقد وافق عليها الآخوند الخراساني، ودعا إلى (المشروطة المشروعة)[١]، أي الدستور المقيد بأحكام الشريعة وفرض رقابة المجتهدين عليه مخافة الانحراف، غير ان العلمانيين اطلقوا على هذا الاتجاه بأنصار المستبدة في محاولة لتسقيطهم وسلب الشرعية عنهم، ولم يتخلص الشيخ من تهمة المستبدة التي الصقها به أنصار المشروطة حتى اعتلى اعواد المشنقة على يد مدير الشرطة الارمني المعروف (ببرم) وعلى ملأ من الناس.

والحق ان الشيخ قاوم انحراف المشروطة، حتى اضطر

(١) المصدر نفسه، ص١٥٦.

للاعتصام في مرقد الشاه عبد العظيم **١٩٠٧**م، استنكاراً لما حدث، وقد نجحت تلك الجهود. وحقق الشيخ بعض المكاسب عندما تعهد المجلس بأن تكون إيران دولة إسلامية، كما أكد المجلس على عدم مخالفة المشروطة للشريعة الإسلامية[١].

وفي تلك الفترة أصدر الشيخ فضل الله النوري نشرة محلية ادرج فيها نصوص البرقيات التي وردته من السيد كاظم اليزدي والآخوند الخراساني، وهي وثائق تاريخية مهمة عبر فيها السادة العلماء عن آرائهم بالدستور والمجلس، وادناه نماذج من تلك البرقيات:

فيما يلي نص برقية حجتي الإسلام والمسلمين كهفي الملة والدين حضرة الآخوند محمد كاظم الخراساني وحضرة الشيخ عبد الله المازندراني مدّ الله ظلالهما، وقد ابرقت اثناء هجرتي عن طريق العراق وارسلت إلى سيادة رئيس المجلس، وقد طالبنا بالرد عليها، ولكنّا لم نحصل على الجواب ولم تبحث في المجلس، كأن لم يكن شيئاً مذكوراً:

ان إضافة شرط الأبدية المقدس[٢] إلى بنود الدستور الذي يقوم المجلس بصياغته ضماناً لطرح لوائح لاتتعارض والشرع المقدس، يعتبر من أهم الأمور اللازمة للحفاظ على إسلامية هذا الأساس، وبما ان زنادقة هذا العصر قد انتهزوا فرصة الاستفادة من الحرية

---

(١) تركمان، شيخ شهيد فضل الله نوري (بالفارسية).

(٢) المصدر نفسه، نقلاً عن مجلة قضايا إسلامية، العدد ٦، ص٢٢٨.

لنشر الزندقة والالحاد، وشوّهوا سمعة هذا الأساس القويم، فإن إضافة شرط الأبدية سيشكل حائلاً لردع الزنادقة، وضماناً لتنفيذ الأحكام الإلهية وعدم شيوع المنكرات، حتى يمكن وبعون الله التوصل إلى النتيجة المطلوبة للمجلس، وتيأس الفرق الضالة، ولايترتب إشكال إن شاء الله تعالى.

محمد كاظم الخراساني. عبد الله المازندراني

في السابع من جمادى الأولى (١٣٢٥هـ)

وهكذا فقد رأى هذان العالمان أطال الله تعالى أيام إفاضاتهما، بأن البند الداعي إلى إشراف هيئة من عدول المجتهدين في كل عصر قد ادرج بنفس النهج المطبوع في الصفحة الخاصة في الدستور المقترح للمجلس، وهما استناداً إلى هذا الأساس أرسلا برقية التأييد المتضمنة طلب إضافة قيد آخر للوقوف بوجه المنحرفين عن جادة الصواب إلى يوم القيامة. وهو أمر يظهر بعد نظرهما ووعيهما واهتمامهما، وهو أمر يدعو إلى الاعتزاز وجدير بالتقدير. وينبغي على عامة المسلمين قراءة نص البرقية لهذين المحترمين ليعرفوا مدى استعدادهما للدفاع عن الشريعة النبوية وصيانة مجلس الشورى، وهو ذات السبب الذي دعاني للهجرة مع الهيئة المقدسة. ورغم وجود نص البرقية مطابقة لتأريخ وامضاء دائرة التلغراف، ولكن ولحسن الحظ ورغماً على من ينكر ذلك فقد وصلتني اليوم وهو العاشر من جمادى الثانية وعن طريق البريد نص تلك البرقية وبخط هذين

الحجتين الآيتين. ويمكن لمن أراد الاطلاع رؤية النص، وستنشر نسخة منه تباعاً.

حررها الداعي فضل الله النوري"[(١)]

كما أصدر الشيخ النوري في نشرته المحلية بياناً آخر كشف فيه ان السيد كاظماً اليزدي لا يعارض الحركة الدستورية، ويستند في ذلك على برقية ارسلها السيد اليزدي إلى أحد علماء الدين في إيران، جاء في النشرة:

فيما يلي مسودة برقية حضرة حجة الإسلام والمسلمين آية الله في العالمين سماحة السيد محمد كاظم الطباطبائي دامت بركاته العالية، ارسلها إلى حضرة ثقة الإسلام والمسلمين كهف العلماء المجتهدين سماحة الآخوند الآملي دام ظله العالي:

من النجف / رقم ٦٧٦

حضرة ثقة الإسلام الآملي دامت بركاته.

لقد تملّكنا القلق من تجرؤ المبتدعين، واشاعة كفر الملحدين، نتيجة الحرية الزائفة. ولن يتمكنوا من تنفيذ مآربهم بعون الله. وبالطبع فإن الوقوف بوجه الكفر وصيانة العقيدة وتطبيق القوانين القرآنية القويمة والشريعة المحمدية الأبدية، يعتبر من أهم فرائض العلماء

---

(١) المصدر نفسه، ص٧ ٢٣ ـ ٢٣٨.

الربانيين، مع الاخذ بعين الاعتبار الأسباب الموجبة لصلاح وصون الدين ودماء المسلمين. لابد من بذل الجهود في هذا الصدد.

محمد كاظم الطباطبائي

٢٣ جمادى الأولى (١٣٢٥هـ)

ليتأمل اخواننا في الدين في هذه البرقيات الواردة من النجف والتي طبعت ونشرت من قبلنا تباعاً، وليفكروا مليّاً ويتعمقوا في أقوال هؤلاء الأفذاذ، عظماء الإسلام الذين يعتبرون مراجع التقليد لكافة الانام لتتضح لهم نقطتان:

الأولى: ان لا أحد من القادة العظام ـ يقصد المراجع ـ ينكر مبدأ وجود مجلس شورى وطني إسلامي.

والثانية: ان اهتمام حجج الإسلام منصبّ على ردع المرتدين واعداء الدين، سواء أكانوا من أنصار الميرزا علي محمد الشيرازي المعروف بالباب، أم الدهريين ذوي الميول الغربية التي المس وتلمسون أنتم مدى النشاط والحرية التي حصلوا عليها، خلال هذا العام في ظل مجلس الشورى، وقد تسلّلوا وبمختلف الأساليب والحيل إلى المجلس، حاملين آمالهم ونواياهم الخبيثة وذلك بالتعاون مع المجلس، بل ويدعون انهم الذين أسسوا المجلس، ويسعون ليل نهار في بذر الفرقة بين زعماء الشعب...، لتعلم جميع هذه الفئات المفسدة بأن أياً من مكائدها ودسائسها لن يجدي نفعاً، ولن يتمكن أي فرد من القضاء على الشريعة المحمدية المقدسة.

ان المجلس موقع إسلامي كبير للشورى، وقد أسس بمساعي حجج الإسلام ونواب الإمام عليه السلام، وهو في خدمة بلاط الدولة الشيعية الاثني عشرية، ولحفظ حقوق اتباع المذهب الجعفري، ولا يمكن أن تنعكس عليه آثار برلماني باريس وبريطانيا أو تصدر عنه قوانين حرية العقيدة والتعبير وتغيير الشرائع والأحكام، وفتح الخمارات واشاعة الفواحش وهتك ستر المخدرات واباحة المنكرات...

طبعت في حاضرة سيدنا عبد العظيم عليه السلام

فضل الله النوري(١)

ان الجهود التي بذلها المغرضون لتعميق الهوة بين العلماء هي وراء الشرخ الكبير الذي حدث بينهم، لأنها كانت جهوداً مشؤومة تواصلت لتشويه سمعة الشيخ النوري بغية تحجيمه وضربه.

قدّر الشيخ النائيني خطورة الموقف، وتكهن بقتل الشيخ فضل الله النوري، وما سيعقبها من تحولات خطيرة، لذا سارع باخبار الآخوند الخراساني، وحذره من مغبة الموقف إنْ قتل الشيخ النوري، وقال له: "اذا اقدم أنصار المشروطة على قتل الشيخ فضل الله النوري ستسقط حيثية العلماء". فأبرق الآخوند إلى اهالي طهران

(١) المصدر نفسه، ص٢٤٠ ـ ٢٤١.

يدعوهم فيها إلى الحفاظ على حياة الشيخ النوري، الا انها وصلت وكان الشيخ قد قضى نحبه على اعواد المشنقة[١].

ساهم قتل الشيخ النوري في تعميق الشرخ حتى امتد ليعمق الخلاف في مدينة النجف، التي كان الخلاف فيها على اشده بين السيد كاظم اليزدي المحسوب على أنصار المستبدة والآخوند الخراساني زعيم الحركة الدستورية. وكان لذلك الخلاف انعكاسات واسعة، فالسيد هبة الدين الشهرستاني يتحدث حول طبيعة الهيئة المتشكلة لادارة الحركة الدستورية وهو أحد اعضائها، ويذكر ان العاملين مع الملا الخراساني في تلك الفترة كانوا يجتمعون لتدبير الأعمال ورسم الخطط بصورة سرية في سراديب النجف خشية العوام وأنصار اليزدي. وقد ضمت الهيئة ثلاثة وثلاثين عضواً يمثلون الاغلبية العظمى من كبار المجتهدين، ورجال دين شباباً اقل مرتبة، ثم عدداً قليلاً من السادة الوجهاء[٢].

ولم يتمتع أنصار المشروطة بحرية الحركة في النجف الا بعد إعلان الدستور في الاستانة في **٢٣** / تموز / **١٩٠٨**. "فكان هذا التحول الفجائي في موقف الحكومة العثمانية من المشروطة عاملاً مهماً في تدعيم موقف الملا كاظم الخراساني واعوانه وامتد إلى اعوان السيد كاظم اليزدي[٣].

(١) المصدر السابق، ص٢٠٠، انظر الهامش رقم: **٢٦**.
(٢) الخاقاني، شعراء الغري، مصدر سابق، ج١٠، ص٨٨.
(٣) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج**٣**،ص ١١٨.

وظل السيد اليزدي مصراً على موقفه ومناصرته للتيار المناهض للحركة الدستورية حتى نقل عن ابنه انه قال: "مادام الخراساني واتباعه لا يتخلون عن المجلس فإن السيد كاظماً اليزدي لن يتخلى عن الشاه محمد علي"[١].

وإذا صح الكلام فإن السيد اليزدي يتبنى مشروع الحكومة الملكية ويدعو إلى مصادرة رأي الأمة، لكن الذي يهون الخطب ان الرجل وقف مرة أخرى إلى جنب هؤلاء العلماء عندما أعلن الجهاد على روسيا. فربما كان يقصد من موقفه المتشدد تخفيف الدعم لأنصار المشروطة بغية الحد من شرعيتهم وبالتالي الحيلولة دون حدوث انحراف باسم الشرعية المتمثلة آنذاك بدعم العلماء للخط المنحرف حسب نظره.

كما انعكس الخلاف على جلسات المجلس النيابي. وظهرت حدته في مناقشة إحدى لواحق الدستور. وقد اودت الخلافات إلى مقتل السيد عبد الله البهبهاني في عام ١٩١٠م، أحد رموز الحركة الدستورية، بل واحد قادتها إلى جانب السيد محمد الطباطبائي[٢].

إشعاعات الحركة الدستورية في العراق

رغم ما رافق الحركة الدستورية من أحداث ورغم ما سجل عليها من سلبيات لكن تبقى الحركة حدثاً تاريخياً وانبعاثاً حضارياً امتدت

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٦٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٥٨.

اشعاعاته إلى العراق، فتركت بصمات واضحة على تاريخه. وربما يعد الجدل الذي أثارته وسط علماء الدين والمثقفين والجامعيين الحدث الاهم بين مشاهد وفصول المد الجماهيري العارم.

(ونتيجة لمتابعة معظم المدن العراقية، ولاسيما المدن والمناطق الشيعية، لوقائع وتطورات الحركة الدستورية في إيران، اثيرت مناظرات مفتوحة ومناقشات صريحة في الجوامع والمدارس في النجف وغيرها، وولدت وعياً عاماً في العراق. واذ شمل النقاش والجدل العلماء والأدباء والطلبة والشعب، فإن طبيعة النقاش بين المجتهدين الأعلام، بشكل خاص، كانت في غاية العمق الفلسفي والاجتماعي، مراعين في ذلك الكتاب والسنة وأصول الفقه)[1].

فاليقظة التي أحدثتها الحركة الدستورية تمثلت بالوعي الذي قوض البنى الفكرية السائدة آنذاك حول الحكم والسياسة في الإسلام. ونجح الوعي كذلك في إعادة الثقة إلى نفوس الأمة وقدرتها على المشاركة في الحكم. لاسيما وان العلماء اكدوا المرة تلو الأخرى عدم وجود شيء في الحركة الدستورية يتقاطع مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

وقد ظهرت نتائج الوعي الجديد بتأييد الجماهير في كربلاء للحركة الدستورية، متحدين بذلك إرادة الحاكم العسكري ومن تحفّظ على الحركة من العلماء. ولما تحول التأييد إلى مظاهرة عارمة

(١) الرهيمي، الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق، ص١٤٦.

امتدت إلى جميع مناطق المدينة سارعت السلطات الحاكمة إلى قمعها بعنف وأحدثت مذبحة تفرق بعدها الناس هرباً من الموت، والتجأ بعض المتظاهرين إلى القنصلية البريطانية لحمايتهم، مما ازعج هذا السلوك بعض العلماء فسارعوا إلى ادانته. وكانت لهذه الادانة الأثر الكبير في تحجيم السفارات الأجنبية في العراق[١].

وبعد انقلاب عام ١٩٠٨م وإعلان الدستور في الاستانة عاش أنصار المشروطة هامشاً كبيراً من الحرية، لتراجع تيار المستبدة وانحياز أنصارها إلى جانب الآخوند الخراساني. وما فتئت النجف تواصل تأييدها ودعمها للحركة عبر الاجتماعات العامة والقاء الخطب[٢].

ان الوعي الجديد في العراق أخذ يتجسد عبر مواقف سياسية جريئة تتوافر على رؤية واضحة للموقف المتخذ واصبحت محاربة الاستبداد مبدأ لدى علماء النجف في تعاملهم مع القضايا المصيرية، لذلك بادروا إلى التعاون مع حزب (الاتحاد والترقي) التركي ضد استبداد السلطان عبد الحميد من هذا المنطلق، واستمر التعاون بينهما ثلاث سنوات، (انهارت وانتهت مع بروز سياسة التتريك "الطورانية" التي شرع الاتحاديون بانتهاجها)[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٤٦.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص١٥٠.

إعلان الجهاد ضد الاستعمار

تمثلت الخطوة الثانية لعلماء الإمامية في محاربة الاستعمار ومقاومة الاعتداء ضد الدولة الإسلامية، وقد تم ذلك على صعيدين:

أولاً: إعلان الجهاد ضد روسيا والإنجليز

ففي عام ١٩١١ اجتاحت القوات الروسية الشمال الإيراني اثر خلافات مالية وقعت بينهما، كما قامت القوات البريطانية باحتلال جنوب إيران. وقد بررت كلتا الدولتين هجومهما على إيران استناداً إلى اتفاقية عام ١٩٠٧[١].

ولم تقف روسيا على حدود احتلال الأرض الإيرانية وإنما تجاوزت ذلك إلى قتل علماء الدين في مدينة تبريز واشاعة الرعب في صفوف الناس[٢]. فاستفزت الممارسات الدموية الروسية مشاعر الشعب حتى ثاروا مجدداً بوجه القوات الغازية، واعلن علماء الدين الجهاد ضدها.

وحينما ترامى إلى اسماع العلماء في النجف نبأ الغزو الاستعماري على إيران هب علماء الدين وأعلنوا الجهاد ضد القوات الروسية الغازية، وبهذا الصدد أصدر الآخوند الخراساني فتواه الشهيرة، واوعز بنصب الخيام خارج مدينة النجف لتعبئة

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٥٩.
(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٣.

الجماهير استعداداً لمواصلة حركة الجهاد ضد القوات الغازية، غير ان وفاة الآخوند الخراساني المفاجئة ليلة السفر إلى إيران في ١٢ / كانون الأول / ١٩١١ حال دون مواصلة الحركة نشاطها العسكري، لانشغال الأمة بمراسم تشييع ودفن المرجع الديني الكبير[(١)].

وقد شاع حول وفاة الآخوند المفاجئة حكايات مختلفة رغم ان السيد هبة الدين الشهرستاني كان يعتقد انه اصيب بنوبة قلبية اثر خبر الاحتلال الروسي للاراضي الإيرانية[(٢)]. كما ان الشيخ محمد حسين النائيني كان يعتقد ان الآخوند الخراساني قرر السفر إلى إيران بهدف المشاركة في صد الهجوم الروسي على إيران، والمساهمة في إرساء دعائم الحركة الدستورية وتنشيطها[(٣)].

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تحول المشروطة إلى هم يومي كان يحمله علماء النجف، وينافحون من أجله. فالمطالبة بالحياة الدستورية مشروع سياسي حمل أعباءه ولأول مرة الآخوند الخراساني، وواصل الآخرون وفيهم الشيخ النائيني طريق الإصلاح الفكري والسياسي بغية تهيئة الأرضية المناسبة لإرساء الدستور.

وعندما قصفت القوات الروسية مرقد الإمام علي بن موسى الرضا في مدينة مشهد وأحدثت أضراراً بالقبر المقدس، وأودت بحياة مجموعة من الناس، قرر العلماء مواصلة حركة الجهاد، فاجتمع في مدينة الكاظمية قرب بغداد كل من السيد مهدي

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٦٠.
(٣) المصدر نفسه.

الحيدري، الشيخ مهدي الخالصي، السيد إسماعيل الصدر، السيد عبد الله المازندراني، الشيخ فتح الله الأصفهاني، الشيخ محمد حسين النائيني، والسيد علي الداماد، والسيد مصطفى الكاشاني. وقرروا إعلان الجهاد ضد روسيا.

ولم يتخلف عن ركب العلماء المجتهدين في الكاظمية سوى السيد محمد تقي الشيرازي المقيم في سامراء والسيد كاظم اليزدي المقيم في النجف، فنجح الشيخ الخالصي في اقناع الأول غير انه اخفق في تغيير قناعات السيد اليزدي[١].

وحينما استشهد ثقة الإسلام التبريزي مع سبعة من أنصار المشروطة في تبريز هزّ مصرعهم وجدان الأمة بشكل عام وعلماء الدين بشكل خاص بما فيهم السيد كاظم اليزدي، الذي أعلن عن رفضه للاعتداء الروسي ـ البريطاني على إيران وقد أصدر فتواه التالية:

اليوم حمل الأوروبيون على البلاد الإسلامية، فاحتل الايطاليون طرابلس (ليبيا)، واحتل الروس والإنجليز شمال وجنوب إيران، وقد واجه الإسلام الخطر، لذا يجب على جميع المسلمين، سواء العرب والعجم، التهيؤ للدفاع عن الأراضي الإسلامية.

وعلى المسلمين أن يضحوا بأرواحهم لطرد الجنود الإيطاليين عن طرابلس والقوات الروسية والإنجليزية عن إيران.

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٢٥.

ان وظيفة المسلمين اليوم هي الحفاظ على إيران والدولة العثمانية من شر الكفار الصليبيين المتجاوزين"[١].

غير ان السيد اليزدي لم يتحرك في مسيرة الجهاد، ويعتقد البعض انه وقع تحت تأثير القنصل الروسي في النجف، فكان السبب في عدم انضمامه لحركة العلماء ضد الاستعمار[٢].

أبرق العلماء في الكاظمية عدة برقيات إلى الحكومة الروسية هددوا فيها بالمجيء إلى إيران إذا لم تنسحب القوات الروسية عنها. فخشيت الحكومة من قدوم العلماء وأخذت تطمئنهم بانها ستسوي قضية الاحتلال الروسي لاراضيها. وقد ساهم في تهدئة العلماء اثنان من فقهاء السلطة القاجارية، احدهما الميرزا محسن الحسيني، الذي ابرق إلى الشيخ النائيني برقية أكد فيها عمل الحكومة على اشاعة الهدوء والسلام، والآخر هو الميرزا احمد ابن الآخوند الخراساني، الذي كتب إلى العلماء رسالة قال فيها ان الوضع في غاية الحساسية وان أي حركة تصدر عن العلماء سيقوم الروس بالقضاء على البلاد. وطالب العلماء بمساندة الحكومة.

غير ان العلماء أرسلوا رسائل متعددة إلى رؤوساء العشائر في إيران طالبوهم فيها بالوقوف ضد أي اتفاق يبرمه الشاه محمد علي ـ الذي عاد إلى الحكم ثانية ـ مع روسيا. فعادت البرقيات

---

(١) مجلة العلم، العدد ٢ عام ١٩١١، ص٢٨٤ نقلاً عن: حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص ١٦١.
(٢) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٦١.

تؤكد الهدوء السائد في طهران ثم تلتها برقية من وزير الخارجية أكد فيها خروج الشاه محمد علي من إيران[١].

وبهذا تمكن العلماء من صد التحرك الاستعماري ضد إيران، وحالوا دون ابرام اتفاقيات مضرة بمصالح الشعب الإيراني، رغم محاولات فقهاء السلطان المشبوهة لتعطيل دور العلماء في الأمة.

ثانياً: إعلان الجهاد ضد ايطاليا

رافق الاحتلال الروسي للاراضي الإيرانية حدث آخر، هو احتلال القوات الايطالية لليبيا، مما اثار حفيظة علماء الدين في النجف، فسارعوا إلى استنكار الاعتداء على الأراضي الإسلامية وأرسل الآخوند الخراساني برقية شديدة اللهجة إلى القوات الغازية، كما أعلن العلماء الجهاد ضد الايطاليين المعتدين، وقد أكد الفتوى بعد وفاته مجتهدون آخرون، كالسيد محمد سعيد الحبوبي والشيخ محمد علي صاحب الجواهر. ولعل أهم الفتاوى التي صدرت هي فتوى (الخراساني، المازندراني وشيخ الشريعة الأصفهاني) هذا نصها:

(ايها المسلمون، يجب أن تعلموا ان جهاد الكفار، طبقاً لإجماع المسلمين وضرورات المذهب، واجب. واليوم قد احتل الجيش الإيطالي طرابلس وأزاح سكان هذه المناطق وقتل الرجال والنساء والأطفال.

(١) المصدر نفسه، ص١٦١ ـ ١٦٢.

إنكم ستجاهدون في سبيل الله، فاتحدوا، ولا تبخلوا في صرف الأموال، فتجهزوا للدفاع قبل أن يفوت الأوان)[١].

كما صدرت برقية أخرى عن علماء الكاظمية تؤكد للسلطان العثماني محمد الخامس خلافته للمسلمين بعد أن حثته على مقاتلة القوات الغازية[٢].

وارسلت الهيئة العلمية وفداً لاستطلاع الأمر في ليبيا ودراسة امكانية المشاركة في حركة الجهاد هناك[٣].

(واستجابة لهذه الفتوى انطلقت تظاهرات وعقدت اجتماعات عامة وتشكلت لجان في معظم المدن العراقية، ولاسيما في الكاظمية وسامراء والنجف وكربلاء، اشترك فيها عدد من زعماء الفرات الأوسط وضمت اشخاصاً من الطائفتين الشيعية والسنية، بهدف دعم حركة الجهاد في ليبيا، وقد رفعت خلال التظاهرات والاجتماعات شعارات تدعو إلى نبذ الخلافات وتوحيد جهود المسلمين السنة والشيعة)[٤].

(١) مجلة العلم، العدد ٢، ١٩١١، ص٢٤٦ نقلاً عن: حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٦٣.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) كمال الدين، ثورة العشرين، مصدر سابق، ص٤ ـ ٥.
(٤) تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق، ص١٥١. وانظر: الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٣، ص١٨٨ ـ ١٨٩.

الفصل الثالث

المواقف السياسية

النشاط السياسي في العراق

رغم خيبة الأمل التي خيمت على الشيخ النائيني من جراء النتائج التي افضت إليها الحركة الدستورية الا انه ظل وفياً لمبادئه ومرتكزاته الفكرية في محاربة الاستبداد والاستعمار، لذلك رمى بثقله إلى جانب العلماء المقاومين للاستعمار الإنجليزي في العراق. فمنذ حركة الجهاد عام **١٩١٤** حتى وفاته هناك عدة أحداث تاريخية مر بها العراق، كان للشيخ النائيني فيها دور ما.

فحينما أعلن الجهاد العام من قبل مراجع الدين والعلماء ضد الجيش الإنجليزي الغازي عام **١٣٣٣**هـ / **١٩١٤**م تحركت جحافل المتطوعين من ابناء الشعب بعد حملة تعبوية واسعة تتقدمهم مجموعة من علماء الدين لحماية الثغور الإسلامية في البصرة. وكان الشيخ النائيني أحد المتصدين لادارة وتنظيم العمليات العسكرية. كما شارك في بعض الحملات العسكرية وخاض إلى جانب القوات الإسلامية معركة الشرف ضد القوات الغازية. بل ذكر بعض الباحثين ان الشيخ النائيني كان مؤثراً في أحداث حركة الجهاد عام **١٩١٤**م حتى اوعز النشاط المكثف لبعض

الشخصيات الدينية في الحركة إلى جهود الشيخ النائيني في اقناع هؤلاء بجدوى الجهاد ضد الاستعمار[١].

ولما تراجعت القوات الشعبية بقيادة العلماء والقوات التركية تحت ضغط الضربات الإنجليزية، أخذت قوات الاحتلال تمتد عبر الحدود الجنوبية باتجاه بغداد والمدن العراقية الأخرى. ثم بدأت ترسخ سيطرتها وتحصن مواقعها بتعيين حكّام وثكنات عسكرية انتشرت في ارجاء البلاد.

وبعد توقف الحرب العالمية الأولى وإعلان الهدنة حسمت قضية الولايات المنسلخة عن الدولة العثمانية من قبل بريطانيا وفرنسا، حيث قررت قوات الانتداب إجراء استفتاء عام لتحديد مصير العراق، فجاءت نتائج الاستفتاء تصب في صالح الانتداب، وتطالب بتعيين أمير عربي تحت الوصاية الإنجليزية[٢]. حينها دخل العلماء في مواجهة جديدة مع الاستعمار بعد أن وعوا ان الاستفتاء سيكرس الوصايا البريطانية ويمنح الوجود الأجنبي شرعية الاستمرار في احتلال العراق، فسارع الشيخ محمد تقي الشيرازي لاصدار

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٦٩ نقلاً عن السيد شهاب الدين المرعشي الذي كان حاضراً ساحات الجهاد وقد نقل مشاهداته عن ميدان القتال والأحداث التي سبقت الحركة العامة للجهاد.

(٢) البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية الكبرى، بغداد، ١٩٢٣، ، ج١، ص٨١.

فتوى تقول: "ليس لأحد من المسلمين ان ينتخب ويختار غير المسلم للامارة والسلطة على المسلمين"(١).

وفي عام **١٩٢٠** قرر الشيخ محمد تقي الشيرازي ومن معه من العلماء القيام بثورة مسلحة شاملة لمقاومة الاحتلال. وكان للعلماء دور في ثورة عام **١٩٢٠**، تمثل في خلق رأي عام مضاد للاحتلال، رافقته مقاطعة شديدة لسلطات الانتداب، كما قام العلماء بحملة توعية جماهيرية استهدفت فضح النوايا الحقيقية للدولة المستعمرة. كما كان التحرك الجديد سبباً لإقامة جسور التواصل بين الشيعة والسنة والاتحاد ضد العدو المشترك.

ثم وقّت التحرك مع صدور فتوى جديدة للشيخ الشيرازي جاء فيها: "مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والامن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنجليز عن قبول مطالبهم"(٢).

بدأ التحرك الجماهيري المسلح بقيادة العلماء، ودخلوا في معارك ضارية مع قوات الاحتلال، راح ضحيتها اعداد كبيرة بين شهيد وجريح، وبعد شهر من اندلاع الحرب تمكنت القوات الإنجليزية من السيطرة على الموقف وانهاء الثورة.

ورغم ان الشيخ النائيني لم يمتز بدور كبير على مسرح الأحداث

---

(١) الحسني، عبد الرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٧٤.
(٢) البصير، تاريخ القضية العراقية الكبرى، مصدر سابق، ج١، ص١٩٣.

الا انه كان أحد مستشاري شيخ الشريعة الأصفهاني الذي تصدى للحركة الإسلامية ضد الاحتلال الأجنبي بعد وفاة الشيخ محمد تقي الشيرازي عام ١٩٢٠، وفي هذا الخصوص يذكر ان شيخ الشريعة الأصفهاني كان يستشير الشيخ النائيني في الفتاوى والقرارات التي تصدر عنه[١].

هذا الدور الذي قام به العلماء في قيادة وتوجيه الثورة عسكرياً وفكرياً، كان قد شكل الأساس لدورهم السياسي الذي برز بشكل واضح عندما واجهت الثورة والمقاومة المسلحة للاحتلال، مسألة تحديد مصيرها، بعرض ادارة الاحتلال التفاوض مع القيادة الدينية للثورة"[٢].

النائيني والانتداب البريطاني

بعد وفاة شيخ الشريعة الأصفهاني في ١٨ / كانون الأول / ١٩٢٠، الذي آلت إليه زعامة الثورة بعد وفاة الشيخ محمد تقي الشيرازي في ١٧/آب/ ١٩٢٠، برز الشيخ محمد حسين النائيني أحد ثلاثة علماء تصدوا لمؤامرة الانتداب البريطاني، ولعبوا دوراً هاماً في الأحداث التي اعقبت الثورة العراقية الكبرى (١٩٢٠م).

فلما اقرّ مجلس الحلفاء المنعقد في ٢٥/ ٤/ ١٩٢٠، الانتداب البريطاني على العراق[٣] بادرة بريطانيا في أول خطوة لها إلى تشكيل

---

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٧٢.
(٢) الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق، ص٢٢٨.
(٣) الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مصدر سابق، ص٢٤٤.

حكومة مؤقتة، ثم أخذت تفكر في تعيين أمير عربي يكون ملكاً للعراق ويحفظ المصالح البريطانية فيه، فحسم مؤتمر القاهرة **١٢ / ٣ / ١٩٢١** في تسمية فيصل كمرشح وحيد للعراق[١].

غير ان موقف علماء الدين كان متبايناً ازاء الحدث، ولم يصدر عنهم موقف موحد، وإنما برز اتجاهان يمثل كل واحد رؤية سياسية محددة:

الاتجاه الأول: يمثله السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني. وقد رفض هذا الاتجاه ترشيح فيصل ملكاً للعراق، أو ترشيح أي شخص آخر في ظل الانتداب البريطاني. ودعا إلى انهاء الانتداب اولاً وتأسيس حكومة مستقلة. فكان لهذا الاتجاه اصداء واسعة في أنحاء العراق تمظهرت بالمعارضة الواسعة لفيصل، وعدم التعاطف معه في مشروعه السياسي.

ان مسألة عربية الملك أو قرشيته لم تحظ بالاولوية لدى الاتجاه الاول، وإنما بقي الانعتاق من رقبة الاستعمار يتصدر سلم الاولويات ويحظى باهتمام متميز، مما يكشف عن عمق الوعي لدى هذا الاتجاه، وقدرته على تشخيص الطريق وفرز الأوراق رغم اختلاطها على الآخرين. فمن يخض عالم السياسة عليه ان يكون يقظاً، حذراً، فربما تنطلي عليه المشاريع أو يحتوى من قبل خصومه السياسيين وتتهاوى حينئذ جميع آماله وطموحاته في تحقيق أهداف مشروعه السياسي.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٦٥.

من جانب آخر أكد موقف الشيخ النائيني من سلطة الملك فيصل، وفاءه لمبادئه التي آمن بها من قبل، وفي مقدمتها مناهضة الاستعمار، ويكشف الحدث أيضاً ان الرجل كان على هدىً من امره في مواقفه، وانه يسير وفق استراتيجية واضحة وليس محكوماً بتكتيك مرحلي. وقد عبر عن تلك الاستراتيجية في كل فرصة سنحت له. وهذه المواقف المتجانسة في وجهتها تساعدنا مستقبلاً في القاء الضوء على ما اثير حول الرجل من علامات استفهام، لاسيما في قضية جمع كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة).

الاتجاه الثاني، مثله الشيخ مهدي الخالصي في الكاظمية. الذي عبّر عن رأيه بمبايعته المشروطة لفيصل. فجاء في خطاب البيعة:

(الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق فأيدهم بالنصر برئاسة من حاز الشرف والفخر، الملك المطاع الواجب له علينا الاتباع، الملك المبجل، عظمة ملكنا فيصل الأول دامت شوكته نجل جلالة الملك حسين الاول، دامت دولته، فاحكموا بيعته وابرموا طاعته واهتفوا باسمه، مذعنين لحكمه، ونحن ممن اقتفى هذا الأثر وبايعه، في السر والجهر، على أن يكون ملكاً للعراق، مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير، مستقلاً معه بالنهي والأمر، ولله الأمر)[1].

يبدو ان الشيخ الخالصي كان يراهن ـ وفقاً لقناعاته الخاصة ـ

(١) المصدر نفسه، ص٢٨١.

على وفاء الملك فيصل بعهوده ومواثيقه وقدرته على التحرر من المواثيق التي اخذتها عليه بريطانيا لحماية مصالحها. فأراد الشيخ ان يفوّت الفرصة على الإنجليز ويستثمر وجود فيصل على رأس السلطة، لذلك خلع الشيخ الخالصي البيعة التي في رقبته لفيصل عندما تخلف الأخير عن الوفاء بعهوده، وتعرض لسخط الإنجليز، حتى نفي خارج البلاد كما سيأتي.

فالرجل خبير بالسياسة، كما يقول أحد الباحثين، و"كان شديد الاهتمام بالسياسة ويعدها جزءاً لا يتجزأ من الدين، انه كان يعتبر الدين له ظاهر وباطن، فظاهره العبادات والشعائر، أما الباطن فينحصر في السعي لتخليص البلاد الإسلامية من تسلط الكفار. وقد كان يفضل حكم الاتراك على حكم الإنجليز، فأولئك مسلمون وهؤلاء كفار، والحاكم المسلم في نظره ولوكان ظالماً خير من الكافر العادل، فالخالصي بهذا يخالف رأي ابن طاووس الذي افتى به قديماً، وهو ان الكافر العادل خير من المسلم الظالم"[1].

لكن رغم ذلك فإن موقف الشيخ الخالصي أحدث شرخاً (وإن لم يصل حد القطيعة) في موقف القيادة الدينية وضيّع فرصة الموقف الموحد تجاه الحدث، كما هو ديدن القيادة الدينية من قبل. غير ان هذا التقاطع لم يدم طويلاً إذ سرعان ما التأم الاتجاهان في موقف موحد ضد الغزو الوهابي على العراق، وبالخصوص غارتهم على مدينة كربلاء المقدسة.

---

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص٤٣.

الاعتداء الوهابي على العراق

في ٢١ / ٣ / ١٩٢٢ قام الوهابيون بهجوم واسع على العراق راح ضحيته عدد كبير من القتلى والجرحى ونهباً للأموال واعتداء على النفوس والاماكن المقدسة[١]، مما اثار ردود فعل واسعة لدى الرأي العام في اغلب المناطق العراقية، كما تفاعلت القيادات الدينية مع الحدث، فتحركت بسرعة لاتخاذ موقف مناسب من الغزو المعتدي على البلاد "وقد عقد علماء النجف عدة اجتماعات للتداول في هذا الموضوع كان على رأسهم السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا حسين النائيني"[٢].

فأنتجت تلك التحركات الواسعة انعقاد مؤتمر كربلاء الذي كان مناسبة جيدة لتوحيد الموقف الشيعي تحت قيادة دينية واحدة، ولأجل ذلك ابرق كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ النائيني برقية إلى الشيخ الخالصي يدعوانه فيه إلى حضور المؤتمر. هذا نصها:

(جناب حجة الإسلام محمد مهدي الخالصي دامت بركاته:

انه لاينبغي الاتكال على وعد السلطة البريطانية في دفع شر الخوارج والإخوان عن المسلمين. فبناء عليه نأمل حضوركم في

---

(١) الحسني، عبد الرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، لبنان، صيدا، ص١٩٦.

(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص١٤٠.

كربلاء قبل الزيارة بأيام، وتأمرون رؤساء العشائر كالسيد نور الياسري وامير ربيعة وسائر الرؤساء بعد ابلاغهم سلامنا بالحضور، كما اننا نحضر مع من في طرفنا من الرؤساء لأجل المذاكرة في شأنهم انشاء الله تعالى)[١].

فاستجاب الشيخ الخالصي وابرق مئة وخمسين برقية إلى زعماء العشائر يدعوهم فيها لحضور المؤتمر، كما أرسل ولده محمداً لدعوة الملك فيصل لحضور المؤتمر[٢].

وقد انعقد المؤتمر في ١١ / شعبان الموافق ٩ / نيسان / ١٩٢٢، وحضره السيد أبو الحسن الأصفهاني والخالصي وعدد غفير من رؤساء العشائر والشخصيات السياسية ووفود كثيرة مثلت المناطق العراقية، الشيعية والسنية، وعلماء دين من الشيعة والسنة. واعتذر فيصل عن حضور المؤتمر، كما لم يحضره الشيخ النائيني. يقول الشيخ محمد الخالصي في مذكراته: "... ولاقيت الميرزا النائيني فامتنع من الحضور معتذراً بأنه بلغه اننا رتبنا منهاجاً لهذا الاجتماع، وهو لايوافق على ذلك، لأن المنهاج من أعمال دعاة المشروطية على ما يقول، فعجبت من ذلك أشد العجب، لأن الميرزا النائيني كان من اصلب دعاة المشروطة، وهو الذي كتب كتاب تنبيه الأمة يدعو فيه إلى المشروطية والقانون الأساسي والتجدد، في حين اننا كنا ننكره عليه ولم نزل ننكر ذلك بالمعنى

(١) البصير، تاريخ القضية العراقية الكبرى، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩١.
(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص١٤٠.

الذي كان النائيني يقصده منه، على أن المنهاج لا ربط له بالمشروطية بوجه. وكان ذلك الرجل الحازم يتجاهل ويتبله، فلم ازل اناظره ويصر على امتناعه حتى قلت له انك أنت الذي أبرقت بذلك فما وجه امتناعك؟ وكيف نجيب الناس إذا سألوا عن سبب عدم حضورك؟ وما هو العذر عنه، فلم يؤثر عليه ذلك ولم يزل يزداد إصراراً على عدم الاشتراك في الاجتماع وعدم المضي إلى كربلاء.. فلما يئست منه فارقته منكراً عليه أخلاقه وأعماله..." [(١)].

هذه المذكرات تكشف مدى استياء الشيخ النائيني من ممارسات أنصار المشروطة في إيران حتى أخذ يخشى من كل مظهر سياسي تحركه اياد تنحو نحو الإصلاحيين، الذين اساءوا لسمعة الإصلاح، واستغلوا الفرصة لتحقيق مآربهم واطماعهم الشخصية، فكان سيّئ الظن بهذا النمط من الناس وشديد الحساسية من تحركاتهم، وتكشف هذه المذكرات أيضاً عمق الشيخ النائيني وحنكته السياسية فربما تنبأ الشيخ من خلال طبيعة المؤتمر وحضّاره انه سيفضي إلى دعم الملك، الذي تحفظ على ولايته مسبقاً. وفعلاً وقع ما يخشاه الشيخ النائيني إذ جاء البيان الختامي للمؤتمر مفعماً بالمدح واستبطن الدعم السياسي لصاحب الجلالة، وهذا نص ماجاء في البيان الختامي للمؤتمر:

(نحن الموقعين أدناه ـ سادات وزعماء ورؤساء قبائل العراق

---

(١) مذكرات الشيخ الخالصي المخطوطة، نقلاً عن: الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص١٤٣.

اصالة عن أنفسنا وتمثيلاً عن أفراد قبائلنا تلبية لدعوة حجج الإسلام دامت بركاتهم الذين يجب علينا اطاعتهم وهي فرض ديانتنا اللازمة في اعناقنا كل وقت وحين، قد حضرنا كربلاء المشرفة في اليوم الثاني عشر من شهر شعبان ١٣٤٠ وبإرشاد رؤساء الدين العلماء وبناءً على ما اوقعه الخوارج الإخوان باخواننا المسلمين من الأفعال الوحشية من القتل والسلب والنهب، فقد تعاهدنا وتعاقدنا واتفقت كلمتنا بحيث لايخالف بعضنا بعضاً فيما تقتضيه مصلحة بلادنا وحفظ المشاهد المقدسة وقبور الاولياء فقررنا مدافعة الخوارج الإخوان ومقاتلتهم بمعاضدة جيش مليكنا النظامي بكل ما في وسعنا واستطاعتنا واتخاذ التدابير اللازمة، وبناء على تعلقنا بعرش جلالة مليكنا المعظم فيصل الأول دامت شوكته فأمر كيفية دفاع الخوارج الإخوان ومقاتلتهم وعدد المدافعين من القبائل وسلاحهم واعاشتهم ومكانهم وزمانهم وتنظيمهم عائد لادارة صاحب الجلالة مليكنا وتدبيره الصائب، غير اننا نطلب استرداد الأموال المنهوبة وتأدية ديات قتلانا التي سفكت دماؤها ظلماً وعدواناً. وقد نظمنا بذلك نسختين قدمنا واحدة لعرضها لأعتاب صاحب الجلالة والثانية تبقى تحت إشراف العلماء الأعلام والله المستعان"[1].

لم يتراجع الشيخ النائيني عن مبادئه لأنه أول من دعا إلى انعقاد المؤتمر، وقد ابرق ـ كما اسلفنا ـ إلى الشيخ الخالصي يدعوه

(١) جريدة العراق، العدد الصادر في ١٥/ نيسان/ ١٩٢٢، عن: الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص١٤٨.

لحضور المؤتمر، وإنما تحفظ الشيخ النائيني على حضور المؤتمر لأنه توقع انحرافه عن الهدف الذي عقد من اجله. فلم يدل صراحة بذلك وإنما علل عدم حضوره بوجود اشخاص يمثلون وجهة أنصار المشروطة في إيران، والذين استغلوا الغطاء الشرعي والدعم العلمائي للحركة الدستورية واندسوا داخل أنصار الحركة ليأتوا بالملك مرة أخرى ويؤمنوا المصالح الأجنبية ثانية تحت غطاء المشروطة. لذا كان من الطبيعي ان يتأنّى صاحب التجربة السياسية العريقة في حضور المؤتمر حتى تتكشف الحقائق امامه.

اذا ليس هناك مبرر لوصف الشيخ النائيني بالمتراجع عن مبادئه الدستورية أو في حربه ضد الاستعمار، كما اعتقد ذلك صاحب المذكرات، لأن الشوط الآتي من حياته السياسية يقطع الطريق امام التعسف في تفسير مواقفه السياسية.

الموقف من المعاهدة العراقية ـ البريطانية

ان رفض الشعب العراقي وقادته السياسيين الشديد والمستمر لفكرة الانتداب، التي تعني "الانقياد للسلطة المنتدبة" ارغم الحكومة البريطانية على الاستجابة لمقترح يقتضي ربط العراق في بريطانيا عبر معاهدة تحمل في طياتها جميع أهداف الانتداب وتعبر عنه بصيغ دبلوماسية لاتمس المشاعر الجماهيرية أو تشعرهم بالتبعية المطلقة للدولة المستعمرة. وربطوا بين المعاهدة وبين المصادقة عليها من قبل مجلس برلماني منتخب من قبل الشعب كي يحفظوا للمعاهدة غطاءها الشرعي. فصادقت عليها الحكومة العراقية في

١٠/ ١٠/ ١٩٢٢ بعد مداولات سرية دارت بين المندوب البريطاني والملك والحكومة حولها، وحددت وفق ذلك موعداً لإجراء الانتخابات العامة لتأسيس مجلس وطني تقع على عاتقه مسؤولية المصادقة على المعاهدة.

ومنذ ذلك الحين بدأت فصول سياسية جديدة في العراق برز فيها العلماء قادة للمعارضة السياسية. فالمعاهدة لم تحظ بمميزات كافية تساعد على قبولها بل هي الانتداب والتبعية المطلقة للاستعمار بعينه، لذلك واجهت معارضة شديدة استمرت أكثر من سنة. ولم يصادق عليها الا بعد فصول متلاحقة من المواقف المتشنجة والحادة، وسلسلة طويلة من الأحداث السياسية التي تركت بصمات واسعة على التاريخ السياسي للعراق الحديث.

ولما ذاع نبأ مصادقة الحكومة العراقية والملك على المعاهدة هب علماء الدين يتقدمون شعباً غاضباً على الانتداب البريطاني، فاعلنوا معارضتهم الشديدة لها وأبرق الشيخ الخالصي برقية إلى الملك هذا نصها:

(بناءً على ما قلدنا المسلمون والشعب العراقي زمام امورهم قولاً وكتباً، امضاءً وختماً، جرت المسؤولية، ان ترفض كل معاهدة تمس الاستقلال التام للشعب العراقي، حسبما حققنا ذلك)[١].

---

(١) مذكرات المس بل عن: الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق، ص٢٥٣.

امتدت المعارضة لتشمل جميع مناطق العراق وتركزت بشدة في العاصمة بغداد، واعلن المعارضون بصراحة ان شرط الدخول في الانتخابات هو الاستقلال التام عن أي تبعية اجنبية، وهذا ما يعارض أهم بند من بنود المعاهدة. فلم تستطع الحكومة ان تقاوم الوضع المتوتر فسقطت في ١٩/٨/ ١٩٢٢.

وفي محاولة لاحتواء المعارضة وتفكيكها اشاع الإنجليز فكرة اسناد الحكومة إلى أحد رجال الدين، وتردد اسم السيد محمد الصدر لهذا المنصب، غير ان علماء الدين فوّتوا الفرصة على الإنجليز واعلن السيد أبو الحسن والشيخ النائيني والشيخ الخالصي معارضتهم لهذه الفكرة[١].

ثم تراجع الشيخ الخالصي عن البيعة التي في عنقه للملك فيصل بعد أن نكث الأخير شروطها، وقال الخالصي امام جمع من أنصاره: "بايعنا فيصلاً ليكون ملكاً على العراق بشروط، وقد اخل بتلك الشروط، فلم تعد له في اعناقنا واعناق الشعب العراقي أية بيعة"[٢].

وكانت أول مظاهر للمعارضة الشعبية برزت على شكل استفتاء موجه للعلماء، هذا نصه:

(حضرات علمائنا الأعلام وحجج الإسلام متعنا الله تعالى بظلهم

---

(١) مغنية، محمد جواد، مع علماء النجف، بيروت، ١٩٦٢، ص١١٨.

(٢) كبة، محمد مهدي، مذكراتي في صميم الأحداث، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٧.

مدى الأيام، بلغنا انكم بمقتضى وظيفتكم الدينية ورئاستكم الروحانية حرمتم كافة الأمة العراقية المداخلة في هذا الانتخاب، وحرمتم المساعدة فيه بكل وجه وجعلتم المساعدة فيه محادة لله ولرسوله فنسترحم ان تبينوا صحة ذلك حتى نمتثل اوامركم التي أمر الله تعالى بامتثالها ادام الله ظلكم)[١].

فاجاب المجتهدون الثلاثة (السيد أبو الحسن والنائيني والخالصي) على الاستفتاء، فكان لأجوبتهم وقع كبير في تأجيج المشاعر والرفض المستمر للمعاهدة. ونقتصر هنا على ذكر جواب الشيخ النائيني:

(بسم الله الرحمن الرحيم ـ نعم حكمنا بحرمة الانتخاب وحرمة الدخول فيه على كافة الأمة العراقية، وان من دخل هذا الأمر أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد حاد الله ورسوله والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين، اعاذ الله الجميع عن ذلك ـ الاحقر محمد حسين الغروي النائيني)[٢].

كان الشارع العراقي يتجاوب مع الفتاوى ويتحمس لرفض المعاهدة بشدة حتى دخلت بعض العشائر العراقية في مواجهة مسلحة مع القوات الحكومية. بينما استمر العلماء في إصدار الفتاوى ولكن الحكومة أخذت تشيع ان العلماء لا يعارضون الانتخابات

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص٢٠٢.
(٢) من وثائق البلاط الملكي، رقم الاضبارة ٣ رقم الوثيقة ٧٠، عن: الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق.

وحالوا دون انتشار فتاوى العلماء في مناطق عديدة، فبادر الناس إلى توجيه اسئلة جديدة إلى مراجع الدين استفسروا فيها عن شرعية الانتخابات، وهل تجوز المشاركة فيها، فأصدر كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ النائيني والشيخ الخالصي فتوى مشتركة جاء فيها:

(بسم الله الرحمن الرحيم: نعم قد صدر منا تحريم الانتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير خفي على كل باد وحاضر، فمن دخل فيه أو ساعد عليه، فهو كمن حارب الله ورسوله وأولياءه)[(١)].

فلم تستطع الحكومة مواصلة سير الانتخابات وسببت مقاطعتها تجميد العملية الانتخابية. "وفي حين شكلت المقاطعة الشاملة للانتخابات ضربة قوية للآمال التي عقدتها على نجاحها الحكومة وسلطات الانتداب، فضلاً عن الملك، من أجل انعقاد المجلس التأسيسي وابرام المعاهدة، فإن هذه المقاطعة اظهرت، في الوقت نفسه، ان الدور الفعال للعلماء وموقفهم، قد شكل اقوى مانع امام تنفيذ خطط الحكومة، وحين كانت اولى نتائج ذلك استقالة الحكومة فإن سلطات الانتداب التي ادركت المخاطر التي تنطوي عليها قوة المعارضة واتساعها، أخذت تعد لمواجهة جديدة مع المعارضة وضرب قيادتها"[(٢)].

---

(١) الكاتب، احمد، تجربة الثورة الإسلامية في العراق، منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠، طهران، ١٩٨١/ ١٤٠٢هـ، ص٧٦.
(٢) تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مصدر سابق، ص٢٦٢.

تبعيد الشيخ النائيني وزملائه إلى إيران

قررت الحكومة الجديدة ان تتخذ مواقف حازمة من المعارضة وتحاول إنجاح الانتخابات بأية وسيلة، فانتهجت سياسة اللين اولاً، وبادرت في أول خطوات لها الافراج عن مجموعة من العلماء كانوا قد ابعدوا عن العراق سابقاً. كما اتخذت الحكومة تدابير ادارية من شأنها ان تخفف وطأة السياسة الإنجليزية في بعض المناطق. كما اثارت الحكومة المسألة التركية من جديد بهدف تفكيك المعارضة واحراجها امام الرأي العام. والاجراء الأهم الذي اتخذته الحكومة هو التوقيع على ملحق للمعاهدة يقضي بتقليص مدتها من **٢٠** سنة إلى **٤** سنوات.

لكن المعارضة اتخذت مواقف متباينة تجاه التحولات في سياسة الحكومة الجديدة، فلم تعر المعارضة زيادة اهتمام بعودة المبعدين السياسيين، واصدر العلماء فتوى تحرم الدفاع عن العراق ضد الأتراك[(١)]، لأن الأمة الإسلامية في نظر العلماء أمة واحدة لا فرق فيها بين العربي والتركي، بينما الإنجليز كفار يجب محاربتهم.

أما موقف المعارضة من ملحق المعاهدة فكان شديداً، حيث جدد علماء الدين رفضهم للمعاهدة والملحق معاً، واصدروا فتاوى جديدة تؤكد رفضهم ومقاطعتهم للانتخابات. ولما استفتى الناس

---

(١) مذكرات المس بل، نقلاً عن: الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص **٢١٣**.

العلماء من جديد اجابوهم بالتأكيد على المواقف السابقة من المعاهدة والانتخابات وكانت الفتوى تذيل بأسماء كبار العلماء كالأصفهاني والنائيني والخالصي والصدر...[١].

نفد صبر الإنجليز والحكومة معاً وقرروا اتخاذ إجراء من شأنه تحطيم المعارضة الإسلامية ويقضي على قادتها من العلماء، فوضعوا خطة موحدة تقضي بإبعاد قادة المعارضة: (السيد أبو الحسن الأصفهاني، الشيخ محمد حسين النائيني، الشيخ محمد مهدي الخالصي) إلى إيران وقد ساعد على ذلك مستجدات على صعيد العلاقة بين الحكومة ورؤساء العشائر، الذين استجاب بعضهم لنداء الملك مقابل منحة كبيرة تقدمها الحكومة لهم.

اول من طالته يد الإبعاد عن الوطن من العلماء هو الشيخ الخالصي فاحتج العلماء في كربلاء على هذا العمل وقرروا الهجرة الجماعية عن العراق، لكن الحكومة امرت السلطات المحلية في كربلاء بالقاء القبض على تسعة من العلماء المتظاهرين، من بينهم السيد أبو الحسن والشيخ محمد حسين النائيني وابعدتهم إلى إيران.

الشيخ النائيني في إيران

تفاعلت قضية إبعاد العلماء إلى إيران في الوجدان الشيعي، وظلت الأمة وفية لقادتها السياسيين، حتى افشلت الجماهير الانتخابات مرة أخرى رغم الضعف الذي انتاب صفوف المعارضة

(١) المصدر نفسه، ص٢١٧.

بغياب قادتها، لكن فتاوى العلماء كانت فاعلة ومؤثرة ولعبت دوراً كبيراً في عرقلة الانتخابات.

أما ردود الفعل في إيران فقد أدت إلى ظهور حركة معادية للانجليز. وأخذت الجماهير تضغط على الشاه ليضغط بدوره على الإنجليز، فنجحت تلك الضغوط وغادر السفير البريطاني في إيران إلى العراق للبحث مع المندوب الإنجليزي والملك امكانية رجوع العلماء إلى العراق.

وقد استقبل أهالي كرمنشاه العلماء المبعدين من العراق استقبالاً حافلاً وقد ظهر عليهم الانزعاج من الحكومة العراقية، وقالوا على ملأ من الناس انهم لن يعودوا إلى العراق الا بشروط منها عزل الملك فيصل، وقالوا ان لديهم رسائل من زعماء العشائر يؤيدونهم في ذلك[١].

وحاول القنصل الروسي ان يستغل تذمر الناس من الإنجليز فجاء لمقابلة العلماء، غير ان السيد الأصفهاني والشيخ النائيني امتنعا عن مقابلته[٢]. ولما غادر المجتهدون كرمنشاه جرى لهم في المناطق التي مروا فيها استقبالا حافلا حتى وصلوا مدينة قم.

النائيني في مدينة قم

جرى للشيخ النائيني ومن معه من العلماء استقبال مهيب في قم شاركت فيه الحوزة العلمية، والتف طلاب العلوم الدينية حول

(١) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص٢٣٦.
(٢) المصدر نفسه.

الشيخ النائيني[١]. وبعد مدة التحق بالنائيني الشيخ الخالصي بعد أن أدى فريضة الحج، وقد جرى له استقبال يتناسب مع مقامه وشهرته.

وبعد ان استقر الشيخ الخالصي في قم برز التباين في وجهات النظر بينه وبين الآخرين حول مفاوضة الحكومة العراقية وشخص الملك فيصل بالذات من أجل العودة إلى العراق. وكان السيد الأصفهاني والشيخ النائيني قد ارسلا مبعوثين لمفاوضة الملك حول هذه القضية، هما الشيخ مهدي الخراساني والشيخ جواد الجواهري[٢]. ولما سمع الشيخ الخالصي بالخبر تأثر بشدة. وجاء في جانب من مذكرات الشيخ محمد الخالصي ابن الشيخ الخالصي مايلي:

(لما ورد ابي إلى قم ورأى ما اصاب العلماء من الوهن والخوف بمراجعتهم لفيصل وعزمهم على العودة إلى العراق لامهم أشد اللوم، وبين لهم ان التكليف الشرعي والأمر الإلهي لايساعدان على هذا العمل، وانه يجب البقاء في إيران والسعي في إصلاحها ثم إصلاح العراق وسائر البلاد الإسلامية بواسطتها، لأنها إذا صلحت تكون مركز الحركات الإصلاحية في جميع البلاد الإسلامية لموقعها الجغرافي واستقلالها التام، وانه يحرم التسليم إلى الإنجليز

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٧٩.
(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص٢٤٦.

وفيصلهم، ولاسيما بعد ما اقدموا عليه من نفي العلماء جميعهم وعدم رعايتهم حرمة أحد منهم...)[١].

وفعلاً انفصل الخالصي عن العلماء واستقر في مدينة مشهد، واهتم بتقوية الحكومة الإيرانية ـ وفقاً لرؤيته السياسية الجديدة ـ فافتى بتفويض الحكومة بجباية أموال الزكاة والخمس من المسلمين وإنفاقها على القوات المسلحة المكلفة بحماية الثغور. وكذلك افتى بجواز انفاق واردات أوقاف الإمام الرضا عليه السلام لسد العجز المالي الذي كانت تعاني منه الحكومة الإيرانية[٢].

مفاوضات العودة إلى العراق

ظل المفوض البريطاني في إيران يتابع مسألة عودة المجتهدين إلى العراق ليضع بذلك حداً للنقمة الشعبية التي أحدثها مجيئهم إلى قم، فإن الشعب الإيراني حمل الإنجليز مسؤولية هتك حرمة وقدسية مراجع الدين وكبار العلماء. وما لم يعد هؤلاء إلى العراق سيأتي الغليان الشعبي على المصالح البريطانية في إيران.

غير ان المفوض البريطاني واجه خلال وجوده في إيران تصلباً من المندوب السامي البريطاني ومن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، أما الملك فيصل فكان ميالاً لعودتهم[٣]. الا انهم

(١) مذكرات الشيخ الخالصي المخطوطة، نقلاً عن الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ص٢٤٦.

(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ص٢٤٩.

(٣) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ص٢٣٩ و٢٥٧.

توصلوا أخيراً إلى حل وسط وهو السماح بالعودة لهم، ما عدا الشيخ الخالصي، بعد إجراء الانتخابات وبعد أن يتعهد العلماء خطياً بعدم الخوض في السياسة[١].

وكان الملك قد راسل العلماء في إيران من أجل احتوائهم والتمهيد لانجاح الانتخابات، من خلال التفاوض معهم حول العودة إلى العراق. فتعهد الملك لهم بعدة امور هي:

١ ـ اسقاط الوزارة السعدونية.

٢ ـ تشكيل وزارة شيعية برئاسة رجل شيعي.

٣ ـ إعادة جميع المنفيين إلى العراق.

٤ ـ رفض المعاهدة[٢].

في ضوء التعهدات الملكية أرسل العلماء إلى وكلائهم في العراق ـ رغم عدم ثقتهم بوعود الملك ـ رسائل يعلنون فيها رفع التحريم عن الانتخابات على أن ينفذ الملك عهوده، وطالبوهم باطلاع الملك على تلك الرسائل دون أن تنشر على الناس لكي يفي بوعوده[٣].

(١) كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، مصدر سابق، ج٢، ص٥٠٦. وانظر: لمحات اجتماعية، ص٢٥٧. وتاريخ الحركة الإسلامية، مصدر سابق، ص٢٨١.

(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص٢٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٨ وانظر: الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية، مصدر سابق، ص٢٨١.

فاوحى الملك بالتزامه بالعهود عبر حمل السعدون على الاستقالة الا انه ماطل بشأن عودة العلماء حتى تمخضت مشاوراته مع المندوب السامي في٣ / شباط / **١٩٢٣** عن الموافقة على العودة شريطة ان يتعهد كل من العلماء خطياً بعدم التدخل في السياسة مع استثناء الشيخ الخالصي[١].

لكن العلماء اعترضوا على استثناء الشيخ الخالصي، ولم يوافقوا على العودة الا بعد محاولات شاقة تبناها كل من رضا خان رئيس الوزراء الإيراني، والشيخ جواد الجواهري، ومهدي الخراساني والسيد رامز واحد العين[٢].

وقد كتب كل من السيد الأصفهاني والشيخ النائيني قبل عودتهما رسائل خطية تعهدوا فيها إلى الملك بعدم التدخل في السياسة. ويقول الدكتور علي الوردي انه عثر في وثائق البلاط الملكي على اربع رسائل موجهة إلى الملك وهي بتوقيع كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا حسين النائيني والسيد عبد الحسين الطباطبائي والسيد حسن الطباطبائي وهي كلها بنص واحد تقريباً، والمظنون انها تضمنت التعهد المطلوب منهم، وقد نقل نص رسالة السيد الأصفهاني[٣].

---

(١) كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، مصدر سابق، ج٢، ص٥٠٦.
(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٦، ص٢٦٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٦١، وتشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٨٢ ـ ١٨٣.

النائيني وإعلان الجمهورية في إيران

رافقت إقامة الشيخ النائيني في قم أحداث تاريخية، كان له فيها دور مؤثر بحكم موقعه العلمي والقيادي، وتمتعه بسمعة كبيرة لدى الشعب الإيراني فرضت على المتصدين للشأن السياسي والمقامات الحكومية عدم تجاوزه أو الغائه من المعادلة السياسية. من هذا المنطلق كان وزير الدفاع آنذاك رضا خان، الذي رشح توّاً لمنصب رئيس الوزراء، يعمق علاقته بعلماء الدين كالأصفهاني والنائيني والحائري، رغم ان الأخير لاشأن له في السياسة(١). فأراد رضا خان ان يستثمر العلاقة لتحقيق مشروعه السياسي القادم، الذي يطمح إلى إعلان الجمهورية على غرار ما حدث لتركية على يد اتاتورك، وينهي بذلك **١٥٠** سنة من الحكم القاجاري.

ولم ينشط رضا خان في هذا الاتجاه الا بعد أن غادر احمد شاه البلاد متوجهاً إلى أوروبا وقرر عدم العودة إلى إيران حتى تستقر الاوضاع فيها. وكان أول إعلان لرضا خان عن فكرة الجمهورية عند افتتاح المجلس البرلماني الخامس فى **٥** / رجب / **١٣٤٢**هـ، لكنه اخفق لشدة المعارضة داخل المجلس وخارجه رغم الحملة الإعلامية المؤيدة للجمهورية وكان على رأس المعارضين السيد حسن مدرس، أحد الفقهاء الخمسة الذين انتخبهم المجلس من بين مجموعة من الفقهاء رشحهم مراجع الدين في النجف، وفق ملحق

---

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٧٩ ـ ١٨٠.

الدستور، ليمارسوا الرقابة على القوانين واللوائح الصادرة عن المجلس، وضمان عدم مخالفتها للدستور وللشريعة الإسلامية.

في ظل المعارضة الواسعة لإعلان الجمهورية تراجع رضا خان عن متابعة القرار، لاسيما بعد انضمام علماء الدين إلى خندق المعارضة، وقد ساهم أنصار أحمد شاه بحمل العلماء لاتخاذ موقف صارم من الجمهورية، كما أرسل الشاه ـ في محاولة لكسب العلماء إلى جانبه ـ رسالة من أوروبا مفادها انه نسق مع الإنجليز حول قضية تسوية عودة العلماء إلى العراق[١]. فعقد العلماء في ضوء التطورات الجديدة ندوة حضرها الشيخ عبد الكريم الحائري والنائيني والأصفهاني وآخرون، تقرر بعدها اقناع رئيس الوزراء رضا خان بأن الشاه احمد لايمثل خطراً حقيقياً على إيران أو على شخص رئيس الوزراء مادامت سلطة الشاه مقيدة بالدستور وغير مطلقة[٢]. وقد حاول الشيخ النائيني ان يخفف من حدة المواجهة بين السيد حسن مدرس (احد فقهاء المجلس آنذاك) ورضا خان، وحاول اقناع الأول بذلك الا انه اخفق، وظل السيد حسن مدرس الخصم العنيد لرضا خان حتى بعد تسلمه للسلطة[٣].

ويذكر ان مظاهرة حاشدة اجتاحت العاصمة طهران وطوقت المجلس في اليوم المقرر لمناقشة فكرة إعلان الجمهورية التي

---

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٨٧.
(٢) المصدر نفسه، ص١٨٨.
(٣) المصدر نفسه، ص١٩١.

طرحها رضا خان، فأمر الأخير بقمع المظاهرة، مما اثار رئيس واعضاء المجلس وقرروا عزل رضا خان عن رئاسة الوزراء، فثارت ثائرته، وقصد قم فوراً بحجة توديع العلماء، فالتقى كلاً من الحائري والأصفهاني والنائيني، وبعد تبادل الآراء ابرق العلماء الثلاثة برقية إلى علماء طهران اكدوا فيها انسحاب رضا خان عن فكرة الجمهورية وطالبوا الجماهير بالتزام الهدوء واغلاق الموضوع. وقد ذيل الرسالة كل من العلماء الثلاثة بتوقيعه[1].

فاستغل رضا خان البرقية واصدر بياناً أكد فيه ولاءه للعلماء وانه ماض في اتباع اوامرهم ونواهيهم، في محاولة لكسب الرأي العام. ثم ان رضا خان لم يهدف فقط لإعلان الجمهورية أو تحقيق المآرب الإنجليزية وإنما يقصد من وراء ذلك استتباب الأمر له، بعد القضاء على سلطة الملك، فظل يعمل من أجل إنجاح خطته.

وقبل ان نتطرق للخطوة التالية لرضا خان ثمة حقيقة نشير لها وهي ان معارضة العلماء وعلى رأسهم السيد حسن مدرس لفكرة الجمهورية ناتجة عن وعيهم للأهداف الكامنة وراء الفكرة، فهم يخشون على البلاد ان تحذو حذو تركية على يد اتاتورك، الذي الغى الخلافة العثمانية واعلن الجمهورية وارسى قواعد الدولة العلمانية بعد أن فصل الدين عن السياسة، ودعا إلى اقتفاء آثار الغرب وقطع الصلة بالماضي وبالتراث وإلى كل مايمت للأمة بصلة.

(١) المصدر نفسه، ص١٨٩.

وكان رضا خان شديد التأثر بأتاتورك ويطمح ان يكرر تجربته في إيران.

ورغم فشل فكرة الجمهورية إلا أن رضا خان ظل يعمق علاقته بالعلماء لكي ينتزع لممارساته بعض الشرعية من خلال تأييد العلماء له. وبهذا الاتجاه أرسل أحد ضباطه برفقة العلماء عند عودتهم إلى العراق، وهو (سردار رفعت).

وحينما عاد الضابط إلى إيران حمله الشيخ النائيني رسالة شكر إلى رئيس الوزراء وقد ضمنها شكره وامتنانه لخدماته، واطرى عليه كثيراً ووعده أن يدعو له دائماً وأرسل معه صورة الإمام علي عليه السلام، أو سيفه، هدية له. وأكد لرئيس الوزراء ان أعماله ستكون مرضية عند الله[١]. غير ان رسالة النائيني وهديته إلى رئيس الوزراء قد ازعجت علماء طهران، لأن هذا الموقف سيقدم لرضا خان دعماً كبيراً امام الشعب.

حاول رضا خان ان يستثمر العلاقة مع العلماء ويحقق جميع أهدافه، فتوجه إلى العراق في عام ١٩٢٥م بصورة سرية والتقى النائيني والأصفهاني في مدينة النجف، وقد تعهد للعلماء خلال لقائه بهم ان يلتزم بملحق الدستور القاضي بتعيين خمسة فقهاء لمراقبة القوانين واللوائح الصادرة عن المجلس، كما اعطى المواثيق والعهود بأن يسير بسيرة العلماء وان لا يخالف لهم أمراً[٢].

(١) المصدر نفسه، ص١٩١ ـ ١٩٢.
(٢) الخاقاني، شعراء الغري، مصدر سابق، ج٤ ص٣٠١.

على اثر ذلك أصدر السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ النائيني فتوى مشتركة تقضي بحرمة الخروج على حكم رضا خان، وقد نشرت الفتوى باللغتين العربية والفارسية في الصحف الإيرانية[١]، فكانت اقوى ركيزة اتكأ عليها رضا خان، ليعلن فيما بعد عزل احمد شاه وإعلان نفسه ملكاً للبلاد. وقد صادق المجلس على ذلك في ٣١ / تشرين الأول / ١٩٢٥.

الرمز العلمي

احتل الشيخ النائيني على الصعيد العلمي مكانة بارزة بين العلماء، حتى تفرد بمدرسة علمية لها آراؤها ومتبنياتها العلمية في الفقه وأصول الفقه. وظل رأيه الأصولي وابداعاته العلمية مدار بحث متواصل من قبل من تأخر عنه من الأصوليين.

ويصور لنا الشيخ الطهراني الدائرة العلمية التي احتلها الشيخ النائيني فيقول: "اما هو في الأصول فأمر عظيم لأنه احاط بكلياته ودققه تدقيقاً مدهشاً واتقنه اتقاناً غريباً. وقد رن الفضاء باقواله ونظرياته العميقة. كما انطبعت أفكار أكثر المعاصرين بطابع خاص من آرائه، حتى عد مجدداً في هذا العلم، كما عدت نظرياته مماثلة لنظريات شيخنا الخراساني وكان لبحثه ميزة خاصة لدقة مسلكه

(١) صحيفة الحبل المتين، ٢٧/ اكتوبر/ ١٩٢٤، عن: الحائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٩٣.

وغموض تحقيقاته، فلا يحضره الا ذوو الكفاءة من أهل النظر ولا مجال فيه للناشئة والمتوسطين لحضورهم للاستفادة منه"[١].

وقد حرر بحوثه ومحاضراته العلمية تلاميذه، منها كتاب: فوائد الأصول، للشيخ محمد علي الكاظمي، واجود التقريرات للسيد أبو القاسم الخوئي. واما في الفقه فقد عرف من تقريراته كتاب: منية الطالب في شرح المكاسب للشيخ موسى النجفي.

وفاة الشيخ النائيني

توفي الشيخ النائيني بعد (٧٦) عام من العمل العلمي والسياسي والجهادي المتواصل فاقيمت له مجالس تأبين واسعة، وقال فيه الشعراء قصائد رائعة، تمجد مواقفه التاريخية في مناهضة الاستبداد ومحاربة الاستعمار طيلة حياته.

المحطات السياسية في حياة النائيني

قبل ان نختم هذا الفصل من مسيرة الشيخ محمد حسين النائيني لابد من العودة ثانية إلى المفاصل الأساسية في حياته السياسية، ونحاول قراءة مواقفه قراءة متكاملة لنكتشف المرتكزات الفكرية التي اتكأ عليها في مواقفه خلال ثلاثة مشاهد أساسية.

لا شك في ان النائيني كان من أنصار الحركة الدستورية وقد مثلت تلك الفترة بالنسبة له مرحلة النضج الفكري وتكامل مكونات

---

(١) الطهراني، آغا بزرك، نقباء البشر، ج٢، ص٥٩٥.

الوعي، فأنتج كتابه المعروف (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) الذي يعد وثيقة مهمة، نظّر فيها النائيني للحركة الدستورية ووضع ملامح نظريته في السياسة والحكم، فجاءت الرسالة ثورة ضد الاستبداد ودعوة صريحة للشورى والحرية ورفض التفرد في السلطة كما سيأتي في الفصل القادم.

وبعد الانحراف في مسيرة أنصار المشروطة في طهران ومقتل الشيخ فضل الله النوري تسرب الشك إلى قناعة الشيخ النائيني في جدوى تطبيق الحياة الدستورية في ظل فئة من المتغربين العلمانيين المتربصين لطعن الدين وتحقيق أهداف الدول الأجنبية التي يحتفظون لها بولاء حقيقي.

فمنذ ذلك الحين أخذ يفصل بين شيئين، بين محاربة الاستعمار والاستبداد من جهة، وبين حماية المشاريع المتسترة تحت لافتة الإصلاح وتطبيق الدستور، لذلك هو من جملة العلماء الذين شاركوا في حركة الجهاد (عام ١٩١٤) والتي وقعت بعد الحركة الدستورية، وتصدى للمشروع الإنجليزي بعد اخفاق ثورة العشرين، كما كان في صلب أحداث الثورة العراقية الكبرى وكان مستشاراً لقادتها، كل ذلك كان يجري وفقاً لمتبنياته الفكرية دون أي تراجع نظري عنها.

وعندما هدد الوهابيون المناطق العراقية سارع لنجدة الاماكن المقدسة ودعا إلى عقد مؤتمر من أجل انقاذ الوضع السياسي المتدهور في البلاد غير انه امتنع عن الحضور حينما شعر ان

المؤتمر قد استغل من قبل أنصار الملكية، وفعلاً جاء البيان الختامي لمؤتمر كربلاء مما تقدم مفعماً بالنصرة للملك والملوكية.

فليس هناك تراجع في رؤيته الفكرية أو موقفه المبدئي والا لما واصل معارضته للانتخابات في العراق، وبقي أحد المعارضين حتى نفي إلى إيران.

ولما قرر الدخول في مباحثات مع الملك فيصل بشأن العودة إلى العراق وقبوله باعتزال السياسة وكتابة تعهد خطي. كل ذلك قد جرى ضمن ظروف لم نتمكن من درك حقيقتها، لأن رجلاً مثل الشيخ النائيني قد خاض تجارب سياسية معقدة ليس من السهل ان يتراجع عن كل مبدأ آمن به، وهو رمز ديني كبير. لكنه ربما، قبل بالعودة المشروطة إلى العراق بعدما جزم ـ وفقاً للعهود التي قطعها الملك على نفسه ـ بأن أهداف تحركه ستتحقق، فلا موجب للاستمرار في التحرك. وهذا الرأي وان لم يكن على درجة عالية من الصواب لكنه يمكن أن يكون مبرراً كافياً لاتخاذ مثل هذا الموقف التاريخي بالنسبة للشيخ النائيني.

فالملك فيصل وعد بانهاء الانتداب والاستقلال التام وتغيير الحكومة السعدونية وعودة جميع المبعدين. وربما كان ذلك تكتيكاً من قبل الشيخ لولا ان العلاقة الشخصية بين النائيني والملك فيصل ثم غازي تحول دون ترجيح فكرة التكتيك.

اما علاقته برضا خان فهي ردة فعل واضحة من فكرة الجمهورية المشابهة لجمهورية اتاتورك، وقلنا ان الرجل حساس جداً ازاء

مشاريع التجديد. لكن هل يقتضي هذا ان يدعم النائيني رضا خان بهذه الطريقة ويرمي بكل ثقله إلى جانبه حتى لم يسجل لنا التاريخ بعد ذلك أي نشاط سياسي له ضد رضا خان في إيران أو فيصل وغازي في العراق؟ بل هناك وثائق تؤكد طيب العلاقة مع الاول[١]. وكذلك مع فيصل وغازي، فحينما مرض الشيخ في عام **١٩٢٧** زاره الملك فيصل في مستشفاه في بغداد، وفي عام **١٩٢٩** زاره في مدينة النجف. وحينما مرض النائيني في المرة الأخيرة نزل ضيفاً في قصور الملك غازي عام **١٩٣٣**[٢].

لا نريد ان نعتمد منهج التبرير في دراسة شخصية النائيني وإنما نطمح إلى اكتشاف الأبعاد الإيجابية في مشروعه الإصلاحي لنتواصل معها. ونفتش عن علل وأسباب الجوانب السلبية. ـ ان وجدت ـ كي لا يتكرر الخطأ، وحينها سوف نضحي بالمشروع الإصلاحي لصالح قناعات غير صحيحة. وعليه تبقى علامات الاستفهام تحوم حول بعض مواقفه، ولا تنفع معها التبريرات.

ثمة حقيقة أخرى هي ان الشيخ النائيني قد انطفأ وهجه الإصلاحي عند وفاة الآخوند الخراساني رغم مواقفه المشرفة في مقاومة الاستعمار. وحل به ما حل بمحمد عبده عند وفاة استاذه السيد جمال الدين الحسيني المعروف بالأفغاني. فكلا الرجلين نشعر عندما نقارب حياتهما انهما كانا يتحركان بحركة استاذيهما. والا

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص١٩٥.
(٢) المصدر نفسه، ص١٩٦.

فالإصلاح تبنّ حقيقي لمشروع مستقبلي لا تفت في عضده اخفاقات السياسة المؤقتة أو مؤامرات الاعداء، ولا تشل حركتة انفعالات الجهلاء، وإنما الصبر والمثابرة هما وقوده الدائم في مواحهة التحديات.

الفصل الرابع

مقومات المشروع الإصلاحي

اتضح من خلال حياة الشيخ النائيني ومتابعة فصول الأحداث السياسية التي رافقته، فأثر بها أو تأثر بها، ان الرجل كان يتحرك ضمن مشروع سياسي يتسم بالوضوح والثبات في مقاومة الاستبداد ومحاربة الاستعمار، وظل وفياً لمبادئه حتى المراحل الأخيرة من عمره. ولم يكتف بالانخراط في صفوف المجاهدين والثوار أو الوقوف إلى جانب القيادة السياسية، أو التصدي لقيادة العمل السياسي بنفسه بل راح ينظّر لمشروعه السياسي والإصلاحي، حتى نجح في إرساء أسس سليمة صالحة لتشييد رؤية متكاملة عن المشروع السياسي الإسلامي. وبهذا العمل التنظيري الرصين استطاع ان يجلي الحقيقة ويرسم معالم الثورة ضد الاستبداد والتسلط، ويجعل السائرين في درب الحرية (ابان الحركة الدستورية) على بينة من امرهم، بعدما اختلطت الأوراق بشكل معقد من جراء التبني العلمائي لكلا التيارين المتنازعين في الساحة السياسية، وشدة تدخل الاستعمار في الاوضاع الداخلية. فاذا كان الشيخ الآخوند الخراساني والمازندراني والطباطبائي والبهبهاني والنائيني وغيرهم على رأس تيار الإصلاح الداعي إلى نظام دستوري يقيد حركة

السلطان (الشاه) وممارساته المطلقة ويعيد للأمة شخصيتها ودورها في تقرير مصيرها، كان السيد اليزدي والشيخ فضل الله النوري يتحركان ضمن التيار المعاكس، فاصبح من الصعب على غير الخبير فرز الأوراق واختيار الورقة الرابحة، وربما تسبب الوضع في تردد أو تراجع بعض أنصار التيار الأول لضبابية المشهد السياسي.

غير ان الشيخ النائيني خطا خطوة كبيرة على الطريق الصحيح لحسم الموقف نظرياً وتبديد الشكوك التي حامت حول شرعية الحركة الدستورية والشك في مطابقتها للشريعة الإسلامية. فبادر إلى تأليف كتاب: "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" ليملأ الفراغ النظري حول هذه المسألة وغيرها من مسائل الفقه السياسي. فأثار الكتاب جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والعلمية وأحدث ضجة أعطت زخماً جديداً للحركة[1]. إذ بين الكتاب الأسس النظرية لشرعية (المشروطة) والحكم الدستوري طبقاً للقرآن الكريم والسنة الشريفة والفهم الصحيح للشريعة الإسلامية.

ثمة حقيقة تجدر الإشارة لها وهي ان الكتاب ولد في مناخ شهد توتراً قوياً في العلاقات السياسية فانعكس على تصريحات وبيانات قادة كلا التيارين بوضوح، بل كانت اسقاطات الصراع حاضرة لدى الشيخ النائيني عند تأليفه الكتاب، وهذا ما تؤكده بعض العبارات القاسية ضد التيار المعارض للمشروطة.

---

(١) حائري، تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص٢١٧.

تنبيه الأمة وتنزيه الملة

الف الشيخ النائيني كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) بعد اغلاق المجلس ابان حقبة الاستبداد الصغير **٢٣** / جمادى الأولى / ١٣٢٦ هـ (٢٣ / ٦ / ١٩٠٨م) ـ ٢٦ / جمادى الأولى / ١٣٢٧ هـ (١٥ / ٧/ ١٩٠٩م). وطبع الكتاب أول مرة في بغداد **١٣٢٧** هـ / **١٩٠٩**م، ثم اعيد طبعه بعد عام في طهران، لكن الشيخ بادر إلى جمعه واتلافه، ولم ير الكتاب النور ثانية الا عام **١٩٥٥**م حيث طبع هذه المرة مشتملاً على مقدمة وتحقيق وتعليق للسيد محمود الطالقاني. وقد اعتمدنا على هذه النسخة في دراسة أفكار الشيخ النائيني.

وكان الشيخ حريصاً ان تكون لغة الكتاب مفهومة من قبل طبقة واسعة من الناس غير انه جاء بلغة فارسية معقدة وعسيرة.

ورغم صغر حجم الكتاب إلا أن الشيخ نجح في رسم صورة واضحة لأفكاره ومتبنياته الفكرية المنسجمة مع المشروع السياسي المطروح آنذاك، فحظي بتأييد واسع لدى العلماء وامضاه اثنان من العلماء الكبار، هما الآخوند الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني، وقد تصدر الامضاءان الصفحة الأولى من الطبعة الثالثة، مما اكسب الأفكار الواردة فيه شرعية كبيرة. وصار مرجعاً لتكوين رؤية ناضجة عن السياسة والحكم في الإسلام.

لهذا احتفظ الكتاب بحيويته وفاعليته رغم تقادم السنين عليه،

فاخذ يعد فكر الشيخ النائيني فكراً إصلاحياً، وادرج اسمه بقوة في قائمة المصلحين الإسلاميين[١].

الجذور الفكرية للكتاب

لا يخفى ان الشيخ النائيني من العلماء الذين كرسوا حياتهم لدراسة العلوم الإسلامية وفقه الشريعة وأصولها والنص القرآني والحديث الشريف، وقد احتفظ لنفسه برؤية محددة عن الإسلام وأهدافه ومبادئه، تسمح له بصياغة أفكار ونظريات جديدة وهذا جلي من خلال الأفكار التي ذكرها في كتابه المشار اليه، لكن هذا لا يعني ان جميع ما كتبه هو من ابداعاته ولم يعتمد مرجعية معينة في صياغة أفكاره وبلورة نظرياته. وكونه متخصصاً في العلوم الإسلامية لايمنع ان يستفيد الشيخ محمد حسين النائيني من أفكار الآخرين إذا كانت تصب في الهدف نفسه.

فمن يقارن بين كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) للنائيني وكتاب طبائع الاستبداد لعبد الرحمن الكواكبي يلاحظ بوضوح سياق الأهداف الداعية لمحاربة الاستبداد وتقويض عرى الطواغيت والظلمة.

وإذا توقف الكواكبي على طرح الاسئلة والاستفهامات بشأن الدولة الدستورية فإن النائيني قدم نظرية متكاملة حول البناء الدستوري للدولة الإسلامية، واستطاع ان يصوغ أفكار الكواكبي

---

(١) المطهري، مرتضى، الحركات الإسلامية في القرن الأخير (بالفارسية)، إيران، قم، منشورات صدرا، ص٦٠.

صياغة علمية استناداً إلى الكتاب والسنة ونهج البلاغة، وقدم رؤية متكاملة عن التوحيد الذي تحدث عنه الكواكبي في طبائع الاستبداد[١].

والذي يؤكد تأثر الشيخ النائيني بفكر السيد الكواكبي هو استخدامه لنفس مصطلحات كتاب طبائع الاستبداد مع ترحمه على من قسّم الاستبداد إلى استبداد سياسي وآخر ديني، والذي قام بهذا التقسيم من الإسلاميين هو السيد الكواكبي[٢].

وليس من الصعب ان يلتقي النائيني كتاب طبائع الاستبداد، لأنه طبع أول مرة عام ١٩٠٥م في القاهرة ثم ترجم إلى الفارسية عام١٩٠٧[٣]. ولعله أول كتاب آنذاك يكرس لدراسة ظاهرة الاستبداد من وجهة نظر إسلامية، وان كانت هناك دراسات عن الموضوع ذاته تمثل وجهات نظر اخرى، اهمها كتاب الاستبداد للكاتب الايطالي "فتوريو الفبري" ١٧٤٩. ١٨٠٣، الذي اشار له السيد الكواكبي في طبائع الاستبداد[٤].

فمسألة استسقاء الأفكار والتلاقح الفكري والمثاقفة واقتباس المعلومات أمر طبيعي في حيز الثقافة، وليست المعرفة سوى تراكم

---

(١) الحركات الإسلامية، مصدر سابق، ص٤٦.
(٢) النائيني، الشيخ محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة (بالفارسية) تعليق: السيد محمود الطالقاني، طهران، الشركة المساهمة للنشر، ص٢٧.
(٣) ترجمه إلى الفارسية عبد الحسين قاجار، طهران، ١٩٠٧م
(٤) الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الشرق العربي، ط٣، ١٤١١هـ، ١٩٩١، ص١٥١.

مستمر للمعلومات وتطوير الاشارات المعرفية الصادرة من هنا وهناك.

يتكون كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) للشيخ محمد حسين النائيني من مقدمة شرح فيها المؤلف حقيقة الاستبداد، دستورية الدولة، تحقق الدستور ومجلس الشورى الوطني، وبيان معنى الحرية والمساواة.

والفصل الأول خصص لبيان حقيقة السلطة، والانحراف الذي يطر أ عليها، وامكانية تقيد السلطة الغاصبة، مع توضيح حقيقة التقييد وحدوده.

وفي الفصل الثاني: أجاب على سؤال مفترض: هل تقيد السلطة واجب في زمان غيبة الإمام المعصوم أم لا؟ فأجاب اجابة فقهية وافية لتبرير وجوب تقيد السلطة بدستور مقر من قبل الأمة وممضى من قبل الفقهاء.

والفصل الثالث: خصصه لبيان قدرة الدستور على تحديد ممارسات السلطات. وتعرض فيه للشورى واهميتها ودورها واستشهد بسيرة الرسول والامام علي.

والفصل الرابع: خصصه للإجابة على الإشكالات والاستفهامات التي تحوم حول النظام الدستوري.

والفصل الخامس: شرح فيه وظيفة مجلس الرقابة المكون من مجموعة من المجتهدين.

أما الخاتمة: فقد اشتملت على أمرين:

١ ـ بيان مصادر الاستبداد.

٢ ـ الطرق الكفيلة بمعالجة الاستبداد.

المشروع الإصلاحي

يهدف المشروع الإصلاحي للشيخ النائيني إلى نفس الأهداف التي نافح عنها السيد جمال الدين الحسيني المعروف بالأفغاني والسيد عبد الرحمن الكواكبي وغيرهما من المصلحين. ويشابه إلى حد كبير ملامح مشروع السيد جمال الدين لكنه يفترق عنه بقوة التنظير الفقهي والأصولي ونجاحه في صياغة نظرية متكاملة في السياسة والحكم. ويمكن دراسة مشروع الشيخ النائيني الإصلاحي في الخطوات التالية:

أولاً: محاربة الاستعمار

سوف لن نتوقف طويلاً عند هذه النقطة بعدما طالعنا سيرة الشيخ النائيني في جهاده المستمر للاستعمار. فقد انضم أول مرة إلى سرايا الجهاد التي اعدها الشيخ الآخوند الخراساني للدفاع عن شمال إيران. ولما توفي الآخوند كان النائيني أحد العلماء الذين اجتمعوا في مدينة الكاظمية ثانية للتحرك صوب إيران دفاعاً عن مدينة مشهد التي تعرضت لقصف القوات الروسية بالمدفعية.

كما شارك الشيخ النائيني في حركة الجهاد دفاعاً عن ثغور العراق التي اقتحمتها القوات البريطانية الغازية، وكان له دور متميز في ادارة العمليات الجهادية ووقوفه إلى جانب القيادة العلمائية.

اما في أحداث ثورة **١٩٢٠** في العراق فقد كان الشيخ أحد قادة تلك الأحداث والمناهض الأول لخطط الاستعمار البريطاني، وقد وقف بشدة بوجه التآمر على سيادة الشعب العراقي وحقه في تقرير مصيره، ورفض أي حكومة في ظل الانتداب البريطاني. وقد تعرض بسبب مواقفه المتشددة إلى النفي خارج البلاد.

كما كان أحد المنددين بالغزو الايطالي لليبيا، واحد الدعاة إلى الدفاع عن ليبيا المسلمة في محنتها مع الاستعمار.

تلك المواقف الجهادية تكفي بنفسها دليلاً واضحاً على مصداقية الشيخ محمد حسين النائيني في دعوى محاربة الاستعمار ورفض السياسة الغازية لبلاد المسلمين.

ثانياً: مناهضة الاستبداد

عاش الشيخ النائيني جزءاً من حياته في ظل الاستبداد القاجاري في إيران، وظلت تقلقه الممارسات التعسفية لذلك الاستبداد وشدة وطأته على الشعب الإيراني وهو في مقر اقامته في العراق.

ومنذ الشوط الأول من حياته العلمية في مدينة أصفهان أخذ الشيخ النائيني يحمل انطباعاً سيئاً عن الاستبداد بجميع أنواعه ـ كما مر ـ وظلت تلك الصورة السوداوية للاستبداد تساهم في تكوين بنيته المعرفية وتحفزه باستمرار ضد أي لون من الوان الاستبداد. فانحياز الشيخ إلى أنصار المشروطة أمر طبيعي يفرضه الاتجاه العام لتفكيره المضاد للاستبداد. وإذا اضفنا العامل الديني إلى شخصية الشيخ

النائيني اصبح من السهل تفسير مواقفه المضادة للاستبداد وحساسيته العالية ازاءه. كما يمكننا الجزم ان مناهضته للاستبداد ليست تكتيكاً وإنما استراتيجية ضمن مشروعه الإصلاحي. وقد عمل بقوة من أجل تغيير الواقع وخلق مناخ نقي من الاستبداد والاضطهاد السياسي. وبهذا استحق ان يكون أحد الرواد الأوائل للإصلاح.

تكلم الشيخ محمد حسين النائيني طويلاً عن الاستبداد في كتابه: "تنبيه الأمة وتنزيه الملة". فعرّفه وذكر أنواعه وأسبابه وطرق مكافحته والتخلص منه. كما درس تاريخ الاستبداد في ظل الدولة الإسلامية. وماهي مناشئه فيها، وما هو دور الاستبداد الديني في تعميق وتعقيد الاستبداد السياسي. وسنتعرض إلى أفكار الشيخ النائيني من خلال مراجعة كتابه الآنف الذكر.

تعريف الاستبداد

المستبد (Despot) مشتقة عن الكلمة اليونانية ديسبوتيس (Despotes)، التي تعني رب الاسرة، أو سيد المنزل، أو السيد على عبيده، ثم خرجت إلى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من انماط الحكم، بعد أن طورت الكلمة أكثر من مرة على يدي رجال الفكر السياسي، كان آخرهم مونتسكيو (١٦٨٩م ـ ١٧٥٥م)[1].

---

(١) امام، د. امام عبد الفتاح، الطاغية.. دراسة فلسفية عن الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة (١٨٣)، الكويت، المجلس الوطني، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ص ٥٢ ـ ٥٧.

وقال الكواكبي: ان الاستبداد في اصطلاح السياسيين: "هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعه"[(١)].

وأما عند النائيني: "هو ان يتعامل السلطان مع أفراد مملكته معاملة المالكين لأموالهم الشخصية، فالبلاد وما فيها ملك شخصي، وابناء مملكته كالعبيد والاماء، أو كالاغنام والعبيد، مخلوقين ومسخرين لإرادته وتحقيق شهواته"[(٢)]. ثم يخلص إلى القول بأن الاستبداد هو "اغتصاب الحرية"[(٣)]. والاستبداد بعبارة مكثفة هو التفرد بالسلطة والتمرد على القانون مع قمع المعارضة.

(والسلطة المستبدة هي تلك التي تمارس حكم الناس دون أن تكون هي ذاتها خاضعة للقانون، فالقانون في نظر هذه السلطة قيد على المحكومين دون أن يكون قيداً على الحاكم.. ومن هنا ففي وسع هذه السلطة ان تتخذ ما تشاء من اجراءات أو مواجهة الأفراد لمصادرة حرياتهم أو ممتلكاتهم)[(٤)].

و"تكون السلطة استبدادية مادامت لا تخضع في تصرفاتها للقانون، ولا يجد الفرد قضاء يبطل تصرفاتها إذا صدرت على خلاف مايقضي به القانون القائم"[(٥)].

---

(١) طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص٢٣.
(٢) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق ص٨.
(٣) المصدر نفسه، ص٦٥.
(٤) أبو راس، د. محمد الشافعي، نظم الحكم المعاصرة، القاهرة، وعالم الكتب، ١٩٨٤، ص٣١٨.
(٥) المصدر نفسه.

ثم يستغرق الكواكبي في بيان صفات المستبد فيقول: ان المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه انه الغاصب المتعدي فيضع كعب رجله على افواه الملايين.

المستبد: عدو الحق، عدو الحرية وقاتلهما.

المستبد: يتجاوز الحد مالم ير حاجزاً من حديد.

المستبد: إنسان مستعد بالطبع للشر وبالإلجاء للخير.

المستبد: يود أن تكون رعيته كالغنم دراً وطاعة[١].

تاريخ الاستبداد

رافق الاستبداد الإنسان منذ ان طمع الإنسان في استغلال السلطة وتسخيرها لخدمة مصالحه ورغباته، فاستعبد الناس وأذل الرقاب، حتى ظهر وهو يمارس الاستبداد لوحة سوداء مرعبة تثير الاشمئزاز وتبعث على التشاؤم.

وقد ضج التاريخ بنماذج كثيرة من الطواغيت والمستبدين. فلو راجعنا الجانب الآخر للحضارات، الذي يتستر عليه بعض الباحثين، سواء الحضارة السومرية أو البابلية أو الآشورية أو الفرعونية أو الصينية وغيرها، تجد ان تلك الحضارات قامت على جماجم بشرية، وارتقت سلم المدنية على حساب حرية الإنسان

---

(١) طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص٢٧ ـ ٢٨.

وحيثيته، ولولا الاهدار المتواصل لكرامته لما شيدت حضارة مادية عبر التاريخ[١]. ولما ظهرت حكومات مطلقة ذات سيادات واسعة غير مقيدة بدستور أو قانون يحدد سلطتها.

وأما في الدولة الإسلامية فلم يسجل الشيخ محمد حسين النائيني في كتابه أي مظهر استبدادي في سياسة الرسول ﷺ أو الخلفاء، واستشهد لنفي الاستبداد عن السياسة الإسلامية وتقبل الخليفة محاسبة الأمة له في تلك الحقبة الزمنية بمشهد من سيرة الخليفة الثاني، عندما حاسبته الأمة لارتدائه حلة يمانية تستر بدنه بينما كانت حصة كل فرد من المسلمين اقل من ذلك. ولم يستجيبوا له في الخروج إلى الجهاد وقالوا: "لاسمعاً ولاطاعة"، حتى اقنعهم بأنه ضم حصته إلى حصة ولده عبدالله[٢].

ولكن الشيخ ارجع الاستبداد في الدولة الإسلامية إلى الحكم الأموي عندما صار الحكم وراثياً لايراعي شرط الكفاءة اللازمة في الحاكم الإسلامي. وقد استشهد برواية متواترة عن الرسول ﷺ: "اذا بلغ بنو العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا دين الله دولاً وعباد الله خولاً"[٣].

---

(١) للاطلاع على بعض صور الاستبداد المرعبة في الحضارات القديمة راجع: مكاوي، د. عبد الغفار، جذور الاستبداد.. قراءة في ادب قديم، سلسلة عالم المعرفة (١٩٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

(٢) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩.

فتحولت الدولة من "دولة ولائية إلى دولة تمليكية مغتصبة لرقاب المسلمين"[١]. ومنذ ذلك الحين صار الاستبداد ظاهرة مألوفة في بلاد المسلمين، وممارسة يومية للحاكمين حتى ألف الإنسان الاستعباد والخضوع، الا الاحرار من اصحاب النفوس الأبية.

وقد انقسم الموقف تجاه الاستبداد فمن العلماء من وقف ضد الظاهرة الاستبدادية حتى تعرض للاضطهاد والتعذيب وربما الاستشهاد، ومن الفقهاء من كرّس حياته لشرعنة الاستبداد والتنظير للفقه السلطاني، فلا غرابة أن تجد الفقه السياسي الإسلامي فقهاً سلطانياً على مرّ التاريخ، لأنه وُلد في أحضانه، ووضع أساساً لتسويغ ممارساته وحكمه، الذي ترفضه قيم السماء والفطرة السليمة. وتمادى بعض الفقهاء في تبرير الاستبداد حتى قبلوا بولاية السلطان الفاسق، وقالوا بوجوب الصبر على السلطان الظالم والفاسق ولا يجوز الخروج عليه. فهذا ابن كثير ـ مثلاً ـ أكد ان يزيد بن معاوية "اماماً فاسقاً" لكنه يقول مع ذلك ان "الامام إذا فسق لايعزل بمجرد فسقه على اصح قولي العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه لما في ذلك من اثارة الفتنة، ووقوع الهرج، وسفك الدماء الحرام، ونهب الأموال، وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن، وغير ذلك مما كل واحدة فيها من الفساد اضعاف فسقه كما جرى مما تقدم إلى يومنا هذا..."[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٨، ص٢٢٦.

لقد ضرب الخلفاء الامويون والعباسيون مثالاً في الاستبداد السلطاني، ومارسوا مع الأمة سياسة استعبادية ظالمة لم تستنشق معها الأمة نسيم الحرية ابداً. وكانت آلية حكمهم هي القوة واخماد المعارضة بالسيف. فهذا عبد الملك ابن مروان يعرض سياسته عند تولى الأمر فيقول: "اما بعد، فلست بالخليفة المستضعف، ولا الخليفة المداهن، ولا الخليفة المأمون، الا اني لا اداوي ادواء هذه الأمة الا بالسيف حتى تستقيم لي قناتكم،... إلا أن الجامعة (القيد) التي جعلتها في عنق عمرو بن سعيد عندي، والله لايفعل أحد فعله الا جعلتها في عنقه، والله لايأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا الا ضربت عنقه"[1].

ويقول الحجاج المعروف بجبروته وشراسته وفسقه: "والله لا أمر أحداً ان يخرج من باب من أبواب المسجد فيخرج من الباب الذي يليه الا ضربت عنقه"[2].

وهكذا ظل الاستبداد الأموي ـ العباسي نموذجاً يحتذى من قبل الحكومات اللاحقة، ويمارس سطوته على الشعوب المقهورة حتى استساغ بعضها حياة الاستعباد والخضوع لسلطة المستبد دون ردة فعل تعيد للانسان حريته وحقه في تقرير مصيره.

---

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة الإسلامية، ص٢١٨، وانظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، بيروت، دار إحياء التراث، ج٤، ص٣٧٥.

(٢) حمادي، د. محمد ماهر، الوثائق السياسية والادارية للعصر الاموي، ص٥٥، عن كتاب الطاغية مصدر سابق، ص٢١٠.

وإذا كان الاستبداد في زمان الامويين والعباسيين مقتصراً على الجانب السياسي فإنه تشعب فيما بعد إلى استبداد فكري وثقافي وديني وابوي وقبلي... حتى غدا الاستبداد فعلاً يومياً يمارسه صاحب السلطة (اياً كانت سلطته سياسية أو معنوية). واصبح رفض الاستبداد عملاً اجرامياً يستحق عقوبة الاعدام أو السجن والتعذيب، كما صار مروقاً عن الدين وتجاوزاً صريحاً لمقامات وسلطات مصطنعة.

أسباب الاستبداد

حاول الشيخ النائيني ان يغوص في عمق الظاهرة الاستبدادية بحثاً عن أسبابها، مستعيناً في قراءته لها بالقرآن وما جاء في كتاب نهج البلاغة. فعاد إلى حقبة الفراعنة في أرض مصر، أحد نماذج الحكم الاستبدادي التاريخية، وحاول من خلال القرآن الكريم ان يحدد أسباب الاستبداد، والدواعي التي دفعت فرعون ان يتعالى ويقول: (أنا ربكم الأعلى).

تحدث القرآن الكريم عن علاقة فرعون مع قومه فاشار إلى طرفي العلاقة (علاقة الأمة بفرعون وعلاقة فرعون بالأمة).

الأول: كانت علاقة الأمة مع فرعون مصر علاقة عبادة وطاعة عمياء لمليكهم، ﴿وقومهما لنا عابدون﴾[١].

(١) سورة المؤمنون، الآية ٤٧.

الثاني: علاقة السلطان مع الأمة وهي علاقة الاستعباد وسلب الحرية والاضطهاد والقهر ﴿وإنا فوقهم قاهرون﴾[١].

هذا النوع من العلاقة يرعب النموذج الحضاري امنيا، ولايوفر المناخ الملائم لممارسة هامش الحرية المتاح، ويحول الفرد إلى كائن بشري مستلَب الإرادة، مقموع في داخله، يألف الاستعباد، ويعجز عن اتخاذ أي قرار، وربما يتعثر أو يسقط في منتصف الطريق إذا استنشق نسيم الحرية، أو سُمح له بممارسة حياته الخاصة في معزل عن السلطة.

ان عقدة الاستبداد هي قابلية الفرد للاستعباد، وعجزه عن التحرر الداخلي، وعدم رفضه للظلم والقهر الذي يمارسه المستبد ضده، ويرضى ان يكون مستلَب الرأي والإرادة. وهذا ما اشار له الإمام علي عليه السلام في خطبته القاصعة، عندما تحدث عن أسباب "ابتلاء بني إسرائيل بالأسر والعذاب، فقال: (اتخذتهم الفراعنة عبيداً). ثم قال في تفسير هذه العبودية: (فساموهم العذاب وجرعوهم المرار فلم تبرح الحال بهم في ذل الهلكة وقهر الغلبة)..."[٢].

وفي نص آخر له: "كانت الاكاسرة والقياصرة ارباباً لهم

(١) سورة الاعراف، الآية ١٢٧.
(٢) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص٢١.

يحتازونهم عن ريف الآفاق، وبحر العراق وخضرة الدنيا إلى منابت الشيح "[١].

ولهذا جاء على لسان النبي موسى عليه السلام في حواره مع فرعون ﴿تلك نعمة تمنها علي ان عبدت بني إسرائيل﴾[٢]، أي أأنك تمن عليّ لاتخاذك بني إسرائيل عبيداً؟

اذاً كما ان طبيعة التعالي والشعور بالتفوق سبب لظهور الاستبداد كذلك خنوع الأمة وقابليتها للاستعباد سبب آخر له. لهذا لم تقتصر ظاهرة الاستبداد على حقبة الفراعنة وإنما هي سنة ممتدة مادام على وجه البسيطة انسان يتحرك. والقرآن الكريم ساق امثلة أخرى تؤكد دور الفرد والأمة المستلَبة في تكريس الاستبداد كقوله تعالى: ﴿اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله والمسيح بن مريم﴾[٣]. و"يظهر من الروايات الواردة في تفسير الآية المباركة انها فسّرت عبادة النصارى لاحبارهم ورهبانهم بالانقياد والطاعة لهم، والظاهر انهم كما قبلوا بإرادتهم سياسة سلاطين الجور رغم انها تفضي إلى ملكيتهم وعبوديتهم كذلك انصاعوا إلى إرادة رؤساء المذاهب وتحكماتهم لأنها جزء من الدين، لذا ذمت الروايات

(١) علي، الإمام،نهج البلاغة، تنظيم صبحي الصالح، قم،منشورات الهجرة،ص ٢٩٧، الخطبة ١٩٢.
(٢) سورة الشعراء، الآية ٢٢.
(٣) سورة التوبة، الآية ٣١.

الشريفة المروية في (كتاب) الاحتجاج تغلب علماء السوء وعبدة الهوى وطلاب الدنيا والرئاسة"[١].

آلية الاستبداد

عندما يضمن المستبد قابلية الناس للاستعباد يبدأ بقمع المعارضة، ويمارس الحكم السلطوي بعد أن يخلع على نفسه جميع الصفات الإلهية، ويستخدم آلية محددة قوامها رفع شعار الدين واستغلال جهل الأمة.

فالملاحظ ان المستبد يرفع شعار الدين ويرتدي عباءته[٢]، عند الضرورة، بعد أن يستغل جهل الأمة، ويستعين ببطانة من الجهلاء. فعلى الصعيد الأول نجد فرعون يرفع شعار الدين ضد موسى عليه السلام ويوحي إلى قومه بأن واجبه يطالبه بالدفاع عن الدين، فرفع شعار (اخاف ان يبدل دينكم)[٣]. في محاولة لاحتواء الحالة الجديدة الناتجة عن حركة موسى عليه السلام في المجتمع ودعوته قوم فرعون إلى عبادة الله تعالى ونبذ عبادة الطاغوت.

وهذه الظاهرة كثيراً ما تشاهد في مجتمعات تشكو من تدني الوعي، وعدم القدرة على التمييز بين الحق والباطل، فتندفع في تأييد المستبد وممارساته الظالمة ضدها دون أن تشعر بوخز الضمير وتأنيبه.

---

(١) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص٢٧.

(٢) هذا عنوان أحد فصول كتاب: الطاغية، مصدر سابق،ص ١٥٧.

(٣) سورة غافر، الآية ٢٦.

واما على صعيد الجهل فإن "العوام هم قوة المستبد وقوته. بهم عليهم يصول ويطول، يأسرهم فيتهللون لشوكته، ويغصب أموالهم فيحمدونه على إبقائه حياتهم، ويهينهم فيثنون على رفعته، ويغري بعضهم على بعض، فيفتخرون بسياسته، وإذا أسرف في أموالهم يقولون كريم، وإذا قتل منهم ولم يمثل يعتبرونه رحيماً، ويسوقهم إلى خطر الموت فيطيعونه حذر التوبيخ، وان نقم عليه منهم بعض الاباة قاتلهم كأنهم بغاة"[١].

إن جهل الأمة يخدم مصالح السلطان ويستعديه عليهم، ووعي الأمة يفضح السلطان وسلوكه المنحرف، لهذا أكد السلاطين على بطانة الجهل خدمة لمصالحهم، وحاربوا تيارات الوعي والإصلاح، فهذا ناصر الدين شاه أحد نماذج الاستبداد في العصر القاجارى، يقول: "انه يود أن يكون محاطاً بحاشية من الأغبياء لا يعرفون عن بروكسل هل هي مدينة أم نوع من الخس"[٢].

من هذا المنطلق دأب المصلحون على تأكيد العلم والوعي، وحثوا الأمة على التعلم وعدم الغفلة عما يعمله السلطان. بينما أكد المستبدون دائماً على انهم ظل الله في ارضه، أو انهم يمثلون إرادة الله في الارض. وهي شعارات افضت إلى ظهور الحكومات الدينية في العصور الوسطى، ولها جذورها في الحضارات السابقة. حتى ادعى السلطان انه الإله، أو ابن الإله، أو ظل الإله أو سلطان الله، أو يمثل مشيئة الله فى الارض.

---

(١) طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص٤٩.
(٢) الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، مصدر سابق، ج٣، ص١٠٣.

وقد ردد بعض الخلفاء الامويين والعباسيين "ايها الناس: إنما أنا سلطان الله في أرضه". ويستفسر الوليد بن عبد الملك بعجب "أيمكن للخليفة أن يحاسب؟"[(١)]. فاجاب اخوه يزيد ببساطة بأن "اتى بأربعين شيخاً فشهدوا له: ما على الخليفة حساب ولا عذاب"[(٢)].

شُعب الاستبداد

قسّم الشيخ النائيني الاستبداد إلى شعبتين، سياسي وديني وقال: "من هنا تظهر جودة استنباط بعض علماء الفن عندما قسّم الاستبداد إلى استبداد سياسي وآخر ديني، وربط كلاً منهما بالآخر، واعتبرهما توأمين متآخيين، يتوقف احدهما على وجود الآخر"[(٣)]. وكان السيد عبد الرحمن الكواكبي قد سبق الشيخ النائيني في هذا التقسيم فلعله يشير إليه في كلمته الآنفة.

١ ـ الاستبداد السياسي:

تحدث الشيخ النائيني طويلاً عن خصائص وحالات الاستبداد السياسي، وقد كتب ذلك من وحي المعاناة وهو يعيش احلك حقب الاستبداد السياسي على يد السلطات القاجارية. حيث سجل التاريخ الإيراني الحديث فترتين من الاستبداد (الكبير والصغير)، كلتاهما

---

(١) تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص٢٢٣

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٦.

(٣) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص٢٧.

وقع في ظل سلطان قاجاري طاغوتي مستبد، استهان بالقيم وسحق الإنسان بعد أن صادر حقه في تحقيق مصيره.

يطلق على المستبد اسماء شتى، فيسمى "الحاكم المطلق، والحاكم بامره، ومالك الرقاب، والظالم، والقهار، وامثال ذلك"[١].

ولما كان هذا النوع من الحكم ينطلق من التفرد بالسلطة ويتعامل مع الوطن وسكّانه معاملة المالك في ممتلكاته الشخصية لذا سمى هذا النوع من السلطة: "استبداداً، وتحكماً وتعسفاً، وتسلطاً"[٢].

ويعتقد النائيني "ان انقياد الشعب إلى الطواغيت وقطّاع الطرق لايعد ظلماً وحرماناً من اعظم المواهب الإلهية، وهي الحرية، فحسب بل ان عبودية هؤلاء هي بنص كتاب الله المجيد واوامر المعصومين عليهم السلام المقدسة من مراتب الشرك بالذات الاحدية تقدست اسماؤها، في المالكية والحاكمية والفاعلية لما يشاء، وعدم المسؤولية عما يفعل"[٣].

فالمرجع النهائي في الحكومات المستبدة هو السلطان وليس القانون، فالسلطان فوق القانون، والقانون يمثل إرادته وسلطته بغض النظر عن إرادة الأمة ومصالحها، ولذا نجد الممارسات الديموقراطية والبرلمانية في ظل الحكومات المستبدة ممارسات

---

(١) المصدر نفسه، ص٩.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٧.

شكلية، تنتهي عند اعتاب إرادة الحاكم أو الرئيس أو الملك، ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾[١].

وإنما يظهر الاستبداد ويتفاقم أمره عندما يعطل القانون، ويبدأ الاستبداد عندما تنتهي سلطة القانون، فالبلاد التي تحترم قوانينها تختفي فيها المظاهر الاستبدادية، لهذا أراد الإمام الخميني ان يستأصل كل تلك المظاهر عندما أكد على تطبيق القانون، واتهم من يتحايل عليه قائلاً: "اذا لم يطبق القانون في بلد من البلدان، فإن اولئك الذين تجاوزوا القانون هم ديكتاتوريون برزوا بوجه إسلامي، أو بقناع الحرية، وما شاكل ذلك"[٢].

(جاء الأنبياء جميعاً منذ بدء الخليقة وإلى الآن من أجل تطبيق القانون، وجاء الإسلام لتطبيق القانون، وكان النبي والأئمة والخلفاء جميعاً منقادين للقانون، مستسلمين له، فعلينا ان نعمل بالقانون ونستسلم له ما دمنا نتبع النبي والأئمة)[٣].

ويقول الشيخ النائيني: "لم يكن غرض موسى الكليم وهارون عليهما السلام كما نصّ الكلام المجيد "فارسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم" الا تخليص رقاب بني إسرائيل من ذل عبودية الفراعنة"[٤].

---

(١) سورة الانبياء، الآية ٢٣، وانظر: المصدر نفسه للاطلاع على كيفية تصرف الحاكم المستبد بمملكته.

(٢) الخميني، الإمام روح الله، صحيفة النور، طهران، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ج ١٤، ص٢٦٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٨.

(٤) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر. سابق، ص٢٨.

٢ ـ الاستبداد الديني:

يعد الاستبداد الديني "اخطر قوى الاستبداد، ويصعب علاجه إلى حد الامتناع"[(١)]، بل ان "الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني"[(٢)]، ويفترقان بأن الأول مبني على القهر والغلبة والتسلط بالقوة على مقدرات الأمة، لكن الثاني يعتمد الخدعة وتزوير الحقائق، لذا ـ يقول الشيخ النائيني ـ اختلف التعبير عنهما في الآيات والروايات، حيث عبرت النصوص عن النوع الأول بـ (عبّدت بني إسرائيل) أو قول الإمام علي عليه السلام: "اتخذتهم الفراعنة عبيداً"، بينما عبرت عن النوع الثاني بـ ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾[(٣)].

فالأمة في الحالة الأولى مضطهدة، مغلوبة على امرها، تعاني بطش السلطان وأجهزته القمعية، وتتحين الفرص للانقضاض عليه،لانها تعي حقيقته وترفض في داخلها جميع ممارساته اللاانسانية ضدها. وإذا انطلت على الأمة شعارات الطاغية ولو لفترة لكنها سرعان ماتكتشف الواقع وتتعبأ ضده.

فالسياسي المستبد يفتقر إلى الشرعية دائماً ولايستطيع ان يخلق مناخاً صالحاً لتفاعل الشعب معه، والأمة تعي جيداً ان شرعيته تكمن وراء قوته، وتستعين بكافة وسائل العنف لتثبيت عرشه،

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠٨.
(٢) طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص٣١.
(٣) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص٢٧.

فلايستطيع المستبد ان يوفر لشعبه القدر اللازم من الحرية، لأن حرية الشعب تعني رفض الاستبداد، وبالتالي التمرد على إرادة السلطان.

ثم ان العلاقة بين المستبد وشعبه تفتقر دائماً إلى المقومات الكفيلة بالحفاظ عليها، فهي مهددة بالانهيار لأدنى سبب.

فعنصر الاجبار واضح الدلالة في الآية المباركة وقول الإمام علي عليه السلام، أما في الحالة الثانية فإن الصفة الطوعية والدافع الذاتي متجلّ فيها، لأن الأمة تكون فيها مضللة ومخدوعة، وتحسب ان مايصدر من رجل الدين المستبد "من لوازم الدين بينما هي نزعة فردية يتظاهر بها المتلبسون بزي الرئاسة الروحية بعنوان الدين، والأمة الجاهلة تطيعهم باندفاع وثقة، لشدة جهلها وعدم خبرتها بمقتضيات الدين وحقيقة هؤلاء"[١].

ثمة حقيقة أخرى ان رجل الدين في جميع المجتمعات يرمز إلى الدين نفسه، وتتعامل الشعوب مع ممارساته واقواله على انها جزء من الدين، فكل ما لدى رجل الدين مقدس في نظر الناس. حتى اتخذت الشعوب المسيحية الاحبار والرهبان ارباباً من دون الله. كما اعتبرتهم شعوب العصور الوسطى وسائط بين الله والإنسان، حيث كان الكاهن ظل الله في ارضه، يتمتع بسلطة روحية واسعة تمثل إرادة الله تعالى في الأرض لهذا جاء التأكيد "اذا صلح العالِم صلح

(١) المصدر نفسه، ص١٠٨.

العالم" ، والعكس صحيح. فالآية الكريمة عبرت بـ "اتخذوا" لتأكيد البعد الطوعي والإرادي في اختيار العلاقة بينهم وبين رجال الدين.

ومنذ القدم تنبه الطغاة والمستبدون إلى "ان الدين اقوى تأثيراً من السياسة، إصلاحاً وإفساداً"(١)، فاتخذوا من رجال الدين بطانة لهم لتقوية عروشهم، واضفاء الشرعية على ممارساتهم الخاطئة، وقمع المعارضة والتذمر، فضلاً عن ارتداء السلطان لعباءة الدين في كثير من الأحيان. فكيف ترفع لافتة للمعارضة، أو كيف يرفع شعار ضد السلطة وهي تستمد شرعيتها من رجل الدين، أو علماء البلاط السلطاني؟

وكان معاوية أول من استغل رجل الدين لتمرير سياسته التعسفية، فاتخذ بطانة مزيفة من رواة الحديث "امثال عمرو بن العاص ومحمد بن مسلم بن مخلد والمغيرة بن شعبة واشباههم من الذين كانوا يعدون في انظار العوام من الصحابة"(٢).

وفعلاً نجحت تلك السياسة وحققت اغراضها على مدى التاريخ، لاسيما في اعتياد الأمة الاستبداد والظلم، وقبولها لسلطة المستبد الممتدة بعد معاوية الا في بعض الفترات المفعمة بالوعي، حيث رفض الاباة من امثال الإمام الحسين بن علي عليه السلام مبايعة يزيد بن معاوية ووصفه بالفجور والفسق، ورأى حرمة مد يد المبايعة

---

(١) طبائع الاستبداد، مصدر سابق، ص٣٤.

(٢) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص١٠٨.

والعون للسلطان المستبد، فخلّده التاريخ رمزاً لرفض الطواغيت والحكام المزيفين.

بينما تكفي مراجعة اولية لمسار الفقه السياسي في التاريخ الإسلامي لتؤكد مصداقية استغلال المستبد لرجل الدين، وذلك عبر التنظير لفقه السلطان وليس لفقه الدولة الإسلامية من قبل بعض الفقهاء، بل جوّز هؤلاء الاستيلاء على السلطة بالقوة والغلبة وحرمان الشعب حقه في تقرير مصيره، وحرّموا الخروج على السلطان الفاجر.

فقد ذهب ابن كثير مثلاً ـ كما تقدم ـ إلى ان يزيد بن معاوية كان "اماماً فاسقاً" لكنه يقول مع ذلك ان "الامام إذا فسق لايعزل بمجرد فسقه على اصح قولي العلماء بل ولا يجوز الخروج عليه..."(١).

والأمة حينما تفتقد الوعي وتعيش في دوامة من الجهل والتضليل لا يمكن أن تميز بين ما هو من الدين وما هو ليس من الدين، وإنما تنظر إلى رجل الدين ماذا يقول وكيف يتصرف؟ لهذا ذم الأئمة التقليد الاعمى لعلماء السوء، لأنه يفضي إلى تغلغل السيادة الاستبدادية، السياسية أو الدينية، وهذا سيقضي على جميع منابع الوعي لدى الأمة، ويجعلها اسيرة التزييف المستمر للقيم والمبادئ، لأن الاستبداد الديني يسعى دائماً إلى افراغ الدين من القيم الاصيلة، وتكرس الطقوس والشعائر التي تخدم مصالحه وتؤمن،

---

(١) البداية والنهاية، مصدر سابق، ص٢٢٦.

بشكل غير مباشر، حماية كافية لسلطة المستبد السياسي، لذا فإن الإصلاح في وسط الاجواء الدينية عمل شاق للغاية وطالما عانى منه رواد الإصلاح على مدى التاريخ.

ولعل أشد ما عانت منه الحركة الدستورية في إيران هو الاستبداد الديني. يقول الشيخ النائيني: "رفع الجهلة وطواغيت العصر وحاملي لواء الاستبداد الديني عقيرتهم ليعربوا عن تأييدهم للظلمة حتى النهاية، واعتبروا سلب صفة (يفعل ما يشاء والحاكمية المطلقة وامتلاك الرقاب وعدم مسؤوليته عما يفعل) عن الجائرين عملاً يتنافى مع الإسلام والقرآن.

وابتدعوا من وحي نزعتهم الاستبدادية، وبالتعاون مع الظلمة، مذهباً جديداً أسموه إسلاماً"[١].

ولم يكتف هؤلاء بمساندة الحاكم المستبد وتجهيزه بالشرعية اللازمة باستمرار بل راحوا يلقون الشبهات بين أفراد الشعب، ويصورون لهم حرمة التحرك الجديد ومنافاة الدستور مع الشريعة الإسلامية، أو ان الدستور يعني مصادرة الشريعة أو إلغاء دورها في الحكم[٢].

ولما كان المتصدي لترويج هذه الشبهات هو الاستبداد الديني لذلك كانت مهمة إيقاظ الوعي مهمة شاقة وصعبة، لأنها تعني التشكيك بالدين (في نظر العامة من الناس) من خلال التشكيك بفهم

---

(١) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص٦٠

(٢) المصدر نفسه، ص٦٢ وما بعدها.

عالم الدين للدين نفسه. والناس لا تتعرف على رأي الدين ـ عادة ـ الا من خلال علماء الدين. لذا فإن الشرخ الكبير الذي حصل بين علماء الدين خلال الحركة الدستورية هو من إفرازات هذه الإشكالية. وهي إشكالية التمييز بين الدين وفهم الدين الذي يقدمه علماء الدين، لذا فإن المسألة بحاجة إلى درجة عالية من اليقظة والوعي حتي يمكن التعرف على الخط الفاصل بينهما (اعرف الحق تعرف اهله)، والعكس ليس صحيحاً.

من هذا المنطلق بادر الإمام الخميني ـ الذي عانى هو بدوره طويلاً من الاستبداد الديني ـ إلى اغلاق الباب بوجه الاستبداد الديني وقطع الطريق على كل شخص تسول له نفسه الاستبداد بالحكم أو الرأي، لاسيما وان نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية في إيران ـ حالياً ـ يعتمد ولاية الفقيه مبدأ في الحكم، والفقيه نافذ السلطة في هذا البلد. وإنما يتأتى الاستبداد من فرض رأي الحاكم بالقوة والتعالي على القانون. والاستبداد يبدأ من حيث تنتهي سلطة القانون[١].

لذا سارع الإمام في أكثر من مناسبة لتأكيد دور القانون في الدولة

---

(١) هذا الكلام بهذا الإطلاق كان في إيران وفي الطبعة الأولى من هذا الكتاب حيث يعيش الكاتب، وكان من المستحيل البوح أو التعبير عن وجهة نظرك بصراحه كاملة، فتضطر إلى التورية واستخدام الالفاظ المموهة، والعموميات، للوصول إلى هدفك. ثم إن إيران عدّلت الدستور بعد وفاة الإمام لصالح ولاية الفقيه المطلقة، فأصبح الولي الفقيه فوق الدستور، وبإمكانه تعطيله، وهذا أوضح مصاديق الاستبداد السياسي ـ الديني.

الإسلامية، وماهو موقف الحاكم الإسلامي من القانون (سواء كان نبياً أو اماماً أو فقيهاً أو شخصاً في المجتمع، فقال "الحكم في الإسلام يعني القانون. والقانون هو الحاكم وحده في المجتمع، وعندما منحت صلاحيات محدودة للرسول الأكرم ﷺ والولاة فانها صلاحيات من قبل الله. فكلما أراد الرسول بيان أمر أو ابلاغ حكم، كان ذلك تطبيقاً للقانون الإلهي، ذلك القانون الذي لابد من اتباعه من غير استثناء"[(١)].

(حكومة الإسلام حكومة القانون، والحاكمية منحصرة بالله، والقانون هو أمر الله وحكمه.

القانون في الإسلام يحكم كل فرد... والجميع ابتداء من الرسول الأكرم ﷺ إلى خلفائه وإلى الأفراد جميعاً هم متبعون للقانون مابقي الدهر)[(٢)].

(حتى النبي الاكرم لم يخالف القانون، والله يقول لنبيه إذا خالفتنا في قول قطعنا وتينك.

الحكم هو القانون، لا حكومة لأحد سوى القانون الإلهي، لا حكومة لفرد من الأفراد، لا الفقيه ولا غير الفقيه. الجميع يعمل في ظل القانون وينفذونه، والجميع يطبق القانون، الفقيه وغير الفقيه)[(٣)].

---

(١) الإمام الخميني وولاية الفقيه، ص٥٧، نقلاً عن مجلة التوحيد العدد:٩٧ ص١١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٤.

(٣) اسلام ناب، در كلام وبيان امام خميني (بالفارسية)،ص ١١١.

لذا نجد دستور الجمهورية الإسلامية قيّد جميع السلطات، بما في ذلك سلطة الفقيه، وجعل استمرار سلطته مرهوناً بكفاءته ولعل في سيرة الرسول ﷺ وسيرة الإمام علي عليه السلام ما يحطم كل تطلع استبدادي يراود النفوس الضعيفة العاجزة عن التعايش مع الآخر، لشدة تعاليها وغرورها. رغم ان سلطتيهما سلطة الهية، وعلمهما لا يدانى، لكن مع ذلك نجد الرسول ﷺ يشاور اصحابه في اخطر حدثين هما معركة بدر ومعركة احد، ويستجيب لرأي الصحابة في كليهما مع علمه بخطئهم في الثانية (أي الخروج من المدينة لمقاتلة قريش)، وقد خسر المعركة عسكرياً فعلاً.

والإمام علي عليه السلام يقول: "من استثقل الحق ان يقال له أو العدل ان يعرض عليه كان العمل بهما عليه اثقل، فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق ان اخطئ، ولا آمن من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو املك به مني. فانما انا وانتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره..."(١).

ان منشأ الاستبداد الديني ليس هو الإسلام أو تعاليمه أو سيرة الرسول الأكرم ﷺ أو الأئمة عليهم السلام وإنما سببه التطلع لتحقيق مآرب دنيوية، وتكريس الدين لمصالح شخصية، أو نقص في الوعي أو فهم مشوّه للدين.

(١) نهج البلاغة، مصدر سابق، الخطبة: ٢١٦.

قوى الاستبداد

ذكر الشيخ النائيني في خاتمة كتابه الآنف الذكر مقصدين، خصص الأول منهما لبيان قوى الاستبداد، والثاني كرسه لمعالجة تلك القوى. أما قوى الاستبداد فهي:

أ ـ الجهل بواجبات وحقوق السلطان

فالجهل هو مأساة الإنسان وقصة معاناته مع الطغاة، ولولا الجهل لما اشرك الإنسان الطواغيت في عبادة الله تعالى، ولما فقد حريته وفرط بحقوقه"[١]. ولولا الجهل لما مرت المؤامرات المتواصلة على الإنسان من أجل اضطهاده وقمعه وصيرورته مسلوب الإرادة، مهضوم الحقوق، يسكن إلى الدعة ويستأنس من الدين بالخرافة والاسطورة، ويعجز عن النهوض لاكتشاف انسانيته وتأكيد ذاته في المجتمع.

ب ـ الاستبداد الديني.

ج ـ التزلف للسلطان.

ان اعوان الظلمة أشد من الظلمة على الأمة، ولولا بطانة السوء التي يلتف بها السلطان لما استطاع ان يتغلغل نفوذه داخل المجتمع. ولعاش عزلة تقضي على جميع وجوده. وقد تحدث الشيخ النائيني طويلاً عن التزلف للسلطان[٢].

---

(١) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٩.

د ـ إلقاء الخلاف في صفوف الشعب:

اكد النائيني على دور الفرقة في تحقيق اغراض الاستبداد، واستشهد بقوله تعالى ﴿ان فرعون علا في الأرض وجعل اهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم﴾[١]. فلولا سياسة تقطيع الاوصال التي اتبعها فرعون لما علا في الأرض واستعبد قومه[٢].

كما استشهد الشيخ بخطبة للإمام علي عليه السلام وهو يحذر المسلمين من الوقوع بما وقعت به الامم السابقة، وهو التزلف للظلمة والقاء الخلاف بينهم[٣].

هـ ـ الارهاب والاضطهاد:

وهو سلاح الطغاة والمستبدين على طول التاريخ.

و ـ النزعة الاستبدادية المتأصلة في نفوس الطغاة.

ز ـ الامكانات المادية والعسكرية.

ثم قدم الشيخ النائيني في المقصد الثاني من المقدمة حلولاً للقضاء على تلك القوى وتجفيف منابعها.

ثالثاً ـ الدولة الدستورية

يعتقد الشيخ محمد حسين النائيني ان الدولة ضرورة اجتماعية

(١) سورة القصص، الآية ٤.
(٢) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق ١١٢.
(٣) المصدر نفسه، ص١١٣.

آمن بها جميع المسلمين وجميع العقلاء[١]. ويمكن حصر وظيفة الدولة ـ برأيه ـ في اصلين، هما:

١ ـ حفظ الامن الداخلي وحماية القانون وتحديد الحقوق والواجبات وتحقيق مصالح الشعب[٢].

٢ ـ حماية الوطن من تدخل الاجانب، وتهيئة القوة اللازمة من معدات واجهزة عسكرية لحفظ الوطن أو الدفاع عن "بيضة الإسلام" كما في لغة الشريعة[٣].

وانما جاءت الدولة منذ تأسيسها لهذا الغرض، وقد سارت الشريعة المطهرة على ذلك بعد اكمال نواقصها وإضافة شروط وقيود جديدة[٤].

ثم ان الحكم نوعان:

أ ـ استيلاء وغلبة:

وهنا يتعامل السلطان مع مملكته تعامل المالك مع اشيائه وممتلكاته، ويكون الفرد في ظله مستلب الإرادة والحرية والكرامة، وقيمته في كونه عبداً لسيده يفعل فيه مايشاء، ولايعلم أي شيء عما يدور حوله وهذه السلطة "عبارة أخرى عن الربوبية والالوهية"[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ص٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٨.
(٥) المصدر نفسه، ص ١١.

ب ـ دولة دستورية:

تقتصر وظيفة الدولة في هذا النوع على أداء الواجبات العامة ورعاية مصالح الشعب، والحاكم مقيّد بتلك الوظائف، وليس له الحق في تجاوز القانون أو مخالفة الدستور. وحينئذ لا مالكية له ولا يفعل مايشاء أو يحكم كما يريد. وحقيقة هذا القسم "الولاية على إقامة الوظائف الراجعة إلى تنظيم وحفظ المملكة وليس حفظ المالكية.. "[١].

ثم ان الشعب هنا شريك السلطان ـ حسب رأي النائيني ـ في القضايا المالية ونسبتهم إلى السلطان واحدة، والمتصدون امناء على مصالح الشعب. ويسمى هذا النوع من السلطة بالسلطة المقيدة، المحدودة، العادلة، المشروطة، المسؤولة والدستورية[٢].

كما ان الشروط المفترضة في الحاكم الدستوري لاتلغي دور الأمة في الحكم، بل ان دورها سيكون اقوى واوسع من خلال تقديم الاستشارة اللازمة للسلطان ومراقبته ومحاسبته، إضافة إلى ان المعارضة في الدولة ستتمتع بحرية اوسع في ابداء الرأي والاعتراض على خطة الحكومة[٣].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢.
(٣) المصدر نفسه، ص١٤.

النظرية السياسية

يمكن ان نشير إلى ملامح النظرية السياسية لدى الشيخ محمد حسين النائيني بما يلي:

١ ـ ان حقيقة السلطة هي الولاية على النظام[١]، "وحقيقة السلطة من وجهة نظر الإسلام، وربما جميع الشرائع والاديان، هي من باب الامانة، وولاية أحد المشتركين في الحقوق العامة، من دون أي مزية للشخص المتصدي"[٢].

والحكومة تقوم على أساس مشاركة الشعب، إضافة إلى قاعدة الولاية والامانة، ومشورة العقلاء والاخذ برأي الأكثرية، واعتماد مبدأ مسؤولية الحاكم امام الشعب[٣].

٢ ـ اشتراط العصمة في الولي وفق "مذهبنا نحن الإمامية"[٤]. وعليه فالامور السياسية وشؤون الدولة والحكم هي من وظائف الإمام المعصوم.

٣ ـ الأمور السياسية في زمن الغيبة (أي غيبة الإمام المعصوم) من وظائف الفقيه، النائب العام للامام المعصوم، وذلك ان هناك وظائف حسبية لا يرضى الشارع باهمالها "ونيابة الفقهاء في عصر الغيبة ثابتة فيها، وان لم تثبت نيابتهم العامة في جميع المناصب،

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٤ ـ ٤٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٤٥.

ولما كنا نجزم بعدم رضا الشارع المقدس باختلال النظام وذهاب بيضة الإسلام، بل ونجزم ان الحفاظ على البلدان الإسلامية والحفاظ على نظامها هي من الأمور الحسبية، لهذا فإن ثبوت نيابة الفقهاء والنواب العامين في إقامة الوظائف المذكورة في عصر الغيبة من ضروريات المذهب"[١].

٤ ـ إذا تعذر على الفقهاء إقامة الدولة في زمان الغيبة يجب العمل وفق أصول ثلاثة، لعدم جواز اهمال أمر الدولة والحكم، "ويجب تحويل السلطة الجائرة من النوع الأول إلى النوع الثاني"[٢]. أي تحويل السلطة الجائرة إلى سلطة دستورية تحترم القوانين وتحفظ للشعب حقوقه ومقدراته.

الاصل الأول: تدوين دستور يضمن ما للأمة من حريات وحقوق، ويتكفل بيان واجبات ووظائف الحاكم، وتحديد مايحق التدخل فيه عن غيره[٣].

الاصل الثاني: تشكيل مجلس شورى وطني "يتكون من عقلاء وعلماء البلاد، الحريصين على مصلحة الأمة، العارفين بالحقوق الدولية العامة، والخبراء بوظائف ومقتضيات سياسة العصر"[٤].

وللمجلس حق الاشراف على عمل الدولة ومحاسبتها والتأكد من

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٧.
(٤) المصدر نفسه، ص١٥.

التزامها بالقانون، والحؤول دون تجاوز الدستور، أو التفريط بالواجبات الملقاة عليها بموجبه.

وأعضاء المجلس يمثلون الأمة التي انتخبتهم، لذا فهم مسؤولون أمام "كل فرد من أفراد الأمة"[١].

الأصل الثالث: يشتمل المجلس على عدد من المجتهدين أو من ينوب عنهم لإضفاء الشرعية على أعمال المجلس والقرارات الصادرة عنه[٢].

وهذا الأصل يفترض وفقاً لمتبنيات مذهب الإمامية، أما على المذاهب الأخرى فإن انتخاب أهل الحل والعقد كاف لتحقق مشروعية المجلس النيابي[٣].

ومن جهة أخرى فإن الهيئة ستقوم مقام العصمة وفقاً لمذهب مدرسة أهل البيت وتقوم مقام العلم والملكة والتقوى على مذهب مدرسة أهل السنة[٤].

مشروعية المجلس النيابي

بعد ان بين الشيخ النائيني نظريته في الحكم تصدى للرد على الإشكالات المطروحة من قبل أنصار المستبدة، الذين كانوا يرون

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص١٥.
(٣) المصدر نفسه، ١٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٥٨.

حرمة تدوين الدستور لأنه بدعة ـ كما يقولون ـ تنافي القرآن والشريعة، ويقع في مقابل القرآن. والالتزام بالدستور بدعة اخرى، لعدم مشروعيته، ثم ان معاقبة من خالفه تعد بدعة ثالثة[(١)].

وهذه الشبهات اثارها أنصار المستبدة وعلى رأسهم الشيخ فضل الله النوري وقد اثارت جدلاً واسعاً وتسببت في بلبلة الاذهان والتشكيك في اصل شرعية الدستور والمجلس البرلماني، حتى انعكست على الأوساط العلمية في النجف الأشرف، غير ان الشيخ النائيني اجاب عليها دون أن يشيرالى شخص بعينه[(٢)]. واجاب عنها اجابات علمية بعد أن سفّه الشبهات، واثبت عدم قدرتها على الثبات من الناحية العلمية، وقال ان "حقيقة هذه المغالطات تشبه قصة رفع المصاحف من قبل الشاميين، وقول الخوارج لاحكم الا لله، وربما هي أكبر من كلتا المغالطتين"[(٣)].

ثم أخذ الشيخ النائيني يرد على تلك الشبهات واحدة تلو الأخرى، ويمكن ايجازها:

١ ـ من البديهيات الإسلامية حرمة إسناد شيء إلى الشارع بعنوانه تشريعاً، أو حرمة نسبة حكم ما إلى الشارع، أما غير ذلك "من اللازم أو التزام سواء على الصعيد الفردي أو الاجتماعي فلا يعد بدعة أو تشريعاً"[(٤)]. كتنظيم الإنسان لاوقاته وأعماله أو تقرير

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٤.
(٢) تشيع ومشروطيت، مصدر سابق، ص٢٧٨.
(٣) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص٧٤.
(٤) المصدر نفسه، ص٧٤.

المجتمع قرارات تحفظ الامن العام له، فلا يعد تشريعاً أو بدعة في الدين[١].

٢ ـ قد تجب بعض الأمور وجوباً بالعرض وليس بالذات، ويلزم الاتيان بها إذا تعلق بها نذر أو عهد أو يمين، أو كانت مقدمة لواجب[٢]

وإذا اتضح هذان الأمران اتضح وجوب تدوين الدستور، لعدم وجود من يدعي ان ما جاء به الدستور هو من عند الله تعالى، ولا يقصد به ان يكون شريعة في مقابل الشريعة الإسلامية، وإنما هو صيغ قانونية تكفل لنا عدم استبداد المتصدين لادارة الحكم في البلاد، وتحدد الحقوق والواجبات وتحفظ مصلحة الشعب.

ثم أنحى باللائمة على من يروّج لهذه الشبهات ويقول: "هل الأمور قد اختلطت عليهم فلا يفرقون بين حقيقة التشريع والبدعة[٣].

ثم لماذا لم يعترض هؤلاء على القوانين العسكرية الموضوعة بايحاء من الروس، وقد طبقت لضرب احلام الشعب وتحطيم سعادته؟[٤].

٣ ـ قالوا: بعدم جواز تدخل الأمة في أمر السياسة والحكم الذي هو شأن من شؤون الإمام المعصوم عليه السلام.

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٤.

فاجاب الشيخ النائيني بأن العصر ليس عصر المعصوم ﴿﴾، وما يبغيه ممثلو الشعب هو (الوقوف بوجه الغاصبين والحد من صلاحياتهم واختياراتهم)[١].

٤ ـ قالوا: إن إدارة شؤون الأمة من الأمور الحسبية وتدخل في باب الولاية، وهي من شؤون نواب المعصوم ﴿﴾ والمجتهدين العدول، وليست من شأن عامة الناس، فانتخاب اعضاء المجلس النيابي يعد عبثاً وعملاً غير صحيح، وينتج عنه تصدي من لا يحق له التصدي فيكون تصديه اغتصاباً لهذا المقام[٢].

وفي معرض جوابه ذكر الشيخ النائيني عدة أمور:

أ ـ لا يلزم في التصدي للامور الحسبية وجود المجتهد بل يكفي اذنه في ذلك.

ب ـ عدم تمكن المجتهدين من إقامة الأمور الحسبية لايسقطها بل تنتقل إلى عدول المؤمنين ثم إلى عامة الناس إلى ان تصل إلى فسّاق المسلمين، وهو من الأمور المجمع عليها من قبل فقهاء الامامية.

ج ـ لجميع الشعب حق الاشراف والمحاسبة والمشاركة في أعمال البلاد، لأنه مكلف بدفع الضرائب والحقوق المالية.

د ـ مقتضى مبدأ الشورى مشاركة الأمة في الحكم.

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٨.

هـ ـ مشاركة الأمة في الحكم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

و ـ يجب علينا العمل بالصيغة الدستورية في زمن غيبة الإمام المعصوم عليه السلام، باعتبارها أفضل صيغة قادرة على اداء الوظيفة المناطة به، بعيداً عن الاستبداد والتسلط والاضطهاد.

ولو قام الفقهاء بتعيين هيئة مشرفة على أعمال الحكومة بدلاً عن الدستور والمجلس النيابي، فإن السلطات الحاكمة ستجهض المشروع وتقضي عليه من خلال ممارساتها التعسفية ضد لجنة الاشراف[١]. أما لو كانت المشاركة عامة من قبل الشعب فسوف يتعذر على الدولة القيام بأي عمل تعسفي ضده.

٥ ـ قالوا: إن مصطلح الوكالة الشرعية لا ينطبق على الهيئة المشرفة، فلا تصح وكالتهم عن الأمة في الاشراف والرقابة.

غير ان الشيخ النائيني اثبت بالادلة الكافية ان الوكالة تعني مطلق التسليم والايكال. ثم اضاف: لما ثبت وجوب تعيين هيئة للاشراف والمراقبة فإن البحث في انطباق مصطلح الوكالة عليها أم لا، لا يعدو كونه بحثاً لفظياً، لا طائل منه[٢].

٦ ـ قالوا: عدم شرعية الأخذ برأي الأكثرية، وان هذا الأمر بدعة.

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٨ ـ ٧٩.
(٢) المصدر نفيه، ص٧٩ ـ ٨٠.

اجاب الشيخ النائيني: تقدم ان هذا ليس بدعة. كما ان أدلة الشورى تقضي الاخذ بآراء الأكثرية وبأقوى المرجحات، ثم إن الأخذ بما أجمع عليه أكثر العقلاء أرجح من الأخذ بالشاذ، كما هو المستفاد من عموم التعليل في رواية (مقبولة) عمر بن حنظلة[1].

وقد دلت سيرة الرسول ﷺ على الاخذ برأي الأكثرية في غزوة أحد مع خطأ الصحابة، وفي غزوة الأحزاب، كما أخذ الإمام علي عليه السلام برأي الأكثرية في عملية التحكيم. وقد أكد الإمام في خطبته انه اتبع فيه رأي الأكثرية[2].

بعد هذا نجد الشيخ النائيني يعتصر ألماً من شدة ممارسات الاستبداد الديني وتزويره للحقائق ودعمه للاستبداد السياسي، فيقول: ان هذا النمط من أساليب التزوير والخداع يعجز عن الاتيان بها دهاة العرب.

وبعد ان خابت ظنون كلتا الشعبتين الاستبداديتين، السياسية والدينية، في تحقيق أهدافها، قدموا على هدر دماء وأموال واعراض المسلمين، واحيوا بذلك سيرة جنكيزخان[3].

شروط ووظائف اعضاء المجلس النيابي

يضع الشيخ النائيني شروطاً ثلاثة لعضوية المجلس النيابي لكي

(١) الصدوق، محمد بن الحسين، من لايحضره الفقيه، بيروت، مؤسسة الاعلمي، ج٣، ص٩، الحديث: ٣٢٣٣.
(٢) تنبيه الأمة وتنزيه الملة، مصدر سابق، ص٨٠ ـ ٨٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٨٤ ـ ٨٥.

يتحقق الهدف من وجود المجلس، أي الحد من الظاهرة الاستبدادية، وحماية حقوق الأمة، وذلك عبر المراقبة والمحاسبة والاشراف المباشر على عمل الدولة والمشاركة في سن القوانين بعد التأكد من عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية. أما الشروط فهي:

أ ـ الخبرة السياسية الكافية، بما في ذلك السياسة الخارجية، إضافة إلى الإحاطة بمقتضيات العصر.

وإذا أضفنا إلى ذلك فقاهة المجتهدين المنتخبين تتكامل الرؤية العلمية في مجال الإدارة السياسية للأمة[١].

ب ـ النزاهة من البخل والجبن والحرص وحب الدنيا والطمع، لكي لا يتحول الاستبداد الشخصي إلى استبداد جماعي[٢].

ج ـ الحرص على مصلحة الدين والوطن والدولة والأمة وأعراض وأموال الشعب[٣].

ثم أكد الشيخ النائيني على مساواة غير المسلم بالمسلمين في الانتخابات لاشتراكه معهم في دفع الضرائب من جهة ولكي يتحقق الشمول في الانتخابات من جهة أخرى[٤].

في نهاية المطاف شدد الشيخ النائيني على احكام السيطرة في قبول المرشحين، ودعا القائمين على أمر الانتخابات إلى تجنب

(١) المصدر نفسه، ص٨٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٨٨.
(٣) المصدر نفسه، ص٨٩.
(٤) المصدر نفسه، ص٨٩.

المحسوبية والمنسوبية. وعلى الجميع ان يعي الانتخابات وأهدافها وماهي شروط المرشح الصالح للانتخاب[١].

أما وظائف اعضاء المجلس النيابي فيجملها النائيني بمايلي:

أ ـ ضبط وتنظيم الموارد المالية للدولة والاشراف على موارد صرفها، خشية ان تكون فريسة الطواغيت، ومأرب مصالحهم الشخصية.

فحفظ النظام وحماية بيضة الإسلام يتوقف على وفرة الموارد المالية للدولة. لذا يجب الاعتناء بها بشكل متميز، وقطع أيدي المتلاعبين من النيل منها "فالناهبين للثروات من المعممين والمتطربشين لم يكتفوا بالقدر المحدد لهم، لأنهم اعتادوا على النهب والتطاول على اقتصاد البلاد"[٢].

كما حث جميع أفراد الشعب على اداء الفرائض المالية لتوفير المال اللازم لكي تؤدي الدولة وظائفها بشكل صحيح ومتوازن[٣].

ب ـ الإشراف على وضع القوانين والتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية[٤].

ج ـ تحديد الوظائف العامة لسلطات الدولة بشكل يسمح لها بأداء أعمالها بشكل صحيح.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٩٤ ـ ٩٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٩٧ ـ ١٠٢.

ويظهر من الشيخ النائيني إيمانه بانفصال السلطات الثلاثة بعضها عن البعض الآخر (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية).

مبادئ الحكم

وضع الشيخ محمد حسين النائيني ثلاثة مبادئ للحكم، نشير لها بإيجاز هي:

١ ـ الحرية:

تحدث الشيخ طويلاً عن الحرية في الإسلام واعتبرها "من اعظم المواهب الإلهية لهذا الإنسان، وكان اغتصابها من بدع بني العاص، الشجرة الملعونة وكان أهم هدف للانبياء هو استنقاذ الحرية من الغاصبين"[(١)].

وقد عرّف الحرية: بانها "تعني تحرير الأمة من ربقة الجائرين"[(٢)]. وحقيقة استبداد الدول الغاصبة هي: "اغتصاب الحرية، واما الدستورية فتعني استرداد الحرية من الغاصبين"[(٣)].

واعتبر الاستفهام والاعتراض والنقد والتعبير عن الرأي جزءاً من حرية الشعب. وعلى السلطات ان توفر الحرية والامن اللازمين لكي يعبر الشعب عن مشاعره وآرائه بالدولة. وينبغي ان يكون الفرد فاعلاً

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٦ ـ ٣٧
(٣) المصدر نفسه، ص٦٥.

في المجتمع من خلال حرية النقد وحرية الرأي دون أن تمس كرامته أو يعرّض الاضطهاد من قبل السلطات[١].

فالشيخ النائيني يربط بين الاستبداد والحرية ويعتبرهما طرفي نقيض، فالحرية لاتجتمع مع الاستبداد، والعكس صحيح. لهذا يسعى المستبد دائماً إلى قمع الشعب ومصادرة حريته لحماية مملكته. ولما اصر الشعب ابان الحركة الدستورية على تحقيق الحرية وإرساء دعائم السلطة الدستورية استنجد المستبد السياسي بمن يساعده على تشويه مبدأ الحرية واظهارها بمظهر غير إسلامي. فاثار حماة المستبد شبهات واهية لكنها ترتدي رداء الدين فأضلّت شريحة من المجتمع.

ومن جملة الشبهات المثارة على الحرية انها تفضي إلى تلوث المناخ الإسلامي بالكفر والالحاد من خلال تعبير غير المسلمين أو الملاحدة عن آرائهم وأفكارهم. أو ان الحرية ستساعد على اشاعة المنكرات لحرية الفرد في ممارسة العمل الذي يرغبه. كما جعلوا من لوازم الحرية تحدي القيم الإسلامية، وخروج النساء المسلمات سافرات، باعتباره حقاً من حقوقهن. ثم ضرب المستبدون على وتر حساس وقالوا ان الحرية تعني الاختلاف والتنازع ومن ثم تشتت الأمة وانقسامها.

وفي آخر محاولة لهم الصق المستبدون الحرية بالمسيحية:

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢.

وقالوا: ان الحرية نزعة مسيحية منشؤها الديانة المسيحية فهي غريبة عن الإسلام ومبادئه التي تكرس الاستبداد وتبغض الحرية[١].

غير ان الشيخ النائيني وهو يعي محاولات المستبدين في تشويه "اسمى هبة الهية" وهي الحرية، لن ينحني لتلك التخرصات بل راح يردها بلباقة علمية واعية. ثم اجاب على الشبهات الآنفة: بأن المظاهر اللاإسلامية في الدول الغربية ناشئة عن عدم تحريم هذه الدول لتلك الممارسات وانها غير محرمة في دياناتهم المحرفة لا لأنهم استبداديون أو دستوريون، فهذه مغالطة اريد بها تضليل الشعوب المسلمة[٢]. كما ان التعددية هي الأخرى ناتجة عن اختلاف الرؤى وليس لها علاقة بالدستورية أو الاستبدادية[٣].

ثم أكد الشيخ النائيني ان الحرية والتحرر من عبودية الاستبداد مسألة انسانية قبل ان تكون دينية، وقد ناضلت الشعوب منذ القدم لاسترجاع حريتها ثم جاء الانبياء والمرسلون لاستنقاذ الناس من اسر الطغاة. ولم تقاتل الشعوب من أجل الخروج عن عبادة الله تعالى أو التنكر لوحدانيته لكي يثير المغرضون شبهاتهم في وجه الحرية، وإنما نشد المستضعفون في الأرض الخلاص من نير عبودية الطواغيت والظلمة. فحربهم كانت ضد الظلمة وليس ضد الله تعالى أو ضد الدين.

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٧، ٦٤ ـ ٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٦٣.

والشعوب المسيحية من الشعوب التي استهوتها الحرية فعانت صراعاً مريراً مع الاستبداد بجميع أنواعه، واستطاعت أخيراً ان تحقق حريتها.

ثم اشار الشيخ إلى ان جميع الشعوب تعي هذه الحقيقة غير ان بعضها نجح في نيل هدفه والبعض الآخر فشل لا لأنه لا ينشد الحرية أو لا يعي قيمتها الحضارية وإنما قساوة الظروف حالت دون ذلك.وضرب لذلك مثالاً بالشعوب الروسية والأوروبية، وقال ان كلا الشعبين "الأوروبي والروسي" مسيحي الديانة، وكلاهما ناضل على طريق الحرية، لكن الشعب الروسي واجهته قساوة الحكومة الجائرة آنذاك مما تسبب في استعباده وذله، أما ظروف الدول الأوروبية فهي ظروف أخرى استطاعت الشعوب ان تتجاوز تحدياتها لتصل إلى الهدف الأسمى[١].

ثم يقول ان عبدة الظلمة يعدون التحرر من عبودية الظلمة مروقاً عن الدين، واعتبروا الدستور ديناً ومذهباً جديداً، وسعوا إلى تعميق روح الذلة في نفوس الشعوب لكي يمارس المستبد سلطانه عليهم، كل ذلك في مقابل القرب من السلطان ونيل جوائز الطواغيت. ولو على حساب مصلحة الشعوب المضطهدة[٢].

٢ ـ المساواة:

المساواة هي المبدأ الثاني بل هي من اشرف المبادئ والقوانين التي

(١) المصدر نفسه، ص٦٣.
(٢) المصدر نفسهـ

تنادي بها السياسة الإسلامية من مبادئ الحكم لدى الشيخ النائيني.، وهي لا تعدو عنده تطبيق الأحكام والقوانين على جميع الأفراد بالسوية. والدستورية بما انها تشتمل على مجموعة قوانين جاءت لبيان أحكام خاصة أو عامة، فالشعب امام الدستور بالسوية[1].

غير ان الاستبداديين حاولوا تشويه مفهوم المساواة من خلال القاء بعض الشبهات مفادها ان المساواة تفضي إلى مساواة المسلمين مع أهل الذمة في الأحكام الشرعية (كالميراث والنكاح والقصاص)، كما تفضي إلى مساواة المكلفين بغيرهم، ومساواة العقلاء بالمجانين وهكذا[2].

غير ان الشيخ أكد ان هذه الشبهات بعيدة عن مسألة الاستبدادية والدستورية، وبعيدة عن مفهوم المساواة أيضاً، فالإسلام يراعي الفوارق المذكورة واعتبرها أساساً لاختلاف الأحكام، وهي من الضروريات التي آمن بها الدين كما آمنت بها جميع شعوب العالم. أما حقيقة المساواة ـ كما مر ـ فهي الغاء الامتيازات والفوارق عند تطبيق الأحكام والقوانين، فجميع المشمولين بهذا الحكم المحدد سواسية في تطبيقه وفي تحمل التبعات المترتبة على عدم تنفيذه، ولا تعني المساواة ادخال غير المشمولين بهذا القانون في أحكامه. كما صوّر المستبدون ذلك[3]. فالمساواة تريد ان تقضي على الامتيازات الممنوحة لبعض أفراد الشعب محسوبية ومنسوبية، تلك الفوارق

(١) المصدر نفسه، ص٧٠
(٢) المصدر نفسه، ص٣٧
(٣) المصدر نفسه، ص٦٩ ـ ٧٠.

اللاانسانية التي منحتهم اولوية مزورة في الحقوق والواجبات فخلقت فجوة عميقة بين أفراد الأمة الواحدة، ولدت حساسية مفرطة ازاء الفوارق المفتعلة.

يقول الشيخ النائيني: ان يقظة الغيورين من المسلمين تهدف إلى تحرير الرقاب من استرقاق الجائرين وتحقيق المساواة مع الحاكم، ومشاركته في خيرات البلاد وقدراته، غير ان شعبة الاستبداد الديني الخبيثة رأت من الواجب عليها باسم الدين الاحتفاظ بشجرة الاستبداد الخبيثة، مخالفين بذلك قوله تعالى: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون﴾[١]. وصاروا من الذين نبذو كلام الله وراء ظهورهم[٢].

وأضاف: ان سعادة الأمة تتوقف على هذين الاصلين: الحرية والمساواة لهذا قاومتهما شعبة الاستبداد الديني بقوة.

وحتى لو افترضنا ان الشعب اعمى واصم وجاهل بمقتضيات الدين وضرورات المذهب، وغافل عن المطالبة بحقوقه وتحرره من الربقة الملعونة ومساواته مع الغاصبين، وذاهل عن معنى حياته، قانع ان يكون مسخراً لرفاهية الطفيليين من المعممين والمتطربشين، ومهما بلغ به الجهل فقصّر عن إدراك علاقة ذلك بالاستبداد والشورى، لكنه يفهم جيداً انه هدف المسيرة البطولية للعقلاء والعلماء الغيورين على الوطن هي استنقاذ الحرية والمساواة[٣].

(١) سورة البقرة، الآية ٤٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٣) المصدر نفسه، ٣٧.

ان رواية الاحتجاج المتقدمة تصف علماء السوء ولصوص الدين ومضلي ضعفاء المسلمين من شعبة الاستبداد الديني بانهم "اضر على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين"(١).

ثم بين الشيخ النائيني اقسام المساواة مسعينا بامثلة تاريخية بدلاً من تعريفها لفظياً لتكون أكثر دلالة على المعنى المطلوب، لأن تلك الامثلة تخترق زخماً كبراً من الشرعية الدينية. أما الأقسام فهي:

أ ـ المساواة في الحقوق:

نستفيد ذلك من قصة زينب بنت الرسول حينما ارسلت حليها وزينتها التي ورثتها من أمها خديجة عليها السلام لتفك بها اسر زوجها ابن العاص من يد المسلمين، حتى بكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، عندما رأى حلي خديجة، فعمد المسلمون إلى اسقاط حقوقهم، فانظر ـ كما يقول الشيخ ـ دقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الأمر؟

ب ـ المساواة في الأحكام:

وتتضح من مساواة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين عمه العباس وابن عمه عقيل من جهة وبين إسراء قريش من جهة أخرى حتى في شد الوثاق، رغم كونهما مجبورين على الخروج للحرب.

ج ـ المساواة في القصاص والعقوبات:

وذلك عندما كشف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن كتفه ليقتص منه سوادة،

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٨.

(أحد الصحابة)، والرسول ﷺ في آخر حياته وقد اشتد به المرض فطلب وهو في تلك الحالة احضار سوطه وعصاه ليقتص منه سوادة الذي ادعى ان الرسول ﷺ أراد ان يضرب ناقته في في إحدى اسفاره فوقعت العصا على كتف سوادة. غير ان الأخير اكتفى بتقبيل كتف الرسول ﷺ وانصرف.

كما صرح الرسول ﷺ امام الاشهاد من أجل إرساء هذا المبدأ العظيم: (لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها).

وقد رفض الإمام علي عليه السلام اقتراحاً بتفضيل بعض الصحابة على بعضهم اقتداء بمن سبقه من الخلفاء غير انه رفض ذلك، فجر عليه تطبيق هذا المبدأ فتناً طاحنة. كما ان قصة الحديدة المحماة التي كوى بها يد اخيه عقيل، لأنه طلب صاعاً من الطعام فوق عطائه معروفة.

ثم ان عتابه لولده الحسين عليه السلام عندما طلب منه مداً من العسل ليطعم به ضيوفه، وموقفه من ابنته لما أرادت ان تستعير عقد لؤلؤ كان في بيت المال، عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة ايام، هي الأخرى امثلة حية من سيرة الإمام علي عليه السلام[1]. في تطبيق مبدأ المساواة الذي حاد عنه المسلمون واجمعوا جهدهم لتطبيق مبادئ أخرى ولدت لنا مجتمعاً طبقياً لاينتمي إلى سيرة الرسول ﷺ وسيرة الإمام علي عليه السلام. حتى اصبحت إحدى وظائف المصلحين في العصر

(١) المصدر نفسه، ص٢٨ ـ ٣٦.

الحديث هي إعادة قراءة المفاهيم السائدة قراءة جديدة نعود بها إلى أصولها الإسلامية ونسعى إلى تقريب الفوارق الناشئة عن المفاهيم الحالية. واعتبر الشيخ النائيني ان جزءاً من مهمة الثوار هى العودة إلى عصر الإسلام لكي يعيش المجتمع شيئاً من حياة سيرة الرسول ﷺ، تلك الحياة القرآنية التي اكتشف فيها الإنسان نفسه وأكد خلالها ذاته وشخصيته، فشعر بانسانيته بعد أن كان مضطهداً في ظل المفاهيم الجاهلية التي سادت الشعوب قبل الإسلام، ثم عادت ثانية بعد فترة الرسول ﷺ والخلفاء.

٣ ـ الشورى:

اعتبر الشيخ النائيني الشورى أحد أهم مبادئ الحكم في الإسلام، واحدى الوسائل الفاعلة في مكافحة الاستبداد ورد كيد المستبدين. وحقيقة الحكومة الدستورية هي الحكومة التي تعتمد الشورى في صياغة قوانينها من غير الأحكام الشرعية وتطبيق مبدأ الشورى في الحكم، وتسد كل المنافذ التي تسرب النزعة الاستبدادية.

وتأتي ضرورة الشورى في الوقت الحاضر من خلو المجتمع من الحاكم المعصوم أو الإنسان الكامل فلا موجب لأن نتنازل عن مبدأ الشورى في الحكم[١]. وان كان الإنسان الكامل وهو شخص الرسول ﷺ هو الآخر قد نوشد بالشورى. هذا اولاً.

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٦.

وثانياً: ان السلطة في الإسلام تعتمد مساهمة جميع أفراد الشعب في الحكم (وهذا اصل مسلّم كما نوهنا بذلك). لذا فالدولة الإسلامية تكرس مبدأ الشورى والتشاور مع عقلاء الأمة وخبرائها.

ثم ان الشورى منطلق إسلامي نادى بها القرآن الكريم في آيتين من آياته إضافة إلى الآيات التي ذكرت تشاور الملوك مع مستشاريهم، دون أن يذم القرآن تلك الممارسات الحضارية. ورفض الشيخ النائيني ان تكون الشورى مختصة ببطانة الحاكم، بل تعني الشورى قرآنياً مشاورة الأمة. قال تعالى: "وشاورهم في الأمر"[(١)]. فالآية تدل دلالة واضحة على المعنى، وهي "تخاطب الرسول ﷺ، العقل الكامل ومعدن الصحة، وتأمره بالتشاور"[(٢)].

ورغم ان الضمير يعود إلى جميع الأمة من المهاجرين والأنصار، لإفادته العموم، غير أن قرينة الحكم تقضي اختصاص الآية بالعقلاء واصحاب الحل والعقد[(٣)].

كما ان المراد من الاية خصوص الشؤون السياسية دون الأحكام الإلهية لأنها خارجة عن دائرة التشاور وانها وحي يوحى[(٤)]، فمقتضى الاية المباركة ان يطرح الحاكم الإسلامي الشؤون السياسية

(١) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٥٣.

والشؤون العامة للبلاد على بساط البحث والتشاور قبل اتخاذ أي قرار بشأنها.

ثم ان مفاد الاية الأخرى "وامرهم شورى بينهم"[١]. تؤكد ماتقدم من اهمية الشورى ومواردهما.

ولم يترك الإسلام الشورى مبدأ نظرياً تحاصره كثرة التأويلات واختلاف الرؤى، بل اكده بسيرة الرسول ﷺ التي تشي باهمية المبدأ وضرورته، فلم يستثن منها حتى هو ﷺ، لذا كان يردد كثيراً "أشيروا عليّ أصحابي"[٢].

ففي معركة أحد كان الرسول ﷺ يرى البقاء في المدينة غير ان رأي الأكثرية مع الخروج فخرج الرسول ﷺ نزولاً على ذلك لأن نتائج المعركة أكدت صحة قول الرسول ﷺ[٣].

وقد حافظ الخلفاء بعد الرسول ﷺ على مبدأ التشاور وكانوا لا يتخذون امراً إلاّ بالتشاور فيما بينهم لذلك حققوا انتصارات باهرة[٤].

وفي معركة صفين عدد الإمام عليه السلام حقوق الوالي على الرعية وحقوق الرعية على الوالي، فقال: (فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عنه أهل البادرة، ولا

(١) سورة الشورى، الآية ٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٥٤.
(٤) المصدر نفسه، ص٥٤.

تخالطوني بالمصانعة، ولاتظنوا بي استثقالاً في حق قيل لي، ولا التماس اعظام لنفس، فإنه من استثقل الحق ان يقال له أو العدل ان يعرض عليه كان العمل بهما عليه اثقل. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل).

ويضيف النائيني: ان مبدأ الشورى مبدأ إسلامي و"هذه بضاعتنا ردت الينا" بعد أن استفاد الآخرون منها فنالوا درجات عالية من الرقي، فعلينا ان نراجع هذه السيرة الحسنة بعد أن نتجاوز عوائقنا النفسية لنكتشف أهداف القرآن وسيرة الرسول ﷺ من وراء إرساء مبدأ الشورى، ولنراجع أنفسنا "هل اهتمام الرسول ﷺ بالشورى، لكي لايقع في الخطأ وهو على ماهو عليه من الدرجة الرفيعة والعصمة أم أراد ان يضع حداً للتجاوزات العمدية ويقيم السعادة"[١]؟

ويأسف الشيخ النائيني "ان عبدة الظلمة ورافعي لواء الاستبداد الديني بمنأى عن الكتاب والسنة وأحكام الشريعة وسيرة الرسول والأئمة، فبدلاً من ان تكون الشورى شعارنا الذي يجب أن نرفعه... اعتبرناها مخالفة للاسلام وكاننا لم نقرأ تلك الاية الواضحة الدلالة.. أو لأنها تخالف اهواءنا وتصطدم مع نزعتنا الاستبدادية والاستعبادية تركناها وراء ظهورنا[٢].

(١) المصدر نفسه، ص٥٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٦.

النائيني والمستبد العادل

يلتقي الشيخ محمد حسين النائيني بالسيد جمال الدين المعروف بالأفغاني في التنظير إلى مفهوم المستبد العادل، فالشيخ النائيني لم يدع إلى انتخابات عامة يتم من خلالها انتخاب رئيس الدولة. وإنما دعا إلى انتخاب مجلس برلماني ينهض بمهمة صياغة دستور يحد من سلطة المستبد ويخلق منه مستبداً عادلاً يعمل بمبادئ الحكم الثلاثة "الحرية، المساواة، الشورى".

وهكذا فعل السيد جمال الدين من قبل، فهو يقول في العروة الوثقى رداً على القائلين ان طريق الشرق إلى القوة هو نشر المعارف بين جميع الأفراد، وانه "متى عمت المعارف كملت الأخلاق واتحدت الكلمة، واجتمعت القوة" ويقول "وما أبعد ما يظنون! فإن هذا العمل العظيم، إنما يقوم به سلطان قوي قاهر يحمل الأمة على ما تكره أزماناً، حتى تذوق لذته وتجني ثماره.." وكذلك يقول في كتاب الخاطرات: "لا تحيا مصر، ولا يحيا الشرق بدوله، واماراته الا إذا اتاح الله لكل منهم، رجلاً قوياً عادلاً يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان"[١].

بينما تجد الإمام الخميني قد سد جمع منافذ الاستبداد وعمل بمبدأ الانتخاب لعضوية المجلس النيابي ورئاسة الجمهورية ومجلس خبراء القيادة المكلف بتشخيص الولي الفقيه المناسب للحكم[٢].

(١) العروة الوثقى، ص٦٦، نقلاً عن كتاب الطاغية، مصدر سابق، ص٧٢.
(٢) راجع فقرات دستور الجمهورية الإسلامية.

فلم يعتمد مبدأ المستبد العادل في الحكم إضافة إلى تأكيد الدستور على مبادئ الحكم الأخرى.

روّاد الإصلاح

روّاد الإصلاح سلسلة كتاب تعنى بدراسة مشاريع الإصلاح التي نهض بها الروّاد المسلمون، وتطمح إلى رقي وعي الفرد والأمة إلى مستوى المسؤولية الرسالية، لذا تبدي مؤسسة المثقف العربي www.almothaqaf.com استعدادها لنشر الدراسات التي تتوافر فيها الشروط الاتية:

- أن تكون المادة منسجمة مع الخط العام للمؤسسة، من حيث التخصص والتوجه الفكري والثقافي.
- مراعاة الجانب المنهجي والعلمي بعيدا عن لغة الاستعراض، وتحمل أفكاراً جديدة.
- اعتماد الأصول العلمية المتعارفة في الكتابة، كالدقة في استعمال المصادر والمراجع وتثبيتها بعناوينها الكاملة مع أسماء كتّابها وأرقام الصفحات، واسم الناشر، ومكان النشر، ورقم وتاريخ الطبعة، مع قائمة بالمصادر منفصلة عن الهوامش.
- من حق المؤسسة إجراء تعديلات على المادة واختصار بعض فقراتها، أو الطلب من الكاتب القيام بذلك.
- يرفق مع مخطوطة الكتاب:

أ ـ ملخص للكتاب يشتمل على أهم ما ورد فيه من (٥ ـ ١٠) صفحات.

ب ـ نبذة عن حياة الكاتب العلمية مشيراً فيها إلى أهم أعماله.

ج ـ تُرسل المادة بالبريد الإلكتروني Email على شكل ملف وورد مرفق على الإميل الآتي:

almothaqaf@almothaqaf.com

صدر منها

الشيخ محمد حسين النائيني . . منظّر الحركة الدستورية

ماجد الغرباوي



ماجد الغرباوي

ـ كاتب وباحث عراقي / استراليا.

ـ مؤسس ورئيس تحرير صحيفة المثقف.

ـ مؤسس ورئيس مؤسسة المثقف العربي ـ سيدني.

ـ كان رئيسا لتحرير مجلة التوحيد (الاعداد: ٨٥ ـ ١٠٦).

ـ أصدر سلسلة رواد الإصلاح، وما زال رئيساً لتحريرها.

ـ عضو الهيئة العلمية لكتاب التوحيد.

ـ شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية والفكرية.

ـ مارس التدريس ضمن اختصاصه في المعاهد العلمية لسنوات عدّة.

ـ حائز على عدد من الجوائز التقديرية عن أعماله العلمية.

ـ له ١٧ عملاً مطبوعاً، تأليفاً، وتحقيقاً، وترجمة، وإعداداً، إضافة إلى عدد كبير من الدراسات والبحوث والمقالات في مجلات وصحف ومواقع إلكترونية مختلفة.

من آثاره

- إشكاليات التجديد (طبعتان).
- التسامح ومنابع اللاتسامح .. فرص التعايش بين الأديان والثقافات (طبعتان).
- تحديات العنف.
- الشيخ محمد حسين النائيني .. منظّر الحركة الدستورية (طبعتان).
- الشيخ المفيد وعلوم الحديث.
- ترجمة كتاب الدين والفكر في شراك الاستبداد.
- تحقيق كتاب نهاية الدراية في علوم الحديث.
- الضد النوعي للاستبداد .. استفهامات حول جدوى المشروع السياسي الديني.
- تجليات الحنين في تكريم الشاعر يحيى السماوي (جزءان) (إعداداً وتحريراً).
- د.عبد الرضا عليّ .. رحلةٌ متوهّجةٌ في فضاءِ النقدِ والدرسِ الأكاديمي (إعداداً وتحريراً).
- وفاء عبد الرزاق .. أفق بين التكثيف والتجريب (إعداداً وتحريراً).
- شوكت الربيعي .. فضاء إبداعي متوهج (إعداداً وتحريراً).

مؤسسة المثقف العربي

مؤسسة المثقف العربي، مؤسسة غير حكومية، تعنى بالشأن المعرفي، وتمارس نشاطها في مجالات الثقافة والفكر والأدب والفنون. تتخذ من مدينة سيدني الأسترالية مكتبا رئيسا لها، ومن صحيفة المثقف موقعا على الشبكة العنكبوتية.

جاء الإعلان عن تأسيس مؤسسة المثقف العربي في ٠٥/ ٠١/ ٢٠١٠م استجابة لمتطلبات العمل الإعلامي الراهنة، وتلبية لضرورات نشر وتعزيز وإشاعة ثقافة التسامح والمحبة والتكافل، وإيجاد مركزية مؤسساتية تضمن ترابط الأعمال الصادرة عنها، ووضعها في سياق العمل المنظم. فبعد عمل متواصل لثلاث سنوات في صحيفة المثقف انبثقت نشاطات اخرى، تطلبت وجود مؤسسة لإدارة شؤونها وتسيير أعمالها.

ومؤسسة المثقف العربي جهة مستقلة، ترفض العنف والتكفير، والتطرف المذهبي والسياسي، وتستقل برؤية بعيدا عن تشظيات الأيديولوجيا وكل الإنقسامات والخصوصيات التي تنال من كرامة الفرد والمجتمع. ساعية إلى ترسيخ قيم الإنسان عبر إشاعة ثقافة التسامح والمحبة والأخوة ووحدة المصير البشري.

ينبثق عن إدارة المؤسسة مجلس استشاري، يساهم في ترشيد سياسية المؤسسة، والتخطيط لمشاريعها المستقبلية، كما ستمثل نشاطات المؤسسة خارج استراليا نخبة من المثقفين، سعيا منهم لتعميق الأواصر الثقافية بين أبناء الكيان المجتمعي المتحد.

مبادئ مؤسسة المثقف العربي

* نؤمن بالتعددية والرأي الآخر.
* ندعو للتعايش بين الأديان والثقافات.
* نتبنى قيم: التسامح، والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.
* نحارب العنف والتحريض والتكفير.
* نرفض الخطاب الطائفي والأيديولوجي المحرض.
* نساهم في تعميق لغة الحوار والتفاهم وفق الثوابت الأساسية المستمدة من تعاليم السماء وقوانين الأرض.
* نعنى بالمثقف ومواقفه إزاء الأحداث والتحديات، ونعرف بإنجازاته وأعماله ومشاريعه.

مؤسسة المثقف العربي

www.almothaqaf.com

almothaqaf@almothaqaf.com

إصدارات مؤسسة المثقف العربي:

- تجليات الحنين.. في تكريم الشاعر يحيى السماوي
- الضد النوعي للاستبداد
- استفهامات حول جدوى المشروع السياسي الديني... ماجد الغرباوي
- امرأة بين حضارتين... حوار مفتوح مع ا. د. إنعام الهاشمي
- د.عبد الرضا عليّ.. رحلةٌ متوهّجةٌ في فضاءِ النقدِ والدرسِ الأكاديمي
- جذِلاً.. بينَ سِربِ السنونو.. سعد الحجّي
- وفاء عبد الرزاق.. أفق بين التكثيف والتجريب
- الشيخ محمد حسين النائيني. . منظّر الحركة الدستورية. . ماجد الغرباوي

AAA - Sydney - Australia
Almothaqaf Arabic Association
مؤسسة المثقف العربي ٢٠١٠

المحتويات

Sheikh Mohammad Husain Al-Nae'eni

A Constitutional Movement Theorist

Majed Al Gharbawi

Almothaqaf Arabic Association
Sydney - Australia
www.almothaqaf.com